



العلاقات الأمريكية-السعودية خلال عهد بايدن

الاقتصاد السياسي لانتهاء الجنيه المصري

أيديولوجية الـ ووكيزم:
تعميق أزمة القيم

"هزيمة الغرب"
تاريخ آخر للحدث

توظيف الجماعات الدينية في
الصراعات السياسية باليمن



للدراستات الاستراتيجية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
السنة السادسة - العدد 22 - مايو/أيار 2024

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير
أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير
د. الحاج محمد الناسك

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبدالله العمادي
الحواس تقيّة
محمد عبد العاطي
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تنبناها المجلة
أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هاتف: 40158384 (+974)

فاكس: 44831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

المحتويات Contents

دراسات وأبحاث Studies and Research

Magdy Abdel-Hadi

The Price of Tyranny: In the Political Economy of the Collapse of the Egyptian pound

11

مجدي عبد الهادي

ثمن الاستبداد: في الاقتصاد السياسي لانحيار الجنيه المصري

Anwar Qasem Al-Khudhari

Utilising Religious Groups in Political Conflicts: Yemen as a Case Study

55

أنور بن قاسم الحضري

توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن أنموذجاً)

Zaid Ahmed Baidar and Arshad Adil Rashid

The Impact of Regional Changes on Saudi-American Relations since 2021

103

زيد أحمد بيدر- أرشد عادل راشد

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأميركية-السعودية منذ العام 2021

Abderrafie Zaanoun

Morocco's Role in Governing Migration between Africa and Europe: Pioneer or Border Guard?

127

عبد الرفيق زعنون

دور المغرب في حوكمة الهجرة بين إفريقيا وأوروبا: رائد أم دركي حدود؟

Hicham Ismaili

The Ideology of Wokeism: Deepening the Crisis of Values and Displacing References

149

هشام الإسماعيلي

أيديولوجية الووكيزم: تعميق أزمة القيم وإزاحة المرجعيات

Book Review

قراءة في كتاب

Rachid Boutayeb

The Defeat of the West: Another History of Modernity

181

رشيد بوطيب

هزيمة الغرب: تاريخ آخر للحدثة

افتتاحية العدد

الغرب والتحولات القيمية والسياسية

يصدر العدد الجديد من لباب، في غمرة تحولات مهمة في المنطقة والعالم، من بين أبرزها، ما يشهده الغرب من تحولات قيمية وسياسية، سواء في التعاطي مع تداعيات الحرب على غزة، أو لأسباب أخرى كثيرة ترتبط بالتفاعلات الداخلية في المجتمعات الغربية. وفي هذا العدد نطالع مادتين حول هذا الموضوع، الأولى هي دراسة عن (حركة الووكيزم) التي تتحول إلى أيديولوجية مستقلة ضمن النسق النيوليبرالي، لاسيما في الولايات المتحدة. أما المادة الثانية، فهي قراءة في كتاب مهم صدر حديثاً في باريس بعنوان "هزيمة الغرب" للمفكر الفرنسي، إيمانويل تود. سعت الدراسة الخاصة بـ "حركة الووكيزم" إلى تحليل هذه الظاهرة الفكرية الاجتماعية التي تتخذ نمطاً راديكالياً بالانتقال من الدفاع عن حقوق الأقليات العرقية التي تعاني التمييز بسبب العرق واللون إلى التركيز على الأقليات الجندرية والجنسية، ورفض الأسرة النووية التقليدية أنموذجاً مثالياً للمجتمع، ومعاملة أي ميل جنسي على أنه طبيعي وأخلاقي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفاهيم وأسس أيديولوجية "الووكيزم" باعتبارها نوعاً محدداً من ممارسات "الوعي بالتمييز" التي تدعيها حركة "العدالة الاجتماعية المعاصرة". مع تحديد مبادئ وإستراتيجيات هذه الحركة التي أصبحت تركز بشكل متزايد على النظرية النقدية (Critical theory) والاستبداد على حساب القيم والهويات والمرجعيات الوطنية.

وفي قراءة كتاب إيمانويل تود الجديد، نجد أن المفكر الفرنسي يدافع عن فرضية تقول بأن الغرب، يتجه نحو خسارة الأسس الثقافية-الدينية التي قامت عليها حضارته الحديثة، وعلى رأسها، في رأيه، البروتستانتية، والتي يفهمها، باعتبارها رافعة التقدم الحضاري الغربي، وتركز مقارنة إيمانويل تود على العوامل الثقافية من أجل قراءة التحولات الجيوسياسية، وهو ما يميزها عن مقاربات أخرى، من نوع تلك التي تركز فقط على التناقضات الداخلية للاقتصاد الرأسمالي في مرحلته النيوليبرالية، وتسلمت مقاربتة الضوء على العدمية التي أضحت تطبع السياسات الغربية.

وفي العدد دراسة تبحث في انهيار الجنيه المصري من خلال منهج الاقتصاد السياسي وتعالج الموضوع من خلال المنطق المؤسسي وراء السياسات الاقتصادية المصرية، التي أدت لما أصاب الجنيه المصري من تدهور شديد طوال العقد الأخير. وتتركز أطروحة الدراسة على أن هذا التدهور في قيمة العملة المصرية لا يمكن تفسيره بوصفه مجرد أخطاء تقدير أو انحرافات تنفيذ، بل بسبب النموذج السياسي الحاكم في مصر، المتسم بالاستبداد والمحاسبية، في مواجهة تناقضات التمويل والتمثيل والمشروعية، التي تفاقمت بشكل خاص بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011، والتي تتجذر في تفاقم تأزم المالية العامة مع تراجع الموارد الريعية، ومن ثم الحاجة لتوليد مزيد من الموارد الضريبية، بما يتطلب مزيداً من التمثيل السياسي يتناقض مع طبيعة النموذج الاستبدادية ويهدد شبكاته المحاسبية؛ ما اضطره لنموذج "تنموسياسي" متناقض ذاتياً، يفرط في آليات الجباية غير الطوعية لتعويض العجز المالي.

وفي العدد دراسة حول توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن أنموذجاً)، تتناول حالات توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية بالواقع اليمني الحديث، وهي ظاهرة سياسية لافتة، أسهم في خلقها أطراف سياسية مختلفة، محلية وإقليمية. وسعت الدراسة إلى رصد وتتبع هذه الظاهرة من حيث الأهداف والملامح والنتائج، على صعيد جماعات دينية عدّة، وذات توجهات متباينة، من خلال محطات وأحداث عديدة، معتمدة المنهج الوصفي والتحليلي.

وحول العلاقات السعودية-الأميركية، يتضمن العدد دراسة حول "أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأميركية-السعودية منذ العام 2021" أي خلال ولاية الرئيس جو بايدن؛ حيث تسلط الدراسة الضوء على أبرز القضايا والأزمات الإقليمية وطريقة تفاعل الولايات المتحدة الأميركية معها وانعكاس ذلك على العلاقات الأميركية-السعودية، لاسيما الحرب اليمنية ومقتل جمال خاشقجي والأزمة السورية والليبية وتصاعد نفوذ إيران وبرنامجه النووي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الطريقة الأميركية في التعامل مع القضايا والأزمات الإقليمية هي التي دفعت السعودية إلى تبني توجهات جديدة في سياستها الخارجية تقوم على إيجاد وسائل وأدوات جديدة لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجهها المنطقة بعيداً عن الحلول الأميركية.

وعن ظاهرة الهجرة غير النظامية من إفريقيا إلى أوروبا، يتضمن العدد دراسة بعنوان

"دور المغرب في حوكمة الهجرة بين إفريقيا وأوروبا: رائد أم دركي حدود؟" ويتضمن رصدًا لتحول الدور المغربي من دركي الحدود الأوروبية إلى محاولة القيام بأدوار قيادية في تدبير الهجرة غير النظامية من إفريقيا إلى أوروبا، مع تتبع مساعي المغرب لجعل الشركاء الأفارقة والأوروبيين يقبلون بهذا الموقع، والتأثيرات الناجمة عن ذلك. في ضوء ذلك، تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال المركزي: ما سياقات تحول دور المغرب في تدبير الهجرة الإفريقية نحو أوروبا؟ وهل تمكن من تجاوز نموذج دركي الحدود إلى لعب دور ريادي، باعتباره دولة عبور بين الدول الإفريقية والأوروبية، في تدبير تدفقات الهجرة؟

دراسات وأبحاث

ثمن الاستبداد: في الاقتصاد السياسي لانهايار الجنيه المصري

The price of tyranny: in the political economy of the collapse of the Egyptian pound

* مجدي عبد الهادي – Magdy Abdel-Hadi

ملخص

تعالج الورقة المنطق المؤسسي وراء السياسات الاقتصادية المصرية، التي أدت لما أصاب الجنيه المصري من تدهور شديد طوال العقد الأخير؛ انطلاقاً من أنه لا يمكن تفسيرها كمجرد أخطاء تقدير أو انحرافات تنفيذ، بل كاضطرابات للنموذج السياسي الحاكم في مصر، المتسم بالاستبداد والمحاسيبية، في مواجهة تناقضات التمويل والتمثيل والمشروعية، التي تفاقمت بشكل خاص بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011، والتي تتجذر في تفاقم تأزم المالية العامة مع تراجع الموارد الريعية، ومن ثم الحاجة لتوليد مزيد من الموارد الضريبية، بما يتطلب مزيداً من التمثيل السياسي يتناقض مع طبيعة النموذج الاستبدادي ويهدد شبكاته المحاسبية؛ ما اضطره لنموذج "تنموسياسي" متناقض ذاتياً، يفرط في آليات الجباية غير الطوعية لتعويض العجز المالي (لحل تناقض التمويل والتمثيل)، ويحاول تمثين وإعادة هيكلة شبكاته المحاسبية عبر تنمية استعراضية مكلفة مالياً وغير فعالة اقتصادية (لحل تناقض التمثيل والمشروعية)؛ ما كانت نتيجته مقاومة اجتماعية سلبية بتراجع الاستثمار الخاص وارتفاع الميل للاكتناز والمضاربة والهروب من العملة الوطنية بالدولة... إلخ؛ بشكل أضعف الاقتصاد والعملية معاً.

الكلمات المفتاحية: مصر، الجنيه المصري، الدولار الأميركي، الدولة، الاستبداد، المحاسبية، ثورة 25 يناير

Abstract

This paper addresses the institutional logic behind the Egyptian economic policies that led to the severe deterioration of the Egyptian pound over the last decade. These policies cannot be interpreted as mere errors of estimation or deviations in implementation but as necessities of the ruling political model in Egypt, which is characterised by tyranny and cronyism and

* مجدي عبد الهادي، باحث اقتصادي

faced with contradictions in financing, representation and legitimacy. These contradictions worsened particularly after the January 2011 revolution and are rooted in the exacerbation of the public finance crisis. As rentier resources decline, there is an increased need to generate more tax resources, which, in turn, necessitates greater political representation. That political representation contradicts the authoritarian nature of the model and threatens its patronage networks. This forced it to adopt a self-contradictory "develo-political" model, which increases involuntary collection mechanisms to compensate for the financial deficit (and resolve the contradiction of financing and representation) and attempts to strengthen and restructure its patronage networks through exhibitional development that is financially costly and economically ineffective. The result was negative social resistance represented by a decline in private investment and a rise in the tendency toward hoarding, speculation and escape from the national currency through dollarisation, all of which weakened both the economy and the currency.

Keywords: Egypt, Egyptian pound, US dollar, dollarisation, tyranny, cronyism, 25 January revolution.

مقدمة

احتل الجدل حول التدهور المستمر للجنيه المصري، أو ما أخذ إعلامياً اسم التعويم، جزءاً معتبراً من النقاشات الاقتصادية طوال العقد الأخير، بعد أن قامت مصر بخمسة تخفيضات/تعويمات كبيرة، بالإضافة لعدة تخفيضات تدريجية بسيطة، خلال عشرة أعوام (2014-2024)، لينخفض الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي من حوالي سبعة جنيهاً إلى ما يجاوز اليوم 47 جنيهاً للدولار الواحد، بإجمالي انخفاض جاوز 85٪ من قيمته مقابل الدولار، الذي انخفض هو نفسه بحوالي 24٪ خلال نفس الفترة؛ ليكون إجمالي الانخفاض الحقيقي في سعر صرف الجنيه بالمقارنة بدولار 2014 حوالي 90٪.

هذا التدهور السريع خلال عقد واحد، والجدير بوصف الانهيار بالنظر لحجمه الكلي وانعكاساته على دخول ومدخرات ومستويات معيشة المصريين، استقطب كثيراً من الجدل حول أخطاء السياسات الاقتصادية المصرية طوال العقد الأخير، من استئانة مفرطة وسوء توظيف للموارد واعتماد غير رشيد على الأموال الساخنة، فضلاً عن اللجوء المتكرر لصندوق النقد ضمن كل ذلك(1)، رغم كل الخبرات التاريخية السيئة، والقرية، لمصر نفسها معه(2).

وقد انصبَّ أغلب التحليلات على الجانب الاقتصادي التقني من إشكالات تجارية ومالية ونقدية، كلها مهم ووجيه وأساسي، لكنها لا تكفي لتفسير "تسارع" التدهور خلال العقد الأخير بالتحديد، لهذا لا تكتمل إلا بتناول بُعد آخر يوطرها جميعاً، ويفسر جزءاً محورياً من خلفية تلك الإشكالات نفسها، هو البعد المؤسسي، الذي يتصل بطبيعة النظام السياسي.

كذا لا يمكن تفسير خطايا السياسة الاقتصادية المصرية طوال العقد الأخير وما قبله بمجرد النزعات الفردية أو قلة المعرفة والخبرة، أو أخطاء التقدير وسوء التنفيذ؛ فخلافاً لسذاجة هذا القول الذي يقيس الدول على الأفراد، فإنه يخالف حقيقة قدم مشكلة تدهور الجنيه ووجود خبرات فعلية وسوابق تاريخية لمصر مع كل الإشكالات المنتجة لها، كما، وهو الأهم، لا يفسر مطلقاً استمرار وتكرار كثير من هذه الأخطاء، رغم كل ما سبَّته من أزمات.

فمثلاً، ليس جوهر المشكلة في الإفراط المالي بحد ذاته، أو "انعدام المسؤولية المالية"، حسب وصف روبرت سبرينجبورج، ضمن تلخيصه لإشكالات النموذج الاقتصادي المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، باندفاعه للإسراف في الإنفاق بما تجاوز إمكانيات مصر، ومحاولة إنشاء دولة ريعية دون وجود ريع من الأساس، معتمداً كبديل على الائتمان وتقليص الاستهلاك المحلي من السلع العامة وغيره(3)، فربما لم يكن الإفراط المالي سوى مظهر المشكلة، لا أصلها الحقيقي النهائي، خصوصاً إذا كان ثابتاً كاتجاه عام منذ عقود؛ بحيث لا يمثل الفارق بين السيسي وما قبله سوى فارق درجة -هائل بالطبع- لا فارق نوع.

وهكذا، فما تستهدفه هذه الورقة هو تحليل دور طبيعة النظام السياسي في مصر، من غلبة الميل الاستبدادي المحاسبي عليه بأكثر الأوصاف عمومية وتحفظاً(4)، في التدهور المتسارع لسعر صرف العملة الوطنية خصوصاً، وفي تفاقم ركود وهشاشة الاقتصاد المصري عمومًا، من جهة خلفيات ودوافع ممارساته الاقتصادية والمالية، ومن جهة قنوات وأشكال تأثيره على أبعاد الأداء الاقتصادي الأساسية ذات الصلة، دون توسع أو إغراق في تفاصيل الاقتصاد التقني لمشكلة سعر الصرف، مما تناولناه سابقاً في مواضع أخرى(5).

وهكذا تبدأ الورقة بنبذة موجزة عن الأبعاد الهيكلية لمشكلة سعر الصرف في مصر، ثم مناقشة لأزمة النموذج السياسي بمعضلاتها ووجوهها الثلاثة من تناقضات التمويل والتمثيل والمشروعية، وبعدها المناورات الجبائية والتنموسياسية التي يتبعها النظام السياسي لمواجهتها، وصولاً إلى انعكاسات تلك المناورات على الاقتصاد والعملية، وما يمكن توقعه على أساس تلك الانعكاسات.

نبذة عن الأبعاد الهيكلية لمشكلة سعر الصرف في مصر

حيث يمثل سعر الصرف، أو بصيغة أخرى، القوة الشرائية الدولية للعملة الوطنية، تجسداً نهائياً لكافة أبعاد ومتغيرات الاقتصاد الداخلية والخارجية؛ فإنه يمثل أحد أعقد الظواهر الاقتصادية من جهة تداخل العوامل المؤثرة فيها وتعدد مستويات تأثيرها وتفاعلها، وما يزيد الأمر صعوبةً مكونه السياسي والإداري الصريح، بكل ما يتضمنه من توجهات فكرية وأولويات عملية للسلطة الحاكمة من جهة، ومن أخطاء التقدير والتنفيذ الحاضرة حتمًا ودومًا من جهة أخرى.

يزداد التعقيد تعقيداً بمعالجة الإشكالية في سياق الاقتصادات المتخلفة أو النامية، سواءً كانت شبه صناعية أو ريعية أو خليطاً من الاثنين معاً، بكل ما تعانيه أمثال هذه الاقتصادات من اختلالات أعمق وتناقضات أحدى داخلية، وما تعانيه من قيود أكبر ومساحات أقل للمناورة بفعل التبعية للمراكز الرأسمالية خارجياً.

ودون إغراق في تفاصيل تخرج عن نطاق الورقة، أو تكرار لما سبق وتناولناه تفصيلاً في مواضع أخرى (6)، فالاقتصاد المصري اقتصاد شبه صناعي بانحراف ريعي صريح؛ يعاني من عجز تجاري مزمن (فلم تغط الصادرات السلعية سوى ثلث الواردات السلعية كمتوسط عام طوال نصف القرن المنصرم)، اعتمد في معالجته على فائض الميزان الجاري، المكون في معظمه من مجموعة شبه ثابتة من موارد من النقد الأجنبي، غلب عليها الطابع الريعي والميل للتقلب بطبيعة الحال، ومع ذلك فقد اعتمد عليها طويلاً وبكثافة مفرطة حتى اشتهرت بالأربعة الكبار المصرية، وهي: متحصلات الصادرات النفطية وعوائد السياحة ورسوم قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج.

ومن بينها جميعاً احتلت تحويلات العاملين بالخارج مكانة خاصة، فقد وصلت طوال عقد الثمانينات إلى نحو نصف إجمالي الصادرات المصرية، وما يقارب أربعة أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر وثلث الاستثمار الإجمالي، وأكثر من مرة ونصف المرة المعونات الإنمائية، ونحو ثلثي الادخار المحلي، وما يقرب من نصف الادخار الإجمالي، واليوم بعد أكثر من ثلاثة عقود، لم تتغير الصورة كثيراً، فعبر العقد الأخير (2013-2021)، تجاوز متوسط التحويلات نصف الصادرات، ونحو أربعة أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر، وأربعة أضعاف إيرادات السياحة، وما يقرب من أربع مرات ونصف المرة إيرادات قناة السويس (7).

وقد لعبت هذه التحويلات، وإلى جانبها الموارد الريعية الأخرى، دوراً يشبه دور الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فخلقت بعضاً من أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد المصري (8)؛ فعانى من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (الأمر الذي تعزز بربط الجنيه المصري بالدولار الأميركي منذ أوائل التسعينات)، وتراجعت تنافسية الصادرات المصرية، فضلاً عن تعزيز أنشطة التداول والريع والسلع غير التجارية على حساب أنشطة الإنتاج والسلع التجارية؛ ومن ثم تفاقم العجز التجاري.

من جهة أخرى، أضعفت هذه الموارد الريعية الضغوط لأجل المساءلة السياسية والديموقراطية التمثيلية(9)، كما شوهت ممارسات المالية العامة وعززت الميول المحاسبية للنظام السياسي كآلية لتكريس استقراره ولتعويض ضعف المشروعية السياسية؛ ما أضعف التطور المؤسسي والإنتاجي للبلد عمومًا، وضحّم جيوب الفساد العام والخاص.

وحيث تراجع التصنيع منذ الانفتاح، وركد عند مستوى التصنيع الاستهلاكي الأولي دونما تعميق لمستويات أكثر تقدمًا؛ تفاقمت الاعتمادية العينية على استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج من الخارج؛ بما أدى إلى إخضاع التوازن الداخلي (العرض والطلب المحليين) للتوازن الخارجي (إمكانات تمويل الحساب الجاري)؛ بحيث أصبح ميزان المدفوعات ورصيد النقد الأجنبي القيد النهائي على كامل نمو البلد(10)، وبما جعل الدولار الأميركي مقياس القيمة النهائي والحقيقي في الاقتصاد المصري؛ فجذّر ميلاً كاملاً للدولة وأضعف فاعلية السياسة النقدية، في اقتصاد تابع محدود الاستقلالية أصلاً.

ولأن الاقتصاد لا يمتلك احتياطات غزيرة من الموارد الطبيعية القادرة على تمويل عجز خارجي مزمن، بل مجرد موارد متقلبة ومتراجعة كاتجاه عام؛ عانى الاقتصاد، من جهة، من هشاشة مالية وضعته على حافة الإفلاس مع كل أزمة خارجية و/أو اختناق مالي من جهة، ومن جهة أخرى، من اقتطاع حتمي من موارده وانكماش إجباري شبه دوري لنتاجه الإجمالي لسداد مديونيته المتراكمة؛ يترجم ضمن ما يترجم بخفض في سعر الصرف كل فترة.

وقد تساوق ذلك مع، وضمن، اختلال أعماق لكامل الديناميات الاقتصادية؛ من تشوه لهياكل الأسعار والأرباح والاستثمار وضعف نمو الإنتاج وتدهور فاعلية السياسات الكلية؛ بما انعكس بمجموعه سلبياً على مؤشرات المالية العامة والدّين الحكومي والميزان التجاري والتضخم وسعر الصرف؛ ليخلق حلقة خبيثة من التغذية المتبادلة فيما بينها جميعاً.

وقد عزز من هذه الانحرافات البرامج النيولبرالية التي اعتمدتها مصر ضمن اتفاقاتها مع صندوق النقد الدولي منذ أواسط السبعينات، والحقيقة أنها ليست استثناءً بآية حال، فحالها يشبه حال أغلب التجارب الاقتصادية العربية غير النفطية، كما رصدها

علي القادري في سياق التحولات النيوليبرالية؛ حيث اتخذت تلك السياسات، وأدت إلى، ستة أبعاد ونتائج مترابطة (11): أولاً: فتح حسابات رأس المال وتقليص معدلات الفائدة وأسعار الصرف المتعددة إلى معدل وسعر واحد؛ ما أدى إلى ضعف فاعلية السياسات النقدية كأداة تنمية وفقدان السيادة الوطنية عليها، وثانياً: تعاظم اللجوء للاقتراض الخارجي، كنتيجة للآثار السلبية لهذه السياسات على موازين مدفوعات الدول العربية الفقيرة نفطياً، فكانت النتيجة، ثالثاً، أن ارتفعت علاوة المخاطر ضمن معدلات الفائدة، بسبب مخاطر سعر الصرف ممزوجة بحالة عدم اليقين بالمنطقة الناجمة عن الحروب، فامتنعت نتاجاً لكل ذلك تدفقات رأس المال وزادت صعوبة تمويل المشروعات الوطنية، فكان رابعاً، أن انخفض الاستثمار العام نتيجة للسياسات النيوليبرالية ومتطلبات سياسات الاستقرار قصيرة الأجل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ثم، خامساً، ضربت الدولة (أي تفضيل المواطنين حيازة الدولار بدلاً من العملة الوطنية) الصريحة أو الضمنية سوق النقد تدريجياً، منتزعةً معها قسمةً ضخمة من السيادة النقدية كنتيجة عامة لتدهور وعدم استقرار العملة الوطنية وإحلال الدولار محلها كمخزن للقيمة، فتراكمت، سادساً، الآثار الاجتماعية السلبية للتقشف في الأجل القصير، لتدفع لتدهور قوة العمل ورأس المال الاجتماعي في الأجلين القصير والطويل معاً.

إنها دورة خبيثة متكاملة، تبدأ من التخلف الصناعي وفجوة التشغيل، وتتعزز بأمراض ريعية ولبرلة استتباعية تفاقم الاختلالات الكلية وتشوه منظومة الحوافز، لكنها تتجدد ويعاد إنتاجها على مستويات أسوأ، بفعل إطار مؤسسي استبدادي محاسبي، تابع خارجياً وطفيلي داخلياً، وفي هذا الإطار تتجلى أهمية النموذج السياسي، وكيف تنعكس تناقضاته على سياساته، بشكل يعمق الأزمات الكامنة، ويسرع وتائر انفجاراتها.

أزمة النموذج السياسي: تناقضات التمويل والتمثيل والمشروعية

تعاني الاقتصادات شبه الصناعية عموماً انخفاض متوسط الإنتاجية ومحدودية الفائض الاقتصادي، ومعه الهامش الضريبي الممكن؛ ومن ثم انخفاض سقوف الترضيات الاجتماعية والمناورات السياسية الممكنة؛ بشكل يسمح بمساحة معقولة من التمثيل الاجتماعي دون تهديد استقرار النظام السياسي، فإذا كانت مصابة بشيء من الانحراف الريع؛ فإنها قد تمارس تلك الترضيات والمناورات بأساليب تقتل الديمقراطية، ولا

تبنيها، وأبرز النماذج النظرية لتفسير وتجسيد ذلك المسار، غير المتناقضة جوهرياً، بل والمتداخلة مفاهيمياً، هي مداخل الأنظمة المحاسبية والأنظمة المقيدة.

ويتميز مدخل الأنظمة المقيدة والمفتوحة بمساحة أكبر من التدرج المراعي للتفاصيل، فبينما الأنظمة الديمقراطية المفتوحة واضحة ومحددة كنوع واحد، نجد الأنظمة المقيدة تتراوح ما بين ثلاث درجات، أسوأها الأنظمة المقيدة الهشة، وأوسطها الأنظمة المقيدة الأساسية، وأفضلها حالاً الأنظمة المقيدة الناضجة، والتي تتفاوت من الأولى إلى الأخيرة بحسب درجة تطور المؤسسات إيجاباً والتمايز فيما بينها ومدى وحدة القواعد وهامش التأثير الديمقراطي(12).

عامل إضافي يلعب دوراً مهماً في صياغة واستمرار الأنظمة المقيدة، هو الطابع الطرفي التابع -لأغلبها- في النظام العالمي؛ حيث يؤدي ذلك الموقع أولاً لتسرب القيمة من هذه البلدان؛ بما يُضعف فوائدها الاقتصادية ومعها هوامشها الديمقراطية بدرجة أكبر، وثانياً باتفاق المصالح ما بين النخب الإمبريالية والمحلية على إدامة الوضع التابع؛ لضرورته لمصالح كل منهما (بما فيها المتضاربة منها(13))؛ وبما يجعل أي هامش ديمقراطي حقيقي تهديداً لمثل هذا الترتيب(14).

والناظر في الحالة المصرية يجدها قد تدهورت خلال العقد الأخير من درجة وسطى ما بين الأنظمة المقيدة الأساسية والناضجة، إلى ما يقرب من قاع الأنظمة الناضجة (حتى الآن)، فبينما كانت قد بدأت تمتلك هامشاً ديمقراطياً وتعدداً في المؤسسات والشركات، وإن خضعت جميعاً لتأثير السلطة المركزية، فإنها قد مالت مؤخراً لتراجع هذه التعددية وإخضاع أغلب المؤسسات الاقتصادية، عامة وخاصة، للسلطة الحاكمة، والتركز الشديد للقرار وقتل العملية السياسية والقمع الفوري العنيف لأي معارضة.

هذا التصاعد في القمع يتمشى مع توقعات سامر سليمان في أطروحته الشهيرة عن "النظام القوي والدولة الضعيفة"(15)؛ حيث توقع حتمية اتجاه النظام السياسي المصري لزيادة حدة قمعه لمواجهة تناقضه الحاد، المتمثل في التأزم المالي المتصاعد مع تراجع الموارد الربعية التي قام عليها نظامه المحاسبي، أي صيغته الخاصة من الأنظمة المقيدة المذكورة.

فمع هذا التأزم المالي المتصاعد، سيضطر النظام لمزيد من الاعتماد على استخلاص الموارد المالية من المجتمع، سواءً من خلال جباية الضرائب أو الاقتراض من الأموال الخاصة عبر البنوك؛ ما سيتطلب عاجلاً أو آجلاً مزيداً من الشفافية والرقابة والمساءلة، وتعميقاً للعلاقات القانونية والتعاقدية عمومًا؛ بما يعنيه كل ذلك من ضرورة قبول المزيد من المؤسسية والحوكمة والتمثيل السياسي، والتي تتناقض كلها مع بنية ومنطق عمل واستمرار النظام المحاسبي المقيّد؛ ليصطدم الاستبداد المأزوم ماليًا بمعادلته الصعبة: كيف يزيد موارد المالية (الضريبية بالأساس) مع كبح التمثيل السياسي؟!

ما يفرض هذا التحدي هو محورية الضرائب على الدخل في الأنظمة الضريبية والمالية العامة الحديثة، كأهم وأكبر مصادرها الأكثر استدامةً وكفاءة وعدالة، لكنها في ذات الوقت أكثر الضرائب إثارةً للمقاومة والرفض، وأكثرها إثارةً للمطالب السياسية والديمقراطية، خصوصاً مع كونها أصعب الضرائب تحصيلًا؛ نظرًا لمحدودية شفافية الدخول بالمقارنة بالنوعين الآخرين من أوعية الضرائب، أوعية الملكية (ضرائب العقارات) وأوعية الإنفاق (ضرائب المبيعات والقيمة المضافة)؛ ما يجعلها أكثر الضرائب تطلبًا لحدّ أدنى من القبول والتوافق بين المجتمع والدولة (16).

وبشكل عام، لا تلقى محاولة الدولة توسيع قاعدتها الضريبية، دون توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرارات، ودون استخدام النظام الضريبي لتقليص عدم المساواة الاجتماعية والسياسية، قبولاً من المواطنين، بل يُنظر لها باعتبارها انتهاكاً غير مشروع؛ يرفع احتمالات التمرد والاضطراب السياسي (17).

وقد رصد سليمان اعتماد نظام الرئيس الأسبق، حسني مبارك، على العديد من الآليات لمواجهة ذلك التحدي المالي (18)، قبل اللجوء لإصلاح نظام الضرائب على الدخل، أبرزها ضريبة التضخم، والاستدانة الخارجية ثم الداخلية، والضرائب على المبيعات، كذا الآليات العديدة التي تفاوتت نجاحاً وتعثراً، كمحاولة فرض ضرائب على العاملين بالخارج أو فرض التوريد الإجباري للعملة الصعبة، واللجوء للتبرعات والدور الاجتماعي لرجال الأعمال، ومحاولة تنظيم القطاع غير الرسمي.

وكما نرى، فمن بين هذه الآليات التي غلب عليها التعثر، تكررت دعاوى حديثة بممارسات مشابهة لها في عهد السيسي، ونفذ بعضها فعلاً، كتبرعات صندوق تحيا

مصر، وقوانين الشمول المالي، وكل المبادرات المتعلقة بالعاملين بالخارج، بل وتعامل بعض الهيئات الاقتصادية المحلية بالعملة الصعبة (الدولار تحديداً) في بيع منتجاتها، ولا ننسى الزيادات الكبيرة في الرسوم على الخدمات الحكومية المختلفة، بل واستحداث الكثير منها.

مع ذلك، فمع حدة التأزم المالي، لجأ النظام السياسي بقدر من النجاح لمضاعفة الإيرادات الضريبية - وإن كانت غير المباشرة بالأساس - بالتوازي مع قمع حاد للتمثيل السياسي؛ مستغلاً الوضع السياسي بعد 30 يونيو/ حزيران، والشعبية الكبيرة للسلطة الجديدة وقتها، وتحت غطاء الاضطرابات المدعاة لبرامج صندوق النقد الدولي؛ فكان القمع المفرط هو الحل قصير الأجل للمعادلة الصعبة، التي ازدادت صعوبة مع متطلباته المحاسبية المتزايدة.

كان النظام الحاكم قد واجه بعد فترة الاضطراب الناتجة عن ثورة يناير/ كانون الثاني وتوابعها، حاجة ماسة لإعادة ترسيخ أقدامه بإعادة بناء وهيكل شبكاته المحاسبية، خصوصاً مع عودة المكون العسكري لمواجهة المشهد السياسي بشكل مباشر وصريح، خلافاً للموقف مختلط الروافد أواخر عهد مبارك؛ ما انعكس في زيادة حصة المؤسسات البيروقراطية في النشاط الاقتصادي، بأشكال تراوحت ما بين العلنية والسرية الصريحة، والرمادية الملتوية ما بين هذه وتلك.

وهكذا دخل النظام السياسي في حلقة خبيثة، يتطلب فيها نجاح القمع تعزيزاً للدوائر المحاسبية، بينما يؤدي تعزيز الدوائر المحاسبية، بكافة تكاليفها المباشرة (من خلق وتوزيع متزايد للربو) وغير المباشرة (من انتهاك للمجال الاقتصادي وتراجع للكفاءة العامة ومنظومة الحوافز)، إلى مزيد من تدهور الموقف الاقتصادي والمالي والمؤسسي؛ الذي يستلزم بدوره مزيداً من القمع لحفظ الاستقرار السياسي، ومزيداً من الجباية لمواجهة التأزم المالي؛ ما يؤدي بمجموعه لمزيد من تدهور المشروعية السياسية والفاعلية التنموية للنظام، وتفاقماً لعزلته الاجتماعية التي تدفع بدورها لمزيد من القمع، الذي يؤثر بحد ذاته سلباً على الاقتصاد والموارد (19) ليعيد الدورة كلها، وهكذا دواليك.

دفع المجتمع ثمن ذلك النموذج السياسي مرتين، مرة بالتكلفة المباشرة لتعزيز القمع، ممثلة في إعادة بناء المحاسبية وتوسع الفساد وتضخم الجيوب الريعية، ومرة أخرى بالتكلفة غير المباشرة الناتجة عن الانعكاسات السلبية للقمع والمحاسبية والفساد

على كفاءة الاقتصاد العامة، لكن في حدود موضوع الورقة، نركز على كيفية انعكاس ذلك النموذج في، وعبر، ما اتخذه من مناورات ملتوية لمعالجة العجز المالي على أهم محددات سعر صرف الجنيه المصري. كذلك كيف انعكس في، وعبر، ما اتخذه من مناورات مكلفة لمعالجة إشكالية المشروعات على اتجاهات الأداء الاقتصادي.

الجباية غير الطوعية: المناورات الملتوية لتناقض التمويل والتمثيل

اضطرت الحكومة متزايدة العجز المالي، والعاجزة في ذات الوقت عن اكتساب القبول الشعبي لتقديم مزيد من الإيرادات العامة (مقابل تحملها تمثيل سياسي أكبر)، إلى التوسع في الآليات سالفه الذكر، التي يتسم بعضها بقدر أكبر من عدم الطوعية، خصوصاً الاستدانة والتضخم (20).

وبشكل ما، يمكن اعتبار الاستدانة والتضخم وجهين لعملة واحدة، فبينما الاستدانة حصول على موارد من الآخرين في الحاضر وسدادها لهم مع تكلفتها الزمنية في المستقبل، فالتضخم هو استدانة من المستقبل، أو بصيغة أكثر تحديداً، هو نتاج ومظهر لاستدانة في الماضي من حاضر أو من مستقبل قد حلّ، ممثلاً تكلفة موارد استُهلكت مسبقاً قبل إنتاج مقابلها الفعلي محلياً؛ بما ينعكس في انخفاض القوة الشرائية الحالية للعملة الوطنية؛ كخضم حقيقي لهذه التكلفة في صورة نقدية (بالخفض من قيمة النقد الوطني) لا مالية (أي كمدفوعات مالية من مدين محدد إلى دائن محدد)، حتى إنها توصف بأنها ضريبة على النقد نفسه (21).

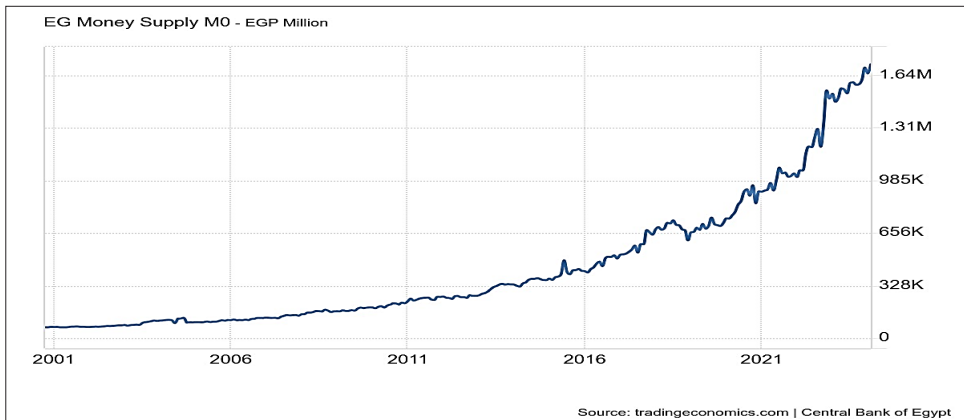
ولعل هذه السمة الأخيرة هي سبب وصف التضخم كضريبة عشوائية؛ كونها تصيب الجميع دون تمييز؛ فنظرياً تحمّلهم أعباء الاستدانة بالتساوي، فيما عملياً تحمّل الفقراء حصصاً أكبر غالباً؛ كون التضخم يصيب السلع الأساسية والأجيرة عادةً بنسب أكبر من نظيرتها الكمالية، ولتأثيرها النسبي الأعلى على دخولهم المنخفضة، لكنها تظل محبذة للحكومات عموماً، كما يرى سليمان (22)؛ لكونها شائعة اجتماعياً؛ فتصعب مقاومتها سياسياً، فضلاً عن كونها خفية ضريبياً؛ بالنظر لعدم فرضها بشكل قانوني صريح، كما يمكن التملص الحكومي منها بإلقاء اللوم على آخرين كجشع التجار والتضخم المستورد والأزمات الدولية وما شابه (وكلها دعاوى ثابتة لدى الحكومات المصرية المتعاقبة)؛ ما تكون نتيجته بالمجمل انخفاض تكلفتها السياسية نسبياً في الأجل القصير.

وعلى المستوى المالي، يخفض التضخم العبء الحقيقي للالتزامات الحكومية من الدين العام المحلي؛ فيحسن مؤشرات المالية جزئياً، بما يسهل لها الاستمرار بمزيد من الاقتراض المحلي، خصوصاً من الفئات العاجزة عن التحوط بأدوات استثمارية بديلة لشهادات العوائد البنكية (وأغلبها من أصحاب المعاشات والمحتاجين لدخول دورية ثابتة من مدخراتهم القليلة).

وقد شجّع هذا الحكومة المصرية على الإفراط في استخدام ضريبة التضخم منذ أواسط الثمانينات، حتى وصفها تقرير للبنك الدولي بأنها من أكثر دول العالم اعتماداً على ضريبة التضخم، مقدراً بلوغها حوالي 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1987، مقابل 17٪ من الناتج لإجمالي الإيرادات الضريبية التقليدية في نفس العام (23)، بل وتجاوز متوسطها السنوي 4٪ من الناتج الإجمالي طوال الفترة 1975-1991، بلغ خلالها المتوسط السنوي للتضخم حوالي 18٪ (24).

وقد استمرت الحكومة بالتوسع في الإصدار النقدي المفرط طوال العقدين الأخيرين بمعدلات متسارعة، يتجلى هذا التسارع بالمقارنة بين شطري الفترة منذ بداية الألفية؛ بما يعكس تفاقم الأزمة المالية وزيادة اعتماد الحكومة على ضريبة التضخم، فكما يظهر بالشكل (1) بتاليه، نرى المعروض النقدي M0 من العملة الوطنية بكافة فئاتها، من 70.4 مليار جنيه في فبراير/ شباط 2001 إلى 276 مليار جنيه في فبراير/ شباط 2013، بنسبة نمو 292٪ خلال الاثني عشر عاماً الأولى من الفترة، فيما نمت إلى 1709 مليارات في فبراير/ شباط 2024، بنسبة نمو 519٪ خلال الاثني عشر عاماً الثانية من الفترة.

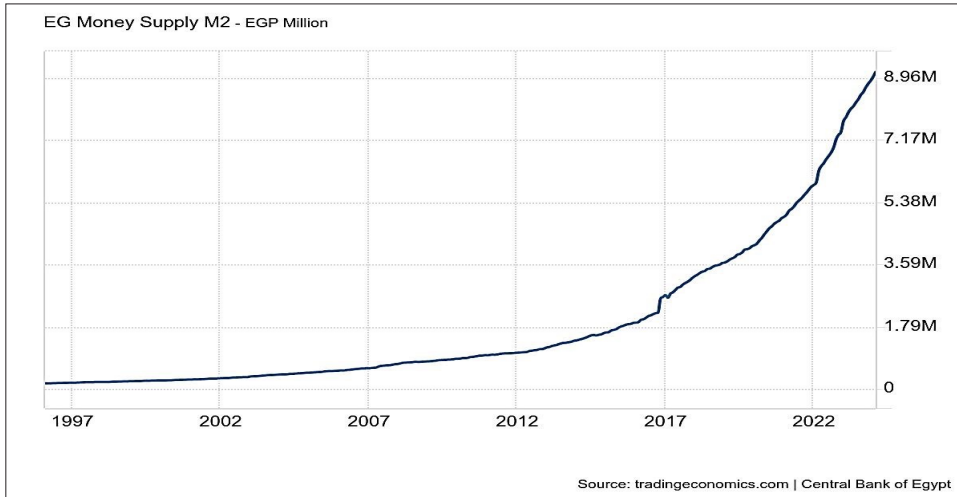
شكل (1): المعروض النقدي M0 خلال الفترة 2001-2024 (25)



ولم يختلف السلوك بالطبع على نطاقات القاعدة النقدية المختلفة، فقد نمت القاعدة النقدية بمعناها الضيق M1 من 33.6 مليار جنيه في مارس/ آذار 1996 إلى 2528 مليار جنيه في فبراير/ شباط 2024، متضاعفةً بأكثر من 74 مرة خلال ما يقرب من ثلاثين عامًا (26)، بما يعكس قدم وثبات هذه الممارسة لدى المركزي المصري الخاضع كليًا لمتطلبات الحكومة المالية، بل وتساعد الاستخدام النظامي لضريبة التضخم كآلية تمويل ثابتة لدى الحكومة المصرية.

وبالانتقال إلى القاعدة النقدية بمعناها الواسع M2، مع التركيز على مدى زمني أقرب، فقد نمت من حوالي 1.92 تريليون جنيه في فبراير/ شباط 2016 إلى 9.12 تريليونات جنيه في فبراير/ شباط 2024، بمعدل نمو إجمالي 375٪ خلال تسع سنوات، كما يظهر بالشكل (2) التالي.

شكل (2): القاعدة النقدية بمعناها الواسع M2 خلال الفترة 1996-2024 (27)



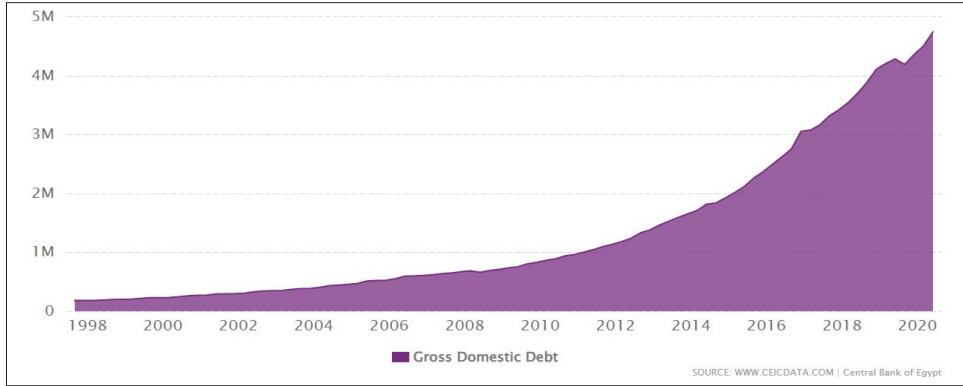
ويُظهر الشكل مرة أخرى، تكرار وتعمق ذات النمط على مستوى العقد الأخير وحده، من تسارع نمو السيولة النقدية مع الزمن، كما يظهر بتسارع نموها منذ تعويم 2016 بالمقارنة بنموها بالفترة السابقة عليه؛ بما يعكس تزاوج التأزم في الموقف المالي مع انعكاسات التدهور في سعر صرف الجنيه، فبلغ متوسط معدل نمو السيولة المحلية 21.9٪ سنوياً خلال الفترة 2017-2023، مقارنةً بمتوسط 15.8٪ سنوياً خلال الفترة 2010-2016، بزيادة بنسبة 38.6٪ بين الفترتين (28).

من جهة أخرى، فالاستدانة والتضخم مرتبطان، فالاستدانة الداخلية عادةً ما تسدد لاحقاً - جزئياً على الأقل - بطباعة نقد جديد، كما تمثل بذاتها تمويلاً مكلفاً بما تتضمنه من خدمة للديون، فيما الاستدانة الخارجية يجري تعقيم واردها من نقد أجنبي يدخل الجهاز المصري بطباعة نقد وطني مقابله للتداول في الاقتصاد المحلي؛ ما يسهم بمجموعه، حال لم توظف الموارد في استخدامات إنتاجية - فورية إن أمكن - تزيد المعروض المحلي من السلع والخدمات، في خلق مزيد من التضخم في الاقتصاد.

وعلى هذا الصعيد، فقد أفرطت الحكومة المصرية بالاستدانة، داخلياً وخارجياً، طوال عدة عقود الماضية، مع تراوح في درجة الاعتماد بينهما. من جانبه، أدرك نظام مبارك مخاطر الإفراط بالاستدانة الخارجية بتجربته طوال الثمانينات التي كادت مصر تفلس بنهايتها، لولا الإنقاذ بإلغاء نصف الديون وجدولة نصفها الآخر كضمن لمشاركتها في حرب الخليج الثانية 1990، واستندار للاعتماد على الاستدانة الداخلية بالأساس طوال العقدين الباقيين من عهده. ومن ناحيته، نسخ نظام السيسي في عقده المنصرم عقد الثمانينات المباركي بالإفراط في الاستدانة الخارجية، مستهلكاً أغلب القروض في بنية تحتية ومشاريع قومية بعضها مشكوك في جدواه وبعضه بعيد العوائد بأفضل الأحوال، أي لم ينعكس بشكل مباشر في نمو الإنتاج أو الاستثمار المحلي، مما سنتناوله في موضعه.

لهذا نما الدين العام المحلي دون توقف؛ مع تراكم العجز المالي المزمن، ومع ما يرتبه الانخفاض المستمر للجنيه من تضخم لكافة عناصر الإنفاق العام بالموازنة، وعلى رأسها خدمة الدين العام الخارجي (وبالتالي نموها بالأرقام المطلقة حتى لو انخفض بعضها بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي) من جهة، ومن انخفاض اللعب الحقيقي للدين المحلي على الحكومة (ومن ثم قدرتها على الاستمرار بالاستدانة دون تدهور كبير بالمؤشرات المالية) من جهة أخرى. وهكذا يستمر الدين العام المحلي بالنمو بالتغذية الذاتية للمديونية نفسها في ظل العجز المالي المزمن، وفي سياق علاقتها بما تنتجه من تضخم وضغط ائتماني يفرضان رفع أسعار الفائدة؛ فيزيد أعباء خدمة الدين، ويظهر الشكل (3) التالي الذي ينتهي بعام 2020، الاتجاه العام للدين العام المحلي طوال العقدين الأخيرين.

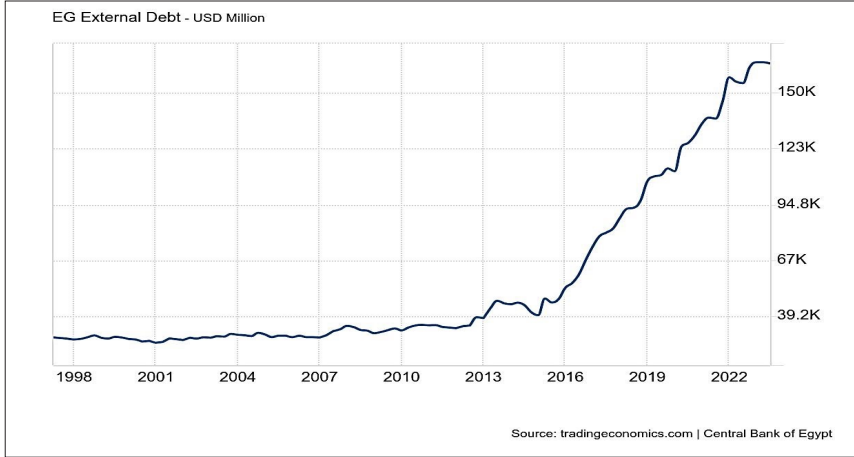
شكل (3): الدين العام المحلي لمصر خلال الفترة 1998-2020(29)



وقد استمر الدين العام المحلي بالنمو إلى 5.4 تريليونات جنيه في يونيو/ حزيران 2022(30)، ثم 6.86 تريليونات جنيه في الربع الأول من 2023(31)، مؤكداً الاتجاه التصاعدي بالأرقام المطلقة، وإن كان اتجاهه بالقيم النسبية، قد أبدى تذبذباً واضحاً، بما شمل تراجعاً في نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 72.8٪ عام 2017/ 2018 إلى 63.4٪ منه عام 2019/ 2020، ليعاود الارتفاع إلى 68.1٪ منه عام 2021/ 2022، مستعيداً نسب نموه المعتادة لاحقاً حول معدل 15٪ سنوياً، بعد الهبوط الاستثنائي إلى معدل 3٪ فقط من الناتج الإجمالي في عام الكورونا(32).

أما الدين العام الخارجي، فقد عاد للنمو بعد حالة شبه الاستقرار التي استمر عليها لعقدين ونصف تقريباً، منذ أوائل التسعينات إلى أوائل عام 2015، لينمو من حوالي 40 مليار دولار في الربع الأول من 2015 إلى 168 مليار دولار بنهاية 2023(33)، كما يظهر بالشكل (4) التالي، بنمو إجمالي بنسبة 320٪ خلال ما يقرب من تسعة أعوام فقط، أو بمتوسط نمو سنوي 35.5٪.

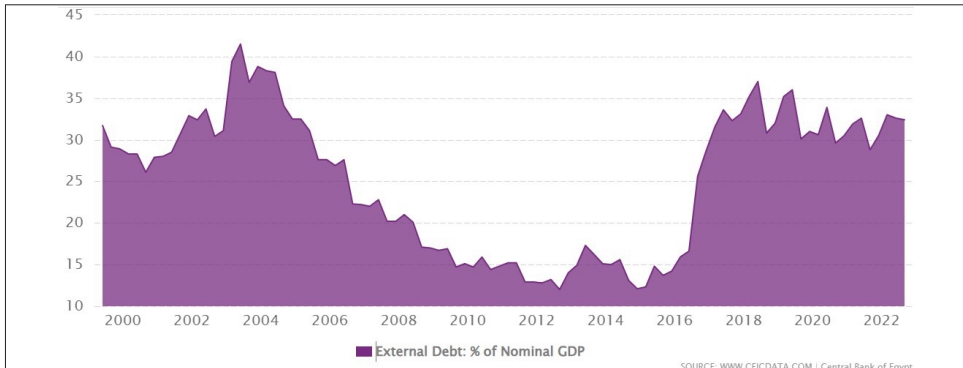
شكل (4): الدَّيْن العام الخارجي لمصر خلال الفترة 1998-2023(34)



انعكس هذا في تضاعف نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر مجمل العقد الأخير، مرتفعاً من 15٪ فقط من الناتج الإجمالي أوائل عام 2016 إلى حوالي 37٪ منه بحلول عام 2018، ليتراجع قليلاً إلى متوسط 33٪ منه تقريباً حتى أوائل عام 2022، حسب البيانات الرسمية المتاحة، وكما يظهر بالشكل (5) التالي، والتي لم تترجم بعد الانخفاضات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، الناتجة عن انخفاض الجنيه مقابل الدولار من حوالي 16 جنيهاً إلى 47 جنيهاً للدولار عبر ثلاثة تعويمات كبيرة خلال العامين الأخيرين؛ بما يعنيه ذلك من ارتفاعات لنسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي.

شكل (5): نسبة الدَّيْن العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(35)2022-2000

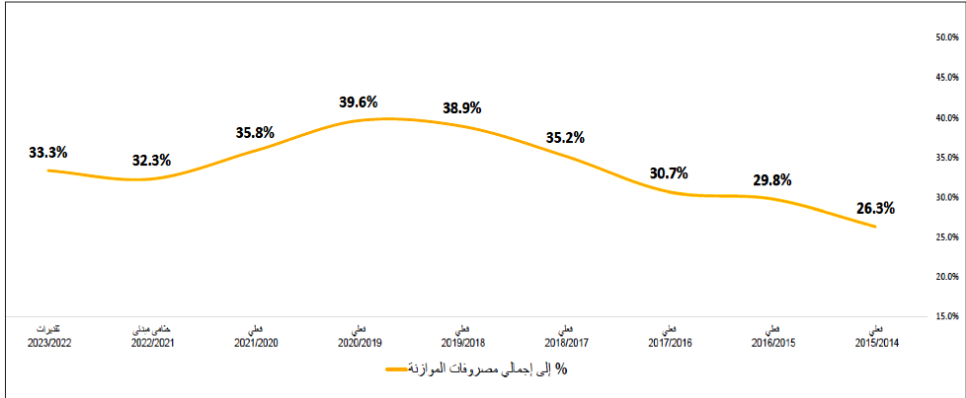


ولابد من الإشارة هنا إلى ملاحظة أولية (ذات دلالة على طبيعة النمو بالمديونية) بخصوص سلوك النسبة ما بين الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي، أظهرت تسارعاً كبيراً في العقد الأخير خصوصاً، هي وجود نوع من الدورية في العلاقة بينهما ارتفاعاً وانخفاضاً؛ حيث يؤدي توظيف القروض في الاقتصاد لنمو فوري في النتائج الإجمالي، فيما يؤدي سدادها لاحقاً مع حلول آجال استحقاق أقساط أغلبها إلى اقتطاع أغلب ذلك النمو، في صورة تدفقات للخارج، تنعكس غالباً في صورة أزمات دولارية باحتياطات النقد الأجنبي؛ تنتج سوقاً سوداء وفجوة بين السعرين، السوقي والرسمي، للدولار، ما يُعالج عادةً باقتراض جديد، وبرامج جديدة غالباً مع صندوق النقد الدولي، وتخفيضات رسمية جديدة لسعر صرف الجنيه.

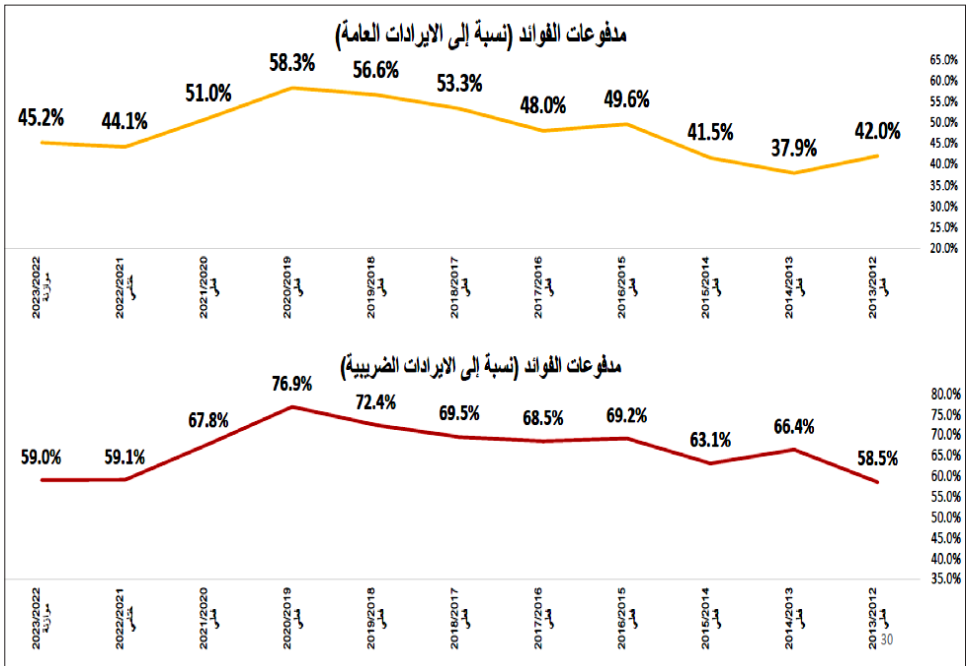
وقد أسهم هذا الإفراط في الاقتراض الخارجي؛ بما ضخه في الاقتصاد من تدفقات ضخمة من النقد الأجنبي، في زيادة المعروض من النقد المحلي، عبر قنوات الطباعة وغيرها؛ بما يمثل من رافد مباشر للتضخم، فضلاً عن دور ذلك الاقتراض الخارجي الأساسي في التدهور الكبير لاحقاً في الموقف التمويلي والائتماني للاقتصاد المصري، وضغطه على سعر صرف الجنيه، في سياق سوء التوظيفات الاستثمارية، وما طرأ عالمياً وإقليمياً من أزمات اقتصادية واضطرابات سياسية، إلى آخر القصة المعروفة التي ما زلنا لم نخرج من تبعاتها بعد.

وكانت النتيجة المنطقية لهذا التوليف من السياسات المالية والنقدية، وتضخم الدين العام بشقيه، أن تضخمت مدفوعات الفوائد بالموازنة العامة، حتى بلغت في المتوسط ثلث المصروفات العامة، وما يقرب من نصف الإيرادات العامة، وثلاثي الإيرادات الضريبية، وبالعوم، أصبحت أكبر بنود الموازنة العامة وأسرعها نمواً خلال العقد الأخير، كما يظهر بالأشكال (6) و(7) و(8) التالية.

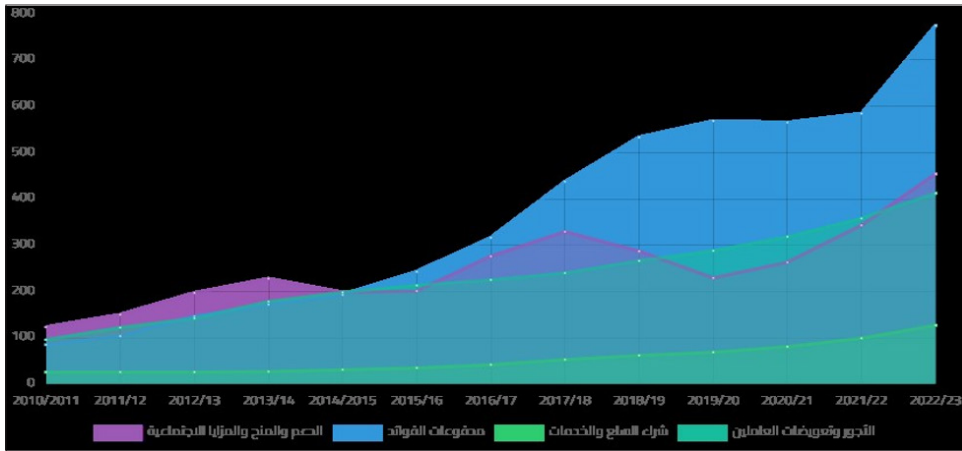
شكل (6): نسبة مدفوعات الفوائد من المصروفات العامة في موازنات الفترة
2014-2023(36)



شكل (7): نسبة مدفوعات الفوائد إلى الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية في موازنات
الفترة 2014-2023(37)



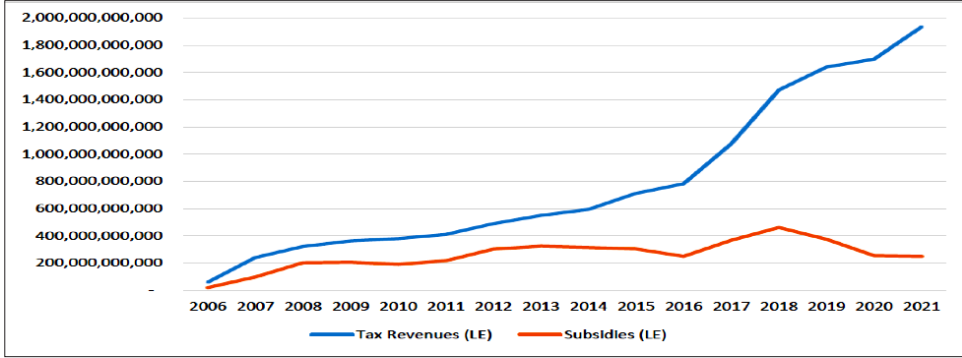
شكل (8): ملخص فـعليـات الموازنة العامة المصرية خلال الفترة 2010-2022(38)



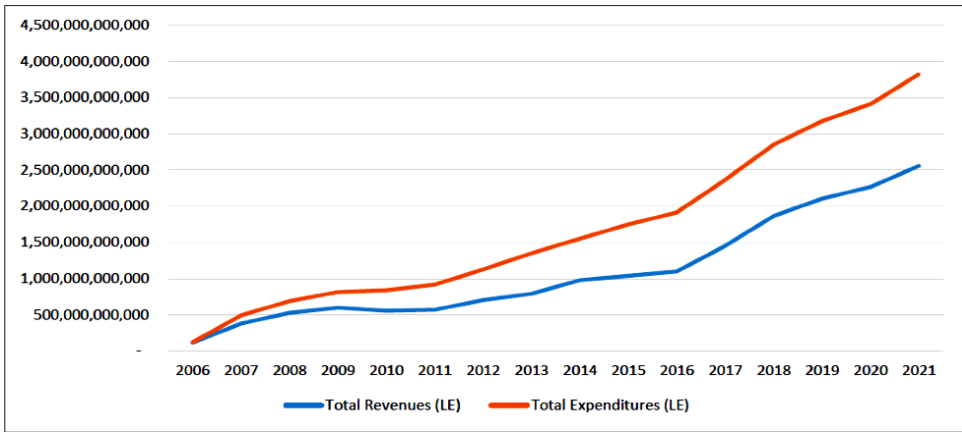
هذا النمو الخطر في مدفوعات الفوائد لا يعكس مجرد فشل تقني للسياسة المالية، بل يعبر كذلك عن الاختيارات الأسهل للحكومة في مواجهة عجزها المالي وما وراءه من إشكالات وانحيازات اجتماعية وسياسية معقدة؛ فيبدو أن شراء الوقت وترحيل الأزمات، ولو بتضخيمها مستقبلاً، أضمن سياسياً من محاولة الوصول لمصارحة شفافة وتسوية عادلة مع المجتمع على صياغة جديدة لإدارة إيرادات ومصروفات الموازنة العامة والرقابة عليها، كذا يبدو أسهل تقنياً وإدارياً من مواجهة ضعف الكفاءة البيروقراطية وجيوب الفساد والمحاسبية المتربعة من المال العام، خصوصاً تلك الجيوب التي تنمو على تخوم الاستثمارات العامة، وتكتسب وجودها الخاص كشبكات مصالح مستقلة، تدفع لاستمرار أنماط إنفاق واستثمار محدودة الجدوى العامة؛ بما يفسر جزءاً من المشروعات قليلة الأولوية في السياق المصري الحالي، ناهيك عن التي ثبتت محدودية فائدتها في أفضل الأحوال، ولا نقول ضررها حسب بعض الآراء، كمشروع تبطين الترع والقنوات المائية(39).

فهذا النمو غير الرشيد في الإنفاق والاستثمار العام هو ما يفسر استمرار العجز المالي، رغم تقليص مدفوعات الدعم والأجور والتعليم والصحة بالقيم الحقيقية، بالتوازي مع زيادة الإيرادات العامة بضرائب جديدة كالقيمة المضافة وغيرها ومضاعفة الرسوم الحكومية عدة مرات وخلافه، كما يظهر بالشكل (9) التالي؛ حيث استمرت النفقات العامة بتجاوز الإيرادات العامة، ليس فقط كقيم مطلقة، بل وكقيم نسبية ووتيرة نمو، كما يظهر بالشكل (10) بتاليه.

شكل (9): الإيرادات الضريبية ومصرفات الدعم خلال الفترة 2006-2021 (40)



شكل (10): الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2006-2021 (41)



وخطورة كل ما سبق من تجاوز مالي لقدرات الاقتصاد، يؤثر سلبًا على الادخار الطوعي والاستثمار الإنتاجي، والمتضمن خصوصًا لقدر معتبر من الجباية غير الطوعية، هو أنه بخلقه حلقة خبيثة من المديونية والتضخم وارتفاع تكلفة الائتمان، يؤدي لحالة من الركود التضخمي على مستوى كامل الاقتصاد تعمق المشكلات الإنتاجية والمالية والنقدية، وتقتل ما تبقى من فاعلية للسياسات الاقتصادية التقليدية، المتعلقة في معظمها بإدارة الطلب، من سياسات مالية ونقدية محدودة الفاعلية أساسًا في سياق الاقتصاد المصري لأسباب هيكلية؛ ما يؤدي بمجموعه إلى حكومة تزداد عجزًا؛ فقمعًا وجباية، وإلى ثقة تزداد انهيارًا؛ فهروبًا ومضاربة!

بوندوجلات الجمهورية الجديدة(42): المناورات المكلفة لتناقض التمثيل والمشروعية

لزيادة الأمر تعقيداً، دخلت الدولة، بعد 30 يونيو/ حزيران 2013، في سلسلة من المشروعات القومية الكبرى، كان كثير منها إما محدود الجدوى الاقتصادية أو سيء التنفيذ في أحسن الأحوال، مما يدخل فيما يُعرف عمومًا بالأفيال البيضاء، وإن كان بعضها أسوأ بمحورية الدوافع السياسية فيه.

وكان فاتحة هذه المشروعات مشروع تفرعة قناة السويس التي افتتحت في أغسطس/ آب 2015، والذي جرى تنفيذه باستعجال غير ضروري رفع تكاليفه، ودون دراسات جدوى حقيقية كانت ستُظهر أن القناة تعمل بأقل من ثلثي طاقتها بالفعل، وأن العالم يعاني تراجعاً في التجارة الدولية منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما تجلّى في عدم انعكاسها بأي زيادة معنوية في إيرادات القناة، ليصرح الرئيس السيسي، في يونيو/ حزيران 2016، بأن الهدف الأساسي من المشروع، الذي تكلف حوالي ستين مليار جنيه، أو ما يعادل ثمانية مليارات دولار بأسعار وقتها، كان رفع معنويات الشعب المصري، وليس المنافع الاقتصادية.

أما أبرز تلك المشروعات ودرّة تاجها فهو بلا شك العاصمة الإدارية الجديدة، التي تتجه بعض الآراء لكونها مشروعاً سياسياً أساساً لضمان عدم تكرار خبرة ثورة 25 يناير/ كانون الثاني؛ بإبعاد كافة أجهزة الدولة الحيوية عن مراكز الكتل الحضرية التي يمكن أن تقود احتجاجات أو تشعل ثورات، يمكن أن تشل الدولة وتجبرها على أي تفاوض أو تنازل(43).

وبعيداً عن هذه الافتراضات المثيرة للجدل التي يصعب إثباتها بشكل قطعي، فالمؤكد بشكل لا يحتمل الجدل أن العاصمة الإدارية الجديدة تمثل بوندوجل الجمهورية الجديدة الأكبر، من جهة كونها ذروة الأسطورة المكلفة المتمثلة في تقاطع هدف التوسع العمراني مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذروة أسطورة مكلفة لأنها مجرد تكرار عملاق لما كانت مصر تفعله عبر عقود، كإستراتيجية تنمية قائمة بشكل شبه حصري على تطوير البنية التحتية، لكن على مستوى أضخم بكثير، وباقتراض غريب بأن تكرار ما لم ينجح سابقاً على نطاق أكبر حاليًا قد يغير النتائج.

فلمصر تجارب عديدة فاشلة في التوسع العمراني طوال ما يقرب من نصف قرن، والذي فشل كامتداد لركود تحضرها (المرتبط بركود تصنيعها)، منذ تراجع عن ذروته عند نسبة 44٪ من السكان ما بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي، مستقرًا عند نسبة 43٪ منذ أوائل التسعينات حتى اليوم (منخفضًا عن المتوسط العالمي البالغ حاليًا 57٪) (44).

وهكذا ظلت أغلب المدن الجديدة التي بنتها الحكومات المصرية المتتالية منذ أواسط السبعينات خاوية أو شبه خاوية؛ نتيجة لغياب فرص العمل والحياة المستقرة بها، لتتراوح نسب نجاحها في تحقيق مستهدفاتها ما بين 3 و 27٪ فقط وفقًا لأحد التقديرات (45)، وبمتوسط عام لم يصل إلى 10٪. وفي تقدير آخر، نجد حتى أقدم وأنجح المدن الجديدة التي جاوز عمرها الربع قرن، مثل مدن العاشر من رمضان و 15 مايو و 6 أكتوبر والعبور والسادات، لم يتجاوز أفضلها، أول ثلاثة مدن، 31.9٪ و 44٪ و 14.2٪ على التوالي، فيما لم تحقق الأخيرتان حتى 1٪ من مستهدفاتها (46).

يعطينا هذا فكرة أولية عن مدى احتمال نجاح العاصمة الإدارية الجديدة (47)؛ الأمر الذي يزداد سوءًا مع تكلفتها الهائلة بالنسبة لوضع مصر المالي، فقد وصلت التقديرات الرسمية لتكلفتها ما بين 58 و 60 مليار دولار (48)، ارتفاعًا من 45 مليار دولار كتقدير أول وقت الإعلان عن المشروع (49)، بفارق تقدير هائل يصل إلى متوسط 30٪، يكشف بحد ذاته عن مدى سوء التخطيط والتقدير، وربما ما هو أسوأ من جهة الخطر المعنوي وسوء التنفيذ.

والواقع أنه يصعب بالفعل تفسير مثل هذه المشاريع بالمنطق الاقتصادي الصّرف، رغم أنها جزء من إستراتيجية تنمية محددة تركز أساسًا على تطوير البنية التحتية (50)، وهي الإستراتيجية التي تتوافق حصرًا مع برامج المنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد، لكنها تناسب كذلك طبيعة النظام السياسي من جهتين.

أولاهما: كجزء من إستراتيجية تنمية استعراضية تقوم على المشروعات القومية العملاقة، التي تصلح لخطاب الإنجازات المفرط الاستخدام في بروباجندا الجمهورية الجديدة، وهي إستراتيجية سياسية كلاسيكية تجد صورتها الواعية الأولى في التاريخ الحديث عند النازيين قبل الحرب العالمية الثانية، بتوظيف المشروعات القومية كسياسة دعائية ورأسمال سياسي أكثر منها نجاحًا اقتصاديًا حقيقيًا (51)، والتي اعتبرها

البعض إحدى الروافع الأساسية لتعاظم شعبية هتلر وتعزيز استقرار نظامه، كذا أحد التطبيقات الأولية المبكرة للسياسات الكينزية في مواجهة الركود؛ بما يخلق معدلات نمو سريعة (تفسر الارتفاعات الهائلة بالنتائج المحلي الإجمالي في الأعوام اللاحقة)، وإن كانت غير مستدامة غالبًا (كما حدث فعليًا بضغط أعباء المديونية وأثرها على سعر الصرف وما أنتجه من انكماش فوري في الناتج الإجمالي بالدولار عامي 2017 و2023).

ثانيتهما: بما تخلقه من مشروعات فرعية تصلح لتوزيع المنافع وتحويل الموارد العامة إلى شبكات محاسيب النظام السياسي؛ ومن ثم تعزيز دوائره الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل ذلك من خفض التوترات الداخلية بين هذه الدوائر وترسيخ ولائها للنظام؛ ومن ثم ضمان صلابته السياسية والأمنية في مواجهة خصومه السياسيين والدوائر الاجتماعية الأوسع المتضررة منه، في الأجلين، القصير والمتوسط، على الأقل.

لا تتوقف المشكلة عند هذا الحد، بل تؤدي هذه الإستراتيجية الـ"تنموسياسية"، إن جاز التعبير، بما يرتبط بها من نمط إنفاق عام، إلى نمو لوبيات متداخلة من البيروقراطية ورأس المال الخاص، متمركزة في القطاعات ذات الصلة كالتشيد والعقار... إلخ (52)، تستفيد من توجيه الإنفاق العام لهذه الوجهة، وتضغط لاستمراره ونموه إن أمكن؛ ومن ثم بروز ميل لتضخم إجمالي التخصيصات الإنفاقية الموجهة لهذا النوع من المشروعات بالعموم، بعيدًا عن حسابات الكفاءة الداخلية والخارجية، أي بغض النظر عن مدى جدواها الاقتصادية أو أولويتها الاجتماعية؛ ما يعني انطلاق تخصيصات جانب من الإنفاق العام من مصالح بيروقراطية وليس المصلحة الاجتماعية العامة، وبالطبع يصبح الجزء غير الضروري منه إهدارًا صافيًا للموارد، وتحويلًا لها من العام إلى الخاص، كما يتضمن بالطبع قدرًا من الفساد.

وما يؤكد تعارض هذا النمط التنموي المتمحور حول البنية التحتية مع الحاجات الحقيقية لتطور الاقتصاد المصري حاليًا، هو تعميقه للانحياز العقاري الكامن في ذلك الاقتصاد، الذي يعاني بالفعل ورمًا عقاريًا حقيقيًا (يأتي على حساب ما عداه من قطاعات أكثر جدوى وإنتاجية (53)) بعد أكثر من عقدين من اتباع هذا النمط، الذي أسهم في النمو الانفجاري لقطاعي التشيد والبناء والأنشطة العقارية بنسب 225٪ و 952٪ على التوالي خلال الفترة 2010-2017 (54).

يعني ذلك تعارض ما يفترض كونه نموذجًا تنمويًا مع الحاجات التنموية الأكثر إلحاحًا لمصر، بل ومع خطاب الحكومة المتكرر نفسه عن توطين الصناعة وتشجيع الإنتاج، فيما تدمن الحكومة فعليًا أنشطة الريع وتعمل تاجرًا وسمسار أراضٍ؛ انطلاقًا من الأزمة المالية الخانقة من جهة، وضغوط لوبيات المحاسبين التي أصبحت بيروقراطية القيادة مؤخرًا من جهة أخرى.

وهكذا، فمشكلة السياسة التنموية المصرية ليست فكرية تتعلق بالخلل في مفهوم الإنجاز، ولا حتى في ضعف الوعي بأهمية دراسات الجدوى، التي ليست سوى مجرد أعراض للمشكلة، وبالأحرى تعمية متعمدة عليها، بل تكمن أساسًا في طريقة استجابة الطبيعة الاستبدادية المحاسبية للنظام الحاكم في مواجهة ما تسهم في مفاقمته من ركود هيكلي لاقتصاد شبه صناعي تابع عاجز عن خلق نمو ذاتي مستدام؛ والتي يدفعها -بطبيعتها الطاردة للاستثمار ذاتها- لإدمان الريع بأنشطته وقطاعاته كنمط تراكم خاص وتمويل عام من جهة، ولتضخيم الإنفاق العام باستمرار لتوليد الريع والحفاظ على دوائر الولاء وترضيات الاستقرار السياسي والأمني من جهة أخرى.

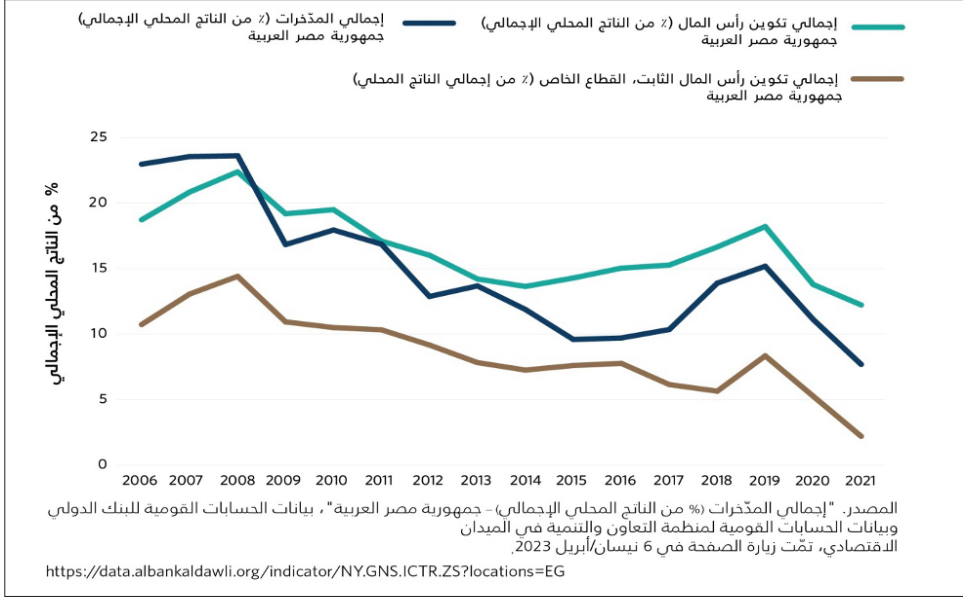
لا عجب في تزامن تضخم الموازنة العامة، رغم التأزم المالي الشديد، مع تراجع المؤسسية الحكومية وضعف الرقابة على المال العام، كتراجع عمل مبدأ "وحدة الموازنة"، قدس أقداس المالية العامة الحديثة، بتكاثر أعداد ونمو أحجام الصناديق الخاصة (55) التي تتبادل بعض أموالها -في أحسن الأحوال- مع الموازنة العامة كإجماليات (56) دون تفصيل (57)، والتي تجاوزت بمجموعها حجم الموازنة العامة نفسها (58)، وكإضعاف شفافية ونزاهة أنظمة المناقصات والمزايدات بالسماح بتخصيص المشروعات العامة بالأمر المباشر (59) بعيدًا عن الآليات المؤسسية التقليدية (60)، فضلًا عن مجمل المناخ الداعم لتفشي الفساد من قمع حرية الصحافة ومنع لعلنية المحاكمات وأغلب جلسات البرلمان وغيرها، مع الإجراءات بالغة الدلالة من عفو صحي عن بعض كبار القتلة والفاستدين، مقابل حبس رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات -أكبر جهاز رقابي في البلد- المستشار هشام جنيته، بتهمة نشر أخبار كاذبة وإعفائه من منصبه لاحقًا؛ لمجرد نشره تقريرًا عن حجم الفساد في مصر! تزامن ذلك وتماشى مع ما لخصه مشروع العدالة العالمية التابع للبنك الدولي عن الوضع منذ أواخر عام 2014، من نجاح أصحاب النفوذ في مصر على مدى سنوات

في بناء شبكات من أصحاب المصالح في القطاع الحكومي والقضاء والجيش والشرطة وبعض من القطاع الخاص المستفيد من العقود العامة، وقد استفادوا ومعارفهم من ممارسات السعي للريع، ولم تسمح البيئة المؤسسية التي نموا فيها سوى بقليل من الشفافية والوصول للمعلومات، إن لم ينعـم ذلك تمامًا؛ فسادت التقديرات الفردية حتى فيما يتعلق بالقرارات البيروقراطية الصغيرة (61).

وكأثر تخصيصي آخر، وبدفع من الحصص السوقية والاستثمارية المضمونة في سياق المحاسبية والهيمنة الاستثمارية المغلقة على القرار العام، ترافق هذا الميل للتوسع في الاستثمار العام، وتضخم الموازنة العامة، مع نمو الحصة الحكومية من الائتمان المصرفي، فقد نما الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام من حوالي 65.12٪ من إجمالي الائتمان بالعملة المحلية عام 2017 إلى 67.78٪ منه عام 2023، بينما تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص من 23٪ إلى 20.82٪ منه خلال نفس الفترة، فيما يظهر تحول دفة الائتمان بوضوح أكبر بكثير على جبهة الائتمان بالعملات الأجنبية؛ حيث نما الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام من 66.5٪ منه عام 2017 إلى 79.4٪ منه عام 2023، مقابل تراجع الائتمان الممنوح بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص من 29.8٪ إلى 17.8٪ فقط منه خلال نفس الفترة (62)؛ لينمو إجمالي الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام بشقيه، بالعملة الوطنية والعملات الأخرى، من 65.6٪ من إجماليه عام 2017 إلى 70.7٪ منه عام 2023، مقابل تراجع نظيره للقطاع الخاص من 25.3٪ من إجمالي الائتمان إلى 20٪ منه خلال الفترة نفسها.

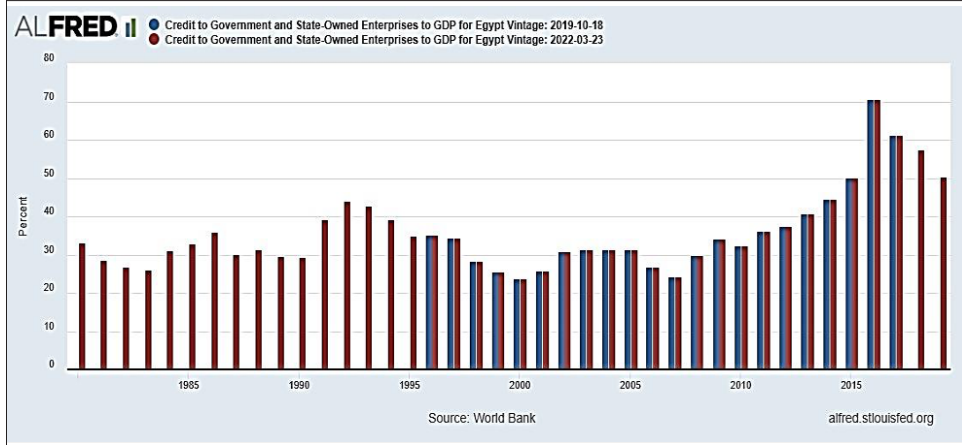
وقد فاقمت هذه الاتجاهات المالية والائتمانية التي تقودها الحكومة، متضافرةً مع تدهور السياق الاقتصادي والمؤسسي الأوسع، من اتجاهات تراجع الادخار الطوعي والاستثمار الإنتاجي، فانخفضت الاستثمارات الخاصة من متوسطها حوال 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة 1989-2008، إلى 10٪ في 2011، ثم 7٪ في 2014، لتصل إلى 2٪ فقط من الناتج الإجمالي عام 2021، كما يبين الشكل (11) التالي؛ ما يعكس ما سلفت الإشارة إليه من وهمية معدلات نمو الناتج القائمة على تدفقات الديون من جهة، ومن تزايد اتجاهات الاكتناز والمضاربة والخروج من السوق من جهة أخرى، فضلاً عن آثار تراجع الدخول الحقيقية مع صدمات الإفكار المتتابعة بالتعويضات المتتالية والضرائب والرسوم المتزايدة باستمرار.

شكل (11): إجماليات الادخار والاستثمار الكلي والاستثمار الخاص كنسب من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2021 (63)



لكن المفارقة الأكبر ليست في نمو حصة كل من الحكومة والقطاع العام من الائتمان بما تجاوز حصة القطاع الخاص بحد ذاتها، بل في أنها قد تجاوزت حتى حصتهما عندما كانت مصر لا تزال تتبنى علنيًا نهج التدخل الاقتصادي وقيادة القطاع العام للتنمية، وتعمل بالقطاعات الإنتاجية السلعية والصناعة التحويلية (الأمر الذي استمر عمليًا حتى أواخر الثمانينات)، كما يظهر بالشكل (12) التالي، ما يبدو تناقضًا غير مفهوم لأول وهلة، ليس فقط من زاوية التناقض بين الخطاب والممارسة، بل بالأساس، من زاوية مدى منطقية استهلاك أغلب الأرضة الائتمانية للبلد في مشروعات بنية تحتية، على حساب ما يفترض أن تستهدفه تلك البنية التحتية نفسها من تشجيع وتيسير للمشروعات الإنتاجية!

شكل (12): نسبة الائتمان الموجه للحكومة والقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2019م (64)



علمًا بأن حتى هذه الأرقام لا تدل بالكامل على حقيقة حصة القطاع الخاص الحقيقي، المتحرر تمامًا من أي روابط أو ملكية بيروقراطية، والذي ينكمش بمجموعه منذ أكثر من ثلاثة أعوام (65)؛ كون جزء معتبر لا توجد شفافية كافية بشأنه مما يحسب قانونًا ضمن القطاع الخاص ما هو إلا "شركات واجهة" لأجهزة بيروقراطية، تحظى -على الأقل- بأغلب الامتيازات والتسهيلات التي تمتلكها هذه الأجهزة في بلد محدود المؤسسية والحوكمة، والتي كان بعضها يتسم بالقانونية الصريحة حتى وقت قريب، ولم يتم التخلي عنه رسميًا سوى تحت ضغط الاتفاقات مع صندوق النقد (66).

ومشكلة هذا التحول في حصص الائتمان لصالح الحكومة والقطاع العام، أنه لا يوجه -كما أشرنا سلفاً- لأفضل الاستخدامات بالمعايير الاقتصادية، بل في غالبه لإنفاق استثماري، ناهيك عن مشكلات الاستهلاكي الصّرف منه وما يتضمنه من فاتورة إهدار وفساد مرتفعة، يذهب معظمها إلى مشروعات بنية تحتية مثيرة للجدل عمومًا، وتثير إشكالات تخصيصية من زاوية تحفيزها الضار للقطاع العقاري المتنفخ فعليًا -والضار بنمو الاقتصاد بمجموعه- خصوصًا، فضلًا عن كونه يخلق معدلات نمو سريعة، لكنها زائفة في معظمها وتتبخّر لاحقًا؛ كونها أرصدة لم توجه لأفضل استثمار اقتصادي واجتماعي (67)، فيما هي محملة بمكونات مديونية عامة داخلية وخارجية مرتفعة، لم نناقش هنا مدى استدامتها بالمعايير المالية والاقتصادية التقنية؛

لخروجها عن نطاق الورقة، ولكونها تدخل في باب النافل مع الأزمات المتتالية الناتجة عنها مؤخرًا.

وبالطبع، فهذا الإفراط في استخدام آليات الاقتراض والاستدانة، متزاوجًا مع طباعة النقد وضرية التضخم، كحل ملتو لتناقض التمويل والتمثيل؛ لتمويل الحل التنموي سياسي المكلف - وغير الكفء الذي لا يفعل أكثر من مجرد شراء الوقت - لمواجهة تناقض التمثيل والمشروعية، بما يجمعهما من تحويل غير طوعي للموارد المالية من الشعب إلى النظام، ومن تحديد تحكيمي لأولويات الاستثمار وتخصيصات الموارد المادية بعيدًا عن مشاركته، ليس سوى عملية غير مستدامة ماليًا وتنمويًا وسياسيًا؛ خصوصًا مع غلبة أحادية اتجاهها من الأول إلى الثاني من ناحية، وغلبة الهدر والتسرب خارج الاقتصاد وخارج البلد بالجملة عبر طرف المعادلة المستفيد من ناحية أخرى.

يوم الحساب: سباق الهاوية بين النظام والشعب

تنبع خطورة سعر الصرف، ليس فقط من كونه أبا الأسعار كلها؛ باعتباره سعر العملة الوطنية التي تمثل مظهر ورمز استقلال الاقتصاد؛ ومن ثم تأثيره على كافة متغيراته وتدفعاته إنتاجًا واستهلاكًا واستثمارًا، بل كذلك من كونه في نهاية المطاف مجرد "سعر" يعبر عن "قيمة"، بما يعنيه ذلك من انطباق كافة قوانين وأحكام الأسعار والقيم عليه، بما فيها تأثيرها بالاضطرابات السيكلوجية وأرواح الحيوانات (68).

وعلى هذا الصعيد، يمكن أن يقع سعر الصرف كغيره من الأسعار فريسة لهذه الاضطرابات السيكلوجية المدفوعة بالتوقعات، السلبية غالبًا في سياقات الأزمات، بل إن المضاربة الناتجة عنها هي إحدى الطبقات الخمس المحددة لسعر الصرف (69)، والتي تصبح الطبقة الأكثر خطورة والأكبر أثرًا في هذه السياقات، بما يتجاوز كثيرًا كافة الطبقات الأخرى، الهيكلية والمؤسسية والتجارية والمالية، التي يفترض أنها أكثر موضوعية وأساسية في تكوين هذا السعر، والأحق بصياغة توازنه الحقيقي العادل.

لكن الوصول للوضع الذي تتسلم فيه هذه الطبقة السيكلوجية، المدفوعة عادةً بتراجع ثقة هائل في المنظومة الاقتصادية، عجلة قيادة سعر الصرف لا يحدث إلا نتيجة لسوء إدارة اقتصادية وسياسية كبيرين، يفقد معه الشعب أية توقعات إيجابية تجاه المستقبل؛ لتصبح "الدولرة"، كأبرز التجليات النقدية لهذا الموقف، نوعًا من

القفز الواعي من المركب الاقتصادي، والمقاومة الاجتماعية غير الواعية لسوء الإدارة المالية والمصادرة النقدية للمدخرات.

ما يفاقم خطورة هذا المأزق، الذي شهدنا عينةً بسيطةً منه في مصر أوائل العام الحالي، حال تكراره، هو تضافره مع عدم قدرة الشعب على التأثير في السياسات العامة؛ وبالتالي غياب أي آليات للتفاوض والحلول الوسط؛ بما يوفر أي أرضية لاستعادة الثقة بسرعة معقولة قبل انهيار الموقف، وتحوله لسباق هاوية بين النظام والشعب؛ وهو ما يعيدنا مرةً أخرى لأصل المشكلة، الطبيعة الاستبدادية المحاسبية للنظام السياسي، التي كانت سبباً محورياً في تفاقم المأزق المالي والاقتصادي من البداية.

فعلى ما فصلنا، لا يمكن اختزال الاختلال الشديد في الأداء الاقتصادي المصري، باندفاعه الشديد باتجاه الاستدانة المفرطة داخلياً وخارجياً، والزيادة غير الرشيدة في المعروض النقدي، والاستثمار المندفع في البنية التحتية غير الضرورية والمشروعات غير المدروسة، بمجرد الأهواء والنزعات الشخصية، أو ضعف المعرفة وسوء التقدير الشخصي، لمجموعة الحكم، بل إن كل ذلك مدفوع بطبيعة الميل الاستبدادي المحاسبي للنظام السياسي، بعد أزمته مع ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، وتفاقم تناقضاته المركزية في مواجهة امتداداتها.

حيث في مواجهة "تناقض التمثيل والمشروعية"، لم يكن أمام النظام لترميم مشروعيته في مواجهة شعبه، دون تقديم تنازلات في شكل ديمقراطية سياسية، سوى اللجوء لشرعية الإنجاز، ومع استحالة تحقيق ذلك -وبسرعة كافية- عبر معالجة جذرية للمشكلات التنموية الحقيقية لمصر، خصوصاً في سياق تناقضها مع طبيعته المحاسبية وعلاقات التبعية للخارج؛ كانت إستراتيجية الاستعراض التنموي نازيةً الجذور التاريخية، بالاستثمار في البنى التحتية والمشروعات القومية، الحل الأسهل والأسلم، كذا الموافق لطبيعة النظام ومصالح دوائره؛ كونه يصلح كذلك وسيلةً وغطاءً لإعادة بناء وهيكل شبكات المحاسبية؛ بما يعيد ترسيخ أقدام النظام من جهة شبكات دعمه ومؤيديه.

كذا، في مواجهة "تناقض التمويل والتمثيل"، لم يكن أمام النظام لمعالجة أزمته المالية المزمنة، والمتفاقمة تحت ضغط أعباء الحل المطروح للتناقض السابق (بشقيه

من إنفاق عام غير كفاء وتوزيع مكاسب محاسبية فاسدة معاً)، دون تقديم تنازلات في شكل تمثيل شعبي (لا يتوافق مع طبيعته العامة وطبيعة الحل المذكور خصوصاً)، سوى اللجوء لاستنفاد كامل إمكانياته الجبائية الملتوية، من زيادات للضرائب غير المباشرة والرسوم الحكومية وتقليص لأغلب أشكال الدعم... إلخ، ومن استخدام مفرط لأداتي الاستدانة الداخلية والخارجية من جهة، وضريبة التضخم بطباعة النقد من جهة أخرى.

وقد انعكس حل التناقض الأول في صورة معدلات نمو صورية قصيرة الأجل، سرعان ما كانت نتائج حل التناقض الثاني تلتهمها؛ لتعيد الأمور إلى نصابها؛ بكشف وهمية النمو المدفوع بمديونية موظفة في مشروعات محدودة الجدوى الاقتصادية من جهة، وبسداد المديونية أو التمويل الذي جبته الحكومة من الشعب بصورة غير طوعية، من قيمة العملة الوطنية؛ لتقتطعه من مدخرات الشعب ومستوى معيشته من جهة، ومن حجم الناتج الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى.

ثم مع انكشاف اللعبتين لأغلب فئات الشعب، لعبة التنمية الاستعراضية ولعبة الجباية غير الطوعية، وإدراكهم لجزء من خلفيتها، انهارت الثقة واتجهت القادرة منها، ذات الفوائض المالية، إلى الهروب من الجنيه لتجنب هذه الجباية الملتوية، وما تتضمنه من تمويل للإنفاق الاستعراضي المحاسبي غير الكفاء؛ لينعكس هذا الهروب في مضاربة ضد الجنيه المصري؛ ظهرت أعراضها في القفزات السعرية المتتالية للدولار الأميركي في السوق السوداء، وفي الفجوة بين السعرين، المحلي والدولي، للذهب، وبالطبع في انفجار أسعار كافة أنواع السلع والأصول الأخرى.

وهذه المضاربة، للحفاظ على القيم الحقيقية لموارد ومدخرات الأفراد، ورغم كل آلامها وضحاياها، تمثل نوعاً من المقاومة الاجتماعية للجباية غير الطوعية ولطريقة توظيف الحكومة للموارد المقتطعة من المجتمع، إنها مقاومة سلبية ملتوية لجباية قسرية ملتوية، منطقية جداً ولا بديل أكثر أمناً لها في سياق القمع السياسي والأمني الشديد؛ حيث ينتقل الصراع المالي الذي كان يجب حله سياسياً، إلى ما يمكن التنازع فيه والالتفاف حوله اقتصادياً ونقدياً.

لا عجب في ارتفاع مدى عنف الحكومة تجاه تجار الذهب والمحتفظين بالدولار مع وصول الأزمة لذروتها أوائل العام الحالي (70)، والذي تجاوز كافة الحدود

القانونية والدستورية، بل والمنطقية، حدَّ نصب كمائن في الطرق والشوارع للقبض على حائزي الدولار، ومصادرة حيازاتهم بكافة الطرائق القانونية وغير القانونية، بل واتهام حتى من لا يملكون سوى مئات قليلة منه بالإتجار بالعملة؛ مما أثار سخرية المصريين على وسائل التواصل الاجتماعي، كتويت هزلي على موقع "إكس" من رجل الأعمال المصري الشهير، نجيب ساويرس، وصف فيه مواطناً، قبض عليه وأتهم بالإتجار بالعملة؛ لمجرد حيازته مبلغاً زهيداً جداً لم يتجاوز 250 دولاراً، بأنه "أكيد لسه بيكوّن نفسه" كتاجر عملة!

وعلى النطاق السياسي الأوسع، يمثل ذلك المنعطف السياسي/الاقتصادي، دخولاً في المسار الانهيايري من السياسة (المسار الدارويني)، فمع عجز قوى المجتمع عن إجبار الدولة على الإصلاح التطوري وعجزها هي نفسها عن الإصلاح من الداخل (المسار الفييري)، ومع عجز المجتمع عن إنجاز ثورة لتغيير النظام السياسي جذرياً (المسار الماركسي) (71)، يزداد الصدع بين النظام والمجتمع، في سياق تزاوج الفشل التنموي (بسبب ضعف الكفاءة واستشراء الفساد)، وتزايد القمع (لتزايد عزلة النظام بتقلص دوائر المستفيدين منه الداعمين له)؛ ليصبح منطق عمل النظام الاجتماعي نفسه بقيادة النظام السياسي أكثر تعارضاً شيئاً فشيئاً مع مصالح الأغلبية؛ فتتفاقم الاحتكاكات والاختناقات بالتعارضات المتزايدة بين مصالحهم الخاصة ومتطلبات استمراره؛ لتنهيار الثقة العامة والتوقعات المستقبلية وتتفشى ممارسات كالاكتناز والمضاربة وغيره أكثر فأكثر، ويدخل الاقتصاد في حالة أقرب للركود، والمجتمع بمجموعه في مسار أميل للتفسخ.

ويصبح هذا المسار الانهيايري أسوأ عندما تتجاوز المشكلة بين النظام والشعب مجرد الفشل التنموي، أو تدهور الثقة العامة وتراجع حوافز العمل والاستثمار، إلى صراع صريح بينهما على الموارد، بمحاولة النظام تعميق الجباية غير الطوعية بمختلف الأدوات، فيما يهرَّب الشعب فوائض موارده ومدخراته -قدر إمكانه- بعيداً عن أعين النظام؛ بما يُخرج أغلبها من الاقتصاد بمجموعه، بما في ذلك الهروب من العملة الوطنية، وبذر مزيد من بذور انهيار الاثنين مستقبلاً.

ولنتذكر في هذا السياق، أن العامل الذي لعب الدور الأكثر حسماً في انهيار العبودية كان تحديداً فقدان العاملين/العبيد لأي حافز ذاتي أو مصلحة شخصية من العملية

الإنتاجية؛ ما يؤيده حديث ابن خلدون الشهير عن عواقب الجباية الظالمة وعمل السلطان بالتجارة وافتراء السلطة على حقوق الناس: "إن الظلم مؤذن بخراب العمران، وإن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونها حيثئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرًا عامًا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك؛ لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها" (72)، ومثله نصيحة الإمام علي للأشتر النخعي، واليه على مصر: "ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد" (73).

خاتمة: رهانات "الأكبر من أن تفشل" الهشة!

إنها بؤادر سباق خطير، بين شعب ونظامه، نتجت عن إصرار نظام سياسي، تجاوزته التطور الاجتماعي، على الاستمرار بكبح تطور المجتمع وتشديد حدة تطفله عليه، وهي إستراتيجية ليس لها أن تثمر خيرًا ولا أن تستمر طويلاً، ولا يبقها سوى المساعدات الخارجية أوقات الأزمات من قوى دولية تخشى خروج مصر عن الطوق بنظام سياسي جديد أكثر تعبيرًا عن إرادة شعبها ودورها الإقليمي المفترض.

لا عجب في تدمير هذه القوى نفسها من مجمل طريقة عمل النظام المصري؛ انطلاقًا من فهمها لطبيعته المحاسبية وتحفظها على إدارته السياسية والاقتصادية غير المستدامة، واضطرابها رغم ذلك لإنقاذ الموقف بدعمه، كما ظهر بوضوح بتوصية مجلة الإيكونوميست، أوائل فبراير/ شباط الماضي، بـ "ضرورة إنقاذ مصر، رغم عدم استحقاقها للإنقاذ" (74).

هذه القوى التي يراهن النظام على استمرارها بدعمه؛ بتصور هشٍّ بأن مصر "أكبر من أن تسقط"؛ لأهميتها الجيوبوليتيكية في الإقليم ولحجمها السكاني الهائل وخلافه، لن تستمر بالدعم مستقبلاً؛ فلو أرادت، فإنها لن تستطيع؛ فاستمرار المسار الحالي يتضمن ليس فقط تكرار الأزمات، بل تسارعها عبر الزمن بتكرارها بوتائر أسرع فأسرع، وتفاقمها حجمًا وتعقيدًا بتضخمها أكثر فأكثر.

وهكذا، فحتى لو لم يدخل العالم في أزمة اقتصادية كبرى (كما هو متوقع حاليًا حدّ الجزم)، تتكاثر وتتعاظم معها المشكلات، وينشغل فيها كل بنفسه، بل ويحاول أقوىاء العالم خصوصًا تصدير مشكلاتهم وحلها على حساب الآخرين الأضعف، فإنه حتى على مستوى مصر وحدها، سيؤدي النمط الذي تعمل به حاليًا إلى تفاقم أزمات المسار الانهياي مرةً بعد مرة، كما ستتسارع وتيرتها وتتفاقم فاتورة كبتها وتأجيلها، بحيث تصل إلى نقطة حرجة، عندها لن يكون هناك من يدعم، وإن وُجد فلن يستطيع!

المراجع

(1) فأكثر ما يهم الصندوق هو الفتح الرأسمالي لمزيد من الاقتصادات والأسواق وتعزيز مواقع الرأسمالية المالية بها؛ لضمان استتباعها ضمن منظومة النقد والمال الغربية بالأساس، بغض النظر عن مدى نجاعة أو جدوى برامجها للدول المعنية، أو بالأحرى الضحايا. يؤكد هذا، كما لاحظ أرنست فولف، منحه قروضًا عالية المخاطر لبلدان يعلم جيدًا مدى سوء أوضاعها المالية والاقتصادية وعدم قدرتها المزمدة على سداد التزاماتها؛ ليس عن دوافع خيرية بالتأكيد، بل لاستدراجها لفخ المديونية؛ لتمكين الرأسمالية المالية الدولية من الحصول منها على تنازلات ما كانت ستقدمها أبدًا في الظروف العادية، وما بيع مصر المتصاعد لأصولها المالية وأراضيها الوطنية سوى أحد تجليات هذه الممارسات التقليدية للصندوق، الذي كان يصل لحد التنازل عن قروضه لهذه البلدان إذا ما ضمن التزامها باشتراطاته على أصعدة السياسات الاقتصادية المختلفة، انظر: أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، عالم المعرفة (435)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل/نيسان 2016)، ص 123-124.

(2) حتى إن رجلاً محدود الثقافة الاقتصادية، محافظ الميول السياسية، كالرئيس الأسبق، حسني مبارك، أدرك بتجربته العملية المباشرة أن برامج الصندوق ما هي إلا سلسلة لا تنتهي من توصيات الإغراق النقدي والمالي؛ تؤدي بالبلد الضحية للعودة الدائمة إليه؛ للخضوع لاشتراطات جديدة متزايدة، لا تصب في أغلبها في صالح البلد وشعبه، بل لتعميق ضعفه وتبعيته، حدّ اعتبره متأمرًا، انظر: مبارك: كانوا عايزني أديح الغلاية وأزود عليهم الأسعار، قناة أنا آسف يا ريس، يوتيوب (تاريخ الدخول: 1 أبريل/نيسان 2024). <https://www.youtube.com/watch?v=bQSoGbVw4HU>.

(3) روبرت سبرينجبورج، "رؤى: استدامة نموذج الاقتصاد السيساوي للتنمية"، رواق عربي، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 28 (1)، 2023)، ص 12.

(4) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، "اللفيathan المريض: ثنائية الطغيان السياسي والعجز التنموي للدولة المصرية"، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، (مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد صفر، نوفمبر/ تشرين الثاني/ تشرين الثاني 2018).

(5) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، "التعويم الثالث للجنيه المصري: جذور الأزمة وآفاق التفاعل"، مركز الجزيرة للدراسات، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 2 أبريل/ نيسان 2024)، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5489>

(6) مجدي عبد الهادي، "العجز الثلاثي: فجوات التجارة والمالية والنقد في اقتصاد ريعي تابع، مصر نموذجًا"، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، (مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد (12)، نوفمبر/ تشرين الثاني/ تشرين الثاني 2021).

(7) مجدي عبد الهادي، قاعدة النموذج السادتي المتهاوية، مجلة صفر، العدد (2)، ملف عوارض الهجرة وتحويلاتهما، 6 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 2 أبريل/ نيسان 2024): <https://alsifr.org/remittances-egypt>

(8) Saab, G. and Ayoub, M., "The Dutch disease syndrome in Egypt, Jordan, Lebanon, and Syria: a comparative study", Competitiveness Review, (Vol. 20 No. 4, 2010), pp. 343-359.

(9) دولفو باراهاس وآخرون، "متاعب الانتقال: تحويلات العاملين الضخمة تضعف قدرة البلد المتلقي على إدارة سياسته النقدية"، مجلة التمويل والتنمية، (صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأميركية، العدد 53، الرقم 3، سبتمبر/ أيلول 2016)، ص 42.

(10) خالد إكرام، الاقتصاد المصري في نصف قرن: منذ ثورة يوليو حتى نهاية الألفية، ترجمة وتقديم مجدي عبد الهادي، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2021)، ص 200.

(11) مجدي عبد الهادي، التنمية الممنوعة على العرب: كيف فكر القادري؟، متراس، 9 يناير/ كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 2 أبريل/ نيسان 2024):

<https://metras.co/التنمية-الممنوعة-على-العرب-كيف-فكر-ال>

(12) دوغلاس سي. نورث وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، سلسلة عالم المعرفة (433)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 27.

(13) وتمثل تطبيقات برامج صندوق النقد المختلفة تجسيداً مصغراً لصيغة هذا التحالف النزاعي، فنجد تضافراً بين أولويات الصندوق كمنظمة دائنين ووكيل لهيمنة الدولار مع تطبيق أحادي الجانب من طرف الحكومة المصرية؛ بحيث ينتهي الأمر لبرامج مشوهة لا يستفيد البلد حتى من جوانبها المؤسسية الإيجابية، فعندما يتعلق الأمر ببرامج ومطالب صندوق النقد والبنك الدولي الخاصة بالإصلاح الاقتصادي في مصر، يلتزم النظام الحاكم فقط بما يتحمله الشعب (من خفض للدعم وسعر الصرف ورفع للأسعار ما دامت لا تمس الاستقرار)، ويتمسك بالاستقلال "الوطني" فيما يمس مصالحه الطبقية (من إصلاحات مؤسسية قد تتعارض مع مكتسبات شبكاته المحاسبية)؛ لينتهي الأمر بطبقات الشعب العامل كالأيتام على موائد اللثام أو الفريسة التي يتداعى عليها اللصوص تداعي الأكلة إلى قصعتها.

(14) وإن اختلفت التصورات بين النخب الإمبريالية الأكثر تقدماً والنخب المحلية المتخلفة غالباً، حول طريقة إدامة الهيمنة وإدارة التبعية، فبينما قد ترغب الأولى بأشكال أكثر استدامة تقوم على درجات أكثر تطوراً من المؤسسية والحوكمة، تميل الثانية للطرائق البدائية الأعنف المتناسبة مع تخلف اقتصاداتها؛ لتعظيم حصتها من فائض القيمة، بطرائق التراكم البدائي الأسهل والأرخص والأميل للفساد الصريح.

(15) سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، (مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الثالثة، 2013).

(16) المصدر السابق، ص 249.

(17) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، (لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 896.

(18) سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 186-229.

(19) فعلى صعيد الاستثمار الخاص عموماً، والأجنبي المباشر منه خصوصاً، الذي تستهدفه كل استثمارات البنية التحتية الضخمة وكل البرامج التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي بكل سياساتها الفرعية، يتأثر الاستثمار سلبياً بمناخ القمع وما يرتبط به من ضعف حوكمة وشيوع فساد وصعوبة التوقع... إلخ، فيتراجع كماً، كما يتشوه كيفاً باتجاه قصير الأجل لا طويله، وخفيف الأصول الثابتة لا ثقلها، والاحتكاري الضخم -محدود التشغيل بالنسبة لحجمه- لا المتوسط كثيف العمالة؛ بما يعني محدودية الاستثمار الأفضل إنتاجية اجتماعية وأثراً تنموياً في الأجل الطويل، لمزيد من

التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، "كيف تضر استدامة الطوارئ بالاقتصاد المصري؟"، إضاءات، 20 أبريل/ نيسان 2017، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيسان 2024)، <https://www.ida2at.com/how-state-of-emergency-affect-the-sustainability-of-egyptian-economy/>.

(20) اعتمدت الحكومة وسائل هامشية أخرى، كالزيادات الكبيرة في رسوم الخدمات الحكومية، وخفض الدعم الكبير والمتسارع عن كثير من السلع والخدمات التي كانت الحكومة تقدمها للمواطنين (ما مثل رافداً آخر بحد ذاته للتضخم)، بل وتحول كثير من الهيئات الحكومية إلى ما يشبه منشآت هادفة للربح، كالبرامج التعليمية الخاصة بالجامعات الحكومية وما شابه، كذا عمل بعضها في نطاقات تخرج عن مساحات عملها الأساسي، بما يصل أحياناً لحد الإهانة، كبيع بعض مراكز "البحوث" الغذائية الحكومية منتجات استهلاكية للجمهور وما شابه، مما يخلج تفصيله!

(21) Norman Van Cott, "Inflation as a Tax On Money: Integfration Into Is-Lm Analysis," Public Finance Review, vol. 9(1), January 1981.

22 سامر سليمان، النظام القوي والدولة الضعيفة، ص 186-188.

(23) Dinh, Hinh T. & Giugale, Marcelo, Inflation tax and deficit financing in Egypt, Policy Research Working Paper Series 668, (The World Bank, 1991).

(24) خالد إكرام، الاقتصاد المصري في نصف قرن، ص 271.

(25) Egypt Money Supply M0, Trading Economics (Accessed 7/4/2024): <https://tradingeconomics.com/egypt/money-supply-m0>

(26) Egypt Money Supply M1, Trading Economics (Accessed 7/4/2024): <https://tradingeconomics.com/egypt/money-supply-m1>.

(27) Egypt Money Supply M2, Trading Economics (Accessed 7/4/2024): <https://tradingeconomics.com/egypt/money-supply-m2>.

(28) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العالم المالي 2022/2023، (مصر، ديسمبر/ كانون الأول 2023)، ص 54.

(29) Egypt Gross Domestic Debt, CEIC Data (Accessed 8/4/2024): <https://www.ceicdata.com/en/egypt/domestic-debt/gross-domestic-debt>.

(30) وزارة المالية، أداء دين أجهزة الموازنة خلال العالم المالي 2021/2022، (مصر، 2022):

<https://mof.gov.eg/ar/posts/publicDept/5fee0adb9074480007312e36/> الدين-المحلى
<https://assets.mof.gov.eg/files/2023-12/ffefca60-9d7a-11ee-acb1-7d16bf3170ec.pdf>

(31) أحمد إسماعيل، "تفاقم الدين المحلي لمصر بأكثر من نصف تريليون جنيه في 3 أشهر"، سي إن إن الاقتصادية، 8 يونيو/حزيران 2023، (تاريخ الدخول: 8 أبريل/نيسان 2024)،

<https://cnnbusinessarabic.com/economy/27082/> الديون-المحلية-في-مصر.

(32) وزارة المالية، أرصدة الدين العام (داخلي، خارجي) لأجهزة الموازنة العامة للدولة، (مصر، د.ت.):

<https://mof.gov.eg/ar/posts/publicDept/5fee08ba9074480007312e2d/> الدين-الحكومي-
وهيكل-المديونية

<https://assets.mof.gov.eg/files/2023-10/ce5c3140-677f-11ee-b47a-bdb6c327c4bd.pdf>

(33) "الدين الخارجي لمصر يرتفع إلى 168 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023"، مصراوي، الاثنين 1 أبريل/نيسان 2024، (تاريخ الدخول: 8 أبريل/نيسان 2024):

<https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2024/4/1/2561577/> الدين-
الخارجي-لمصر-يرتفع-إلى-168-مليار-دولار-بنهاية-ديسمبر-2023-

(34) Egypt Total External Debt, Trading Economics: <https://tradingeconomics.com/egypt/external-debt>.

(35) Egypt External Debt: % of GDP, CEIC Data (Accessed 9/4/2024): <https://www.ceicdata.com/en/indicator/egypt/external-debt--of-nominal-gdp>.

(36) وزارة المالية، مستهدفات الدين في المدى المتوسط أكتوبر 2022، (مصر، 2022)، ص 29، (تاريخ الدخول: 9 أبريل/نيسان 2024)، <https://mof.gov.eg/ar/posts/publicDept/5f/>

ee0adb9074480007312e36/ الدين-المحلى

<https://assets.mof.gov.eg/files/2023-12/14310840-9d7b-11ee-ae24-3790b21b1473.pdf>

(38) ملخص فعاليات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من العام المالي 2010/2011 وحتى العام المالي 2022/2023، موقع وزارة المالية المصرية، (تاريخ الدخول: 10 أبريل/ نيسان 2024)، <https://mof.gov.eg/ar/posts/statistics/5fd94914f0a7ba0007ee0cc5>، ملخص-فعاليات-الموازنة-العامة-للدولة-خلال-الفترة-من-العام-المالي-2011-2010 وحتى-العام-المالي-2020-.

(39) إبراهيم مصطفى، "تبطين الترع في مصر... حفظ للمياه أم إهدار للمال؟ الحكومة تعيد تقييم المشروع وسط انقسام حول جدواه ومطالب بتغيير الاستراتيجية"، Independentarabia، الاثنين 13 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 10 أبريل/ نيسان 2024)،

اقتصاد/أخبار-وتقارير-اقتصادية/تبطين-/<https://www.independentarabia.com/node/421631>-الترع-في-مصر-حفظ-للمياه-أم-إهدار-للمال؟

(40) Mohamed, Malak. The Effect of Fiscal and Monetary Policy on Public Debt in Egypt,)Master's Thesis, American University in Cairo, 2024(, P 32.

(41) Ibid, P 31.

(42) تشير كلمة بوندوجل الإنكليزية Boondoggle عمومًا إلى المنتج التافه عديم الفائدة الذي يمثل إهدارًا للوقت والموارد، كما تشير خصوصًا إلى المشاريع الضخمة التي تكلف موارد ونفقات هائلة، وتستمر رغم الإدراك المبكر لعدم جدواها الاقتصادية؛ لصعوبة الاعتراف بفشلها وعدم تغطيتها لتكاليفها، أو بدفع من أهداف سياسية أو استعراضية بالأساس؛ ما يتقاطع مفاهيميًا وعمليًا مع مصطلح الأفيال البيضاء الشهير، وإن اختلفت بصورة أكثر تحديدًا بمحورية العامل السياسي فيه.

(43) ماجد مندور، "الجانب المظلم في خطة السيسي للتنمية المدنية"، Carnegie Endowment for International Peace، 10 مايو/ أيار 2021، (تاريخ الدخول: 11 أبريل/ نيسان 2024)، <https://carnegieendowment.org/sada/84500>.

(44) Urban population (% of total population) - Egypt, Arab Rep., World Bank (Accessed 11/4/2024):

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=EG>.

(45) مبادرة تضامن، "سياسة المدن الجديدة في مصر: أثر متواضع وعدالة غائبة"، القاهرة، 6 مايو 2016، (تاريخ الدخول 11 أبريل/ نيسان 2024)،

سياسة-المدن-الجديدة-في-مصر-أثر-متواضع-و/<https://www.tadamun.co/>

(46) محمد شحاتة، "تقويم سياسات إدارة النمو السكاني والعمراني بالمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر"، *Journal of Urban Research*، (كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، المجلد (١٥)، يناير/كانون الثاني 2015)، ص 60، 63.

(47) حتى لو كانت الحكومة هي التي ستقود بنفسها الانتقال إلى تلك العاصمة، فالإطار المعلن حتى الآن لا يشير لإمكانية نجاح مستهدفاته، فبينما تستهدف العاصمة الجديدة حسب المعلن اجتذاب ستة ملايين مقيم للعيش بالمدينة المخططة بمساحة تبلغ أربعة أضعاف العاصمة الأميركية، واشنطن، فإنها بتصميمها الفعلي وبعيناتها المنفذة، وبالتقديرات بتجاوز أرخص شقة سكنية بها 80 ألف دولار، تستهدف عملياً شرائح شديدة الضيق في مجتمع يبلغ متوسط دخله الفردي حوالي 4300 دولار سنوياً (عندما كان الدولار يعادل 19.16 جنيهاً، حسب بيانات البنك الدولي المنتهية عام 2022)، والذي بتعديله حسابياً فقط بفارق سعر الصرف بعد تعويمات عام 2022 وأول عام يناير/كانون الثاني 2023؛ فإنه ينحدر إلى حوالي 2658 دولاراً سنوياً؛ ما يعكس ليس فقط عدم الملاءمة الضرورية ما بين العرض والطلب، أو الانحياز الاجتماعي المتضمن في المشروع طبقي المضمون استعراضي الطابع، بل يعكس كذلك التناقض الذي سيحكم عليه بالفشل المسبق، ما بين مشروطة نجاحه بالازدهار الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل، والاتجاهات الفعلية المعاكسة، بتدهور الأول وانخفاض الأخير، بسبب مجمل سياسات الإدارة المصرية، بما فيها، وفي قلبها، تكاليف تمويل العاصمة وما شابهها من مشاريع، تفوق طاقة الاقتصاد المأزوم فعلياً.

(48) محمد إبراهيم وعلا العلاف، "العاصمة الإدارية الجديدة.. 60 مليار دولار تكلفة الإنشاء وتستوعب 6.5 مليون مواطن"، الدستور، 16 مايو/أيار 2019، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)، <https://www.dostor.org/2632128>.

(49) أشرف عبدالحamid، خالد حسني، "مصر.. "عاصمة" جديدة بـ45 مليار دولار"، العربية، 14 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)،

مصر-تعلن-عزمها-بناء-45-مليار-دولار-عاصمة-إدارية-ب-45-مليار-دولار
<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2015/03/14/>

(50) "الرئيس السيسي: مصر أنفقت 400 مليار دولار لتطوير البنية التحتية خلال 7 سنوات"، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 14 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)، الرئيس-السيسي-مصر-أنفقت-400-مليار-دولار-لتطوير-البنية-التي-خلال-7-سنوات
<https://sis.gov.eg/Story/229147?lang=ar>

(51) فحتى في الحالة النازية، التي درست جيداً كنموذج بارز لتنفيذ هذه السياسة، كان الأثر الاقتصادي أقل بكثير من الأثر السياسي؛ الأمر الذي لا يمكن تفسيره سوى بتأثير الدعاية السياسية التي عملت على تضخيم المنافع الفعلية والمحتملة، كذا وهو الأهم، بتوظيف الدعاية الحكومية لهذه المشروعات للتأكيد على فاعلية السلطة وكفاءتها العامة بغض النظر عن المنافع الاقتصادية المباشرة، انظر:

مجدي عبد الهادي، "مشاريع البنية التحتية بين العدالة والاستعراض"، العربي الجديد، 14 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2024)،

<https://ar.jrls.cc/economy/العدالة-والاستعراض>.

(52) نورا يوسف، "بالأمر المباشر": قوانين مصرية في خدمة مطورين عقارين كبار، هشام طلعت مصطفى... الراجح الأكبر من العاصمة المصرية الجديدة، شبكة أريج (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية)، 27 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2024)، <https://arij.net/investigations/aqarat-egypt>.

(53) فقد تحول القطاع العقاري لثقب أسود يمتص الفوائض المالية، وبخاصة المتوسطة والكسولة منها غير المهمة بالتحويل لرؤوس أموال مادية نشطة، كفوائض العاملين بالخليج، مع تجنبها لفوائد البنوك بفضل وعيها بالوهم النقدي وسلبية الفائدة الحقيقية في السياق المصري؛ ما ترافق مع الميل لعدم تسجيل الملكية العقارية في مصر؛ ليؤدي إلى تراكم "رأس مال ميت" ضخم، قدره هرناندو دي سوتو في مصر بحوالي 240 مليار دولار أوائل الألفية، بما يعادل وقتها ثلاثين مثلاً قيمة بورصة القاهرة، وخمسة وخمسين مثلاً كل الاستثمار الأجنبي في مصر؛ لأسباب مؤسسية تعود بنا لاعتبارات البيئة القانونية والكفاءة الإدارية مرةً أخرى، انظر:

(53) مجدي عبد الهادي، "إشكالات الضريبة العقارية في مصر: بين حاجات التمويل والتنمية وقيود السياسة والمركزية"، الفصل الثالث من كتاب: تراكم لا ينفع: سياسات التطوير العقاري في مصر، تحرير عمرو عادلي، (مصر، مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)، 2022)، ص 69.

(54) هاني محمد، "دراسة: أكثر من 29٪ من الوحدات السكنية بمصر مغلقة"، أخبار اليوم، السبت، 29 يونيو/ حزيران 2019، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/ نيسان 2024)،

دراسة--أكثر من-29 من--<https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2873844/1/>، الوحدات-السكنية-بم.

(55) إبراهيم مصطفى، "هل تكسر مطرقة الأزمة أفعال الصناديق الخاصة في مصر؟ الآلاف منها خارج ولاية الموازنة العامة وأكبر مما تملكه وزارة المالية نفسها ومطالب عاجلة بضمها إلى الخزنة"، 13 Independentarabia، فبراير/شباط 2024، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)،

اقتصاد/أخبار-وتقارير-اقتصادية/هل-<https://www.independentarabia.com/node/547326/>،
تكسر-مطرقة-الأزمة-أفعال-الصناديق-الخاصة-في-مصر؟

(56) كان سمير رضوان وزير المالية، عام 2011، قد اشتكى من أن وزارته غير قادرة على تتبع مخصصات الأموال العامة للهيئات الحكومية والإبلاغ عن الإنفاق الفعلي، وعدم القدرة على مراجعة وتقييم ذلك الإنفاق لغياب التفاصيل بما يتجاوز الإجماليات العامة للنفقات والإيرادات، انظر: يزيد صايغ، أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري، (لبنان، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 14 ديسمبر/كانون الأول 2019)، ص 280.

(57) بيسان كساب، "مسؤول حكومي: لدينا أكثر من 6700 صندوق خاص، وتعديلات «المالية العامة» لن تضيف إيراداتها للخزنة العامة"، مدى مصر، القاهرة، 9 مارس/آذار 2024، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)،

مسؤول-حكومي-لدينا-أكثر-من-6700-<https://www.madamasr.com/ar/2024/03/09/news/u/-6700->
صندوق-خاص/

(58) "دمج موازنات 59 هيئة اقتصادية في «موازنة الحكومة العامة» لتحسين المؤشرات المالية المصرية"، الشرق الأوسط، 19 فبراير/شباط 2024، (تاريخ الدخول: 12 أبريل/نيسان 2024)،

الاقتصاد/-4863701دمج-موازنات-59-هيئة-اقتصادية-في-موازنة-الحكومة-<https://aawsat.com/>
العامة-لتحسين-المؤشرات-المالية

(59) سمر سلامة، "هشام والي: الإسناد المباشر بقانون المناقصات باب للفساد ويفتح طريق الوساطة"، اليوم السابع، 15 مارس/آذار 2017، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/نيسان 2024)،

هشام-والى-الإسناد-المباشر-بقانون-المناقصات-<https://www.youm7.com/story/2017/3/15/>
باب-للفساد-يفتح-طريق/3143099

(60) ما يبدأ دومًا كاستثناءات بدعوى معالجة الحالات الخاصة وتجاوز الروتين إلى آخر الدعاوى الجميلة.

(61) يزيد صايغ، أولياء الجمهورية، ص 264.

(62) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والستون-العدد الرابع، 2022/2023، قطاع البحوث الاقتصادية، (القاهرة، 2023)، ص 91.

(63) إسحاق ديوان، "هل مصر أكبر من أن تفشل أم أكبر من أن تنقذ؟"، في: تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات، تحرير يزيد صايغ، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 8 مايو/أيار 2023، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/نيسان 2024)، <https://carnegie-ar-pub-89662/08/05/mec.org/2023>.

(64) Credit to Government and State-Owned Enterprises to GDP for Egypt, ArchivaL Federal Reserve Economic Data (ALFRED), (Accessed 13/4/2024): <https://alfred.stlouisfed.org/series?seid=DDEI08EGA156NWDB#>

(65) "مصر.. القطاع غير النفطي ينكمش للشهر الـ 39 على التوالي"، سكاي نيوز عربية، 5 مارس/ آذار 2024، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/ نيسان 2024)،

مصر- القطاع النفطي- ينكمش- للشهر --<https://www.skynewsarabia.com/business/1697659> -ال-39-التوالي

(66) "الجريدة الرسمية تنشر قرار إلغاء إعفاءات الضرائب لعدد من الأنشطة الحكومية"، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 5 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/ نيسان 2024)، <https://www.sis.gov.eg/Story/270738/-الغاء-إعفاءات-الضرائب>.
lang=ar.? لعدد-من-الأنشطة-الحكومية

(67) قد لا يتوقف الأمر على مجرد محدودية عوائدها، بل قد تغدو الاستثمارات في البنية التحتية مجرد إنفاق استهلاكي مكلف إن لم تؤد لزيادة معنوية في الاستثمار الإنتاجي، أو تصبح في أحسن أحوالها استثمارات سيئة إن حققت تلك الزيادة بوتيرة غير ملائمة اقتصادياً ومالياً؛ بما يطيل فترات الاسترداد ويخالف آجال الاستحقاق فيضعف الجدوى الاقتصادية بالعموم؛ فحتى الجدوى الاقتصادية تكتسب قدرًا من معناها ضمن ملائمة زمنية وألوية اجتماعية؛ فليس كل ما هو مجد اقتصادياً ملائماً اجتماعياً، ولا حكمة في جدوى اقتصادية طويلة الأجل منفصلة عن السياق الزمني المأزوم مالياً، فلا تراعى المواءمة بين عوائد الاستثمار واستحقاقات التمويل؛ لتنتهي لبيع أصول قيِّمة ومنتجة فعلياً لتغطية تكاليف تمويل أصول لا يوجد ما يضمن أن تكون أكثر جودة (كما فعلت مصر عبر العامين الماضيين)، ناهيك بالطبع عن الموازنة ما بين المنافع طويلة الأجل

والتكاليف قصيرة الأجل، التي تبرر بها التضحيات المطلوبة من أجيال كاملة اليوم؛ فلا يعقل أن تنخفض مستويات معيشة الأجيال الحالية بما يصل بأبسط التقديرات إلى نحو 50٪ وأكثر خلال عقد واحد، فقط لتمويل مشروعات بنية تحتية، تشير التقديرات الكمية عن العقدين الماضيين إلى المحدودية الشديدة لعوائدها، فزيادة بمقدار 1٪ في الطرق والسكك الحديدية والاتصالات مثلاً، لم تزد نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسب 0.03٪ و 0.02٪ و 0.02٪ على التوالي، للمزيد حول التقديرات الكمية المذكورة، انظر:

محمد أحمد مطر، "تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، مصر، المجلد 23، العدد 4، أكتوبر/تشرين الأول 2022)، ص 117.

(68) أرواح الحيوانات تعبير شهير، ذو أصل لاتيني، وصف به الاقتصادي الإنجليزي الشهير، جون ماينارد كينز، الدوافع والعوامل النفسية والغريزية التي تؤثر على قرارات الناس المالية؛ بما يؤدي لتذبذبات مرتفعة في أسواق المال، وأعاد استخدامه الاقتصاديان الأميركيان، جورج أكرولف وروبرت شيلر، حائزا نوبل الاقتصاد، عنواناً رئيسياً لكتابهما الشهير، الذي ناقشا فيه أهمية تلك العوامل في مفارقة الأزمات المالية، كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008.

(69) يمكن القول بوجود خمس طبقات تحدد سعر الصرف في أي اقتصاد، أولى هذه الطبقات هي "الطبقة الهيكلية" التي تتعلق بالهيكل الإنتاجي والتكوين القطاعي للاقتصاد، فيما الثانية "الطبقة المؤسسية" التي تمثل إطار العمل الاجتماعي والقانوني للاقتصاد ومؤسساته الإدارية والسياسية بما ينجم عنها جميعاً من منظومة حوافز فردية وجماعية، أما الطبقة الثالثة فهي "الطبقة التجارية" التي تعكس صافي تعاملات الاقتصاد السلعية والخدمية مع الاقتصادات الأخرى سلبياً وإيجابياً، وتليها الرابعة، "الطبقة المالية"، التي تمثل الوضع المالي المباشر للاقتصاد في علاقاته داخلياً وخارجياً على صعيد حركة رؤوس الأموال، أما الطبقة الخامسة والأخيرة فهي "الطبقة السيكلوجية"، التي تتجلى في النشاط السوقي الفردي المباشر عرضاً وطلباً على العملة كأصل مالي مقابل بدائله كمخازن قيمة، على أساس التوقعات متفائلة كانت أم متشائمة. لمزيد من التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، الطبقات الخمس لأزمة سعر الدولار في مصر، العربي الجديد، 2 مارس/آذار 2024، (تاريخ الدخول: 14 أبريل/نيسان 2024)،

الطبقات-الخمس-لأزمة-سعر-الدولار-في-مصر <https://ajd.antibk.co/economy/>

(70) قبل تلطيف حدة الموقف المالي والدولاري للبلد بصفقات رأس الحكمة وغيرها.

(71) لمزيد من التفاصيل حول مسارات/نطاقات السياسة الثلاثة المذكورة، انظر:

مجدي عبد الهادي، "العمل والملكية: في التوازن التاريخي للديمقراطية الاجتماعية"، مجلة الديمقراطية، (مؤسسة الأهرام، مصر، مجلد 19، عدد 76، أكتوبر/تشرين الأول 2019).

(72) عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون: المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، (لبنان، دار الفكر، 1980)، الجزء الأول، ص 354.

(73) الشريف الرضي، نهج البلاغة: وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، (لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت)، الجزء الثالث، ص 96.

(74) Egypt doesn't deserve a bail-out, but should get one, The Economist, Feb 1st 2024 (Accessed 14/4/224):

<https://www.economist.com/leaders/2024/02/01/egypt-doesnt-deserve-a-bail-out-but-should-get-one>

توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن أنموذجاً)

Recruiting Religious Groups in Political Conflicts: Yemen as a Case Study

* أنور بن قاسم الخضري – Anwar Qasem Al-Khudhari

ملخص

شكّلت حالات توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية بالواقع اليمني الحديث ظاهرة سياسية لافتة، وقد أسهمت في خلقها أطراف سياسية مختلفة، محلية وإقليمية. هذه الورقة حاولت رصد وتتبع هذه الظاهرة من حيث الأهداف والملامح والنتائج، على صعيد جماعات دينية عدّة، وذات توجهات متباينة، من خلال محطّات وأحداث عديدة، معتمدة المنهج الوصفي والتحليلي. واعتمدت هذه الورقة ثلاثة محدّدات، هي: المحدّد المكاني حيث التزمت الورقة الجغرافيا اليمنية؛ والمحدّد الزمني حيث التزمت الورقة الفترة الزمنية منذ قيام الجمهورية اليمنية، عام 1962، وحتى كتابة الورقة؛ والمحدّد الموضوعي حيث التزمت الورقة توظيف الجماعات الدينية ككيانات وجهود ومناشط وخطاب في النزاعات السياسية وضدّ الأطراف الأخرى فقط. وخرجت الورقة بجملة من النتائج التي تؤكّد وجود الظاهرة ووقوع هذه الجماعات الدينية في التوظيف السياسي باعتبارها الحلقة الأضعف، وخطورة تأثير ذلك على المشهد السياسي والاجتماعي اليمني، قديماً وحديثاً.

كلمات مفتاحية: توظيف سياسي، نزاعات سياسية، جماعات دينية، اليمن، الدين والسياسة

Abstract

The recruitment of religious groups in political conflicts has been a notable political phenomenon in modern-day Yemen, facilitated by various political actors, both local and regional. This paper surveys and analyses this phenomenon and its objectives, characteristics and outcomes across several religious groups with diverse orientations, and through numerous incidents and events, employing a descriptive and analytical approach. The paper adheres to three determinants: the spatial determinant, i.e. the Yemeni geography; the temporal determinant, covering the period from the establishment of the Yemeni Republic in 1962 until the present;

* أنور بن قاسم الخضري، رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، اليمن.

Anwar Qasem Al-Khudhari, Head of Aljazeera Alarabia Centre for Studies and Research, Yemen.

and the thematic determinant, focusing on the utilisation of religious groups as entities, efforts, activities and discourse in political conflicts and against other parties exclusively. Ultimately, the paper presents a set of findings confirming the existence of the phenomenon and the involvement of religious groups in political recruitment as the weakest link, highlighting the danger of its impact on the Yemeni political and social scene, both historically and in modern times.

Keywords: political employment, political conflicts, religious groups, Yemen, religion and politics.

مقدمة

يعدُّ المجتمع اليمني مجتمعاً محافظاً ومتديناً، لكنَّه رغم ذلك لم ينعم بالاستقرار إذ غلبت على تاريخه دوامة من النزاعات والصراعات السياسية، ونشأ عن تلك النزاعات والصراعات توظيف الأطراف السياسية المتشابكة في معاركها وحروبها مع الخصوم للجماعات الدينية، نظراً لما يمتلكه خطابها من حضور وتأثير في المجتمع. وقد استمرَّ هذا التوظيف حتَّى بعد قيام ثورة 26 سبتمبر/أيلول 1962 والإعلان عن قيام نظام جمهوري، بل وحتَّى بعد قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو/أيار 1990، وفتح الأبواب للتعددية السياسية والحزبية والتنافس الانتخابي وحرية التعبير والإعلام؛ وهو ما عكس أهميَّة دراسة هذه الظاهرة في أبعادها المختلفة في المشهد السياسي.

ومع بروز الجماعات الدينية، مطلع القرن العشرين، في العالمين العربي والإسلامي، باتت تلك الجماعات جزءاً من الحراك المجتمعي والسياسي، بما في ذلك الساحة اليمنية التي امتدَّ إليها حضور تلك الجماعات، وفرض انتشاره وتأثيره. وتوظيف الجماعات الدينية سياسياً في الدولة اليمنية الحديثة فرضته سياقات تاريخية وظروف واقعية، وطبيعة التحالفات التي حكمت مسارات التحولات السياسية منذ 1962 إلى اليوم. وفي الوقت الذي استفادت الأطراف السياسية من هذه الجماعات الدينية في معاركها، أفادت تلك الجماعات بدورها -من جهتها- بانخراطها في تلك العلاقة، سواء أكان بصيغة تشاركية أم تحالفية أو تعاونية أو من خلال مقايضات متبادلة، وهو ما جعل هذه الظاهرة تتمدّد وتبرز.

هذه الورقة تستعرض حالات التوظيف التي جرت للجماعات الدينية في النزاعات السياسية في اليمن، منذ 1962 وحتَّى 2022؛ محاولة رسم ملامح ذلك التوظيف، وغاياته ونتائجه، سواء أكان على مستوى الأطراف المتنازعة والمتصارعة أم على المستوى العام. كما تتطرق الورقة لمدى التوظيف الخارجي، من طرف الأنظمة الإقليمية والدولية، لهذه الجماعات الدينية لصالح أجنداتها وسياساتها في اليمن، وكيف تمكنت من الوصول إليها وتوظيفها.

وسوف تعتمد الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي في تناول هذه الظاهرة، من خلال تبُّع المعلومات المتوافرة، ورصد مسار الأحداث والوقائع تاريخياً، وربطها

بالمواقف والتصريحات والأدوار، لرسم ملامح الظاهرة وأبعادها، ومن ثمّ تحليلها وتفكيك مكوناتها لتقديم تفسير لها. وتقف الورقة عند حدود الجغرافيا اليمنية مكاناً، وقضية توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية موضوعاً.

الإطار المفاهيمي

"التوظيف السياسي" المفاهيم والدلالات

"وظّف" أي جعل له عملاً يقوم به؛ و"الوظيفة" هي "ما يتولّاه الشخص من عمل" (1)، وقيل: هي أعمال مقدّرة يكلف بها شخص ما، وتكون على الدوام أو شبه الدوام. والـ"توظيف" الإلزام (2)، ويأتي في اللغة كذلك بمعنى الاستخدام أو الإشغال أو الأعمال أو الاستغلال، فالموظف هو شخص مستخدم للقيام بمهام معيّنة، ومشغول بواجبات وتكاليف، وعامل وفق خطة ونهج، ومستغل لإنجاز أهداف ومطالب.

ويُشار إلى استخدام أطراف أو استغلال أحداث لأهداف سياسية بأنّه توظيف سياسي، فالتوظيف السياسي يشير إلى قدرة السلطة الحاكمة، أو القوى السياسية بغض النظر عن موقعها، في استخدام أو استغلال أمور وأطراف وأحداث خارج نسق السياسة في السياسة، بما يحيل تلك الأمور والأطراف والأحداث إلى أدوات تحقّق أجندات وأهداف السلطة الحاكمة أو القوى السياسية الموظّفة لها (3).

و"يتقارب مفهوم التوظيف السياسي مع مفردات ومصطلحات شائعة ومتداولة في علم السياسة" (4)، كالاستغلال السياسي أو التلاعب السياسي أو التسييس فـ"التسييس هو عملية إلصاق السياسة بموضوعات غير سياسية، أو تحويل موضوعات مختلفة إلى موضوعات سياسية؛ وتتمّ هذه العملية عبر الحدود الرسمية للدول، باستثمار الأفراد لعلاقاتهم القوية مع الجهات الخارجية لتحقيق نفوذ سياسي" (5).

وفي حين تهتمّ "السياسة" و"الدين" -كلاهما- بالشأن العام، وقضايا الأفراد والمجتمع في إطار من الهيمنة الحاكمة والضابطة، ويعملان في ذات الفضاء، فإنّ تقاطعهما وتشابكهما، وربّما تصادمهما، أمر حتمي. لهذا، اعتنى رجال السياسة عبر التاريخ بمجال الدين، واعتنى رجال الدين بمجال السياسة؛ فتارة تجمع رجال السياسة ورجال الدين علاقة تحالف واشتراك، وتارة يغلب عليهم التنافس والخصومة.

ونظرًا لأن الدين حاضر بقوة في فطرة ووعي الأفراد، ويمثل حافزًا قويًا لهم، ويعطي الآراء والأفكار البشرية إذا أضفي عليها "صبغة دينية" قداسة وتأثيرًا على سلوكهم، فإنَّ استخدام وتوظيف الدين والمتديّنين طاغ في ميدان السياسة، ومنذ القدم. حتّى الصراعات السياسية الهادفة للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها كان مشروها يلجؤون إلى الدين للتوجيه والتعبئة العامّة ضدّ الطرف الآخر.

ولم يقف "التوظيف السياسي" للجماعات الدينية عند طبيعة واحدة وصورة واحدة، بل تنوّعت طبيعته وتعدّدت صوره، بحيث شمل التوظيف المباشر وغير المباشر، والظاهر والخفي، والإيجابي والسلبي، والأحادي الوجهة والمتعدّد؛ خصوصًا أنّ الجماعات الدينية مختلفة المذاهب والمشارب والاهتمامات والأدوار، فمنها ذو وجهة سياسية، ومنها ذو وجهة اجتماعية، ومنها ذو وجهة فكرية وثقافية، ومنها ذو وجهة قتالية. وقد يكون "التوظيف السياسي" لأمر صحيح في ذاته، وإن كانت مقاصد الطرف السياسي ترمي لبعد آخر.

إنّ هذا المدلول الواسع والصور المختلفة لـ "التوظيف السياسي" تُفضي إلى ضرورة التعاطي الحذر مع المصطلح، ومع الأمثلة المعروضة للتباحث أو الدراسة، مع الإفصاح في فضاءات للتأمل والحوار والاحتمالات. وعليه، لا يُمكن اعتبار المصطلح ذا دلالة سلبية على الدوام، ويبقى أنّ استغلال رجال السياسة لرجال الدين، أو للمجال الديني، ظاهرة تستوجب الوقوف عندها وتحليل آثارها(6).

الجماعات الدينية

نقصد بالجماعات الدينية في هذه الورقة البحثية تلك التجمعات البشرية القائمة على رابطة وعلة دينية، أو لهدف ووظيفة ورسالة دينية؛ أي إنّ للدين حضورًا في تعريفها لذاتها وهويّتها المغايرة للآخرين؛ إذ هو المعتبر الأوّل في تشكيلها وقيامها وترابطها. وبالتالي فالجماعات الدينية عابرة للأنسب والأجناس والعرقيّات والوطنيّات والدول، كأيّ تكتّل بشري يقوم على الأفكار والقيم والتصورات والأيدولوجيا بعيدًا عن تلك المعاني.

والجماعات الدينية في المجتمع الإسلامي يمكن أن تكون فرقًا عقائدية أو مذاهب فقهية، فالخوارج والمعتزلة والشيعة والصوفية فرق عقائدية، والحنفية والمالكية

والشافعية والحنبلية جماعات فقهية. ومع سقوط الخلافة العثمانية في منتصف العقد الثاني من القرن الماضي ظهرت حركات تجديدية عدّة، تشكّلت في جماعات ذات اهتمامات متعدّدة، علمية ودعوية واجتماعية وجهادية وسياسية، محاولة استئناف العمل لقيام الإسلام واقعاً في حياة المسلمين، على صعيد المجتمع أو الدولة. وهذه الجماعات تعدّدت في أسمائها كما تعدّدت في اهتماماتها ووظائفها.

ومن بين أبرز الجماعات الدينية في العصر الحديث: الإخوان المسلمون، وحزب التحرير، وجماعة التبليغ، وتنظيم القاعدة، والجماعات السلفية المختلفة. وقد كان لهذه الجماعات حضور وانتشار على امتداد جغرافيا العالم الإسلامي، خلال القرن الماضي وحتىّ واقعنا اليوم، بما في ذلك الساحة اليمنية.

ونظراً لانتشارها وتأثيرها فقد باتت حاضرة في القضايا العامّة والشأن العام، وبالتالي باتت طرفاً في تشكيل المشهد السياسي بصورة أو بأخرى. لهذا لا يمكن استبعاد الجماعات الدينية عن قراءة الأحداث والتحوّلات السياسية في كثير من البلدان العربية والإسلامية.

الغرب وتوظيف الجماعات الدينية في السياسة

تعدّ الجماعات الدينية جزءاً مهماً من المجتمع الإنساني، بما في ذلك الدول الغربية، رغم أنّ معظمها أخذ مبدأ العلمانية أساساً للحكم والنظام السياسي؛ ذلك لأنّها إحدى شرائح المجتمع المؤثرة في تشكيل الرأي العام، وهو ما دفع العديد من الزعامات والأحزاب السياسية لتحسين العلاقة بها، والحرص على التواصل والاتّصال بها، ودمجها ضمن أدوات كسب الرأي العام. وقد استخدمت الأنظمة الليبرالية الغربية الكنيسة في مواجهة المدّ الشيوعي القادم من الشرق، ووظّفت الخطاب الديني في مناهضة الأفكار والكيانات الشيوعية. كما عمد العديد من الأحزاب في القارتين، الأوروبية والأميركية، إلى التحالف مع الكنيسة والطوائف الدينية، في كسب أصوات الناخبين في الدورات الانتخابية. وفي الولايات المتّحدة الأميركية تبنت الصهيونية البروتستانتية الخطاب الديني لتبرير دعمها لإسرائيل دولة يهودية تقوم على أرض فلسطين على أنها وطن قومي لليهود. ويُعد ملك بريطانيا رئيساً لكنيسة إنكلترا البروتستانتية، رغم كونه لا يرتبط بالعمل الكنسي. ومع إعلان جورج بوش (الابن)

حملته على المنطقة الإسلامية، في 2001، أعلن أنها "حملة صليبية"، في محاولة لكسب التيار الديني بالولايات المتحدة.

وقد ظلت ورقة الأقليات الدينية في المنطقة أداة للقوى الغربية الاستعمارية لإدارة الصراع مع الدولة العثمانية، ولتشكيل المنطقة بعد سقوطها؛ إذ جندت فرنسا وبريطانيا وألمانيا قضايا الأقليات ضمن مساوماتها السياسية تجاه المنطقة منذ وقت مبكر (7).

واستخدمت بريطانيا الجماعات الدينية في حروبها المختلفة، بل عملت على توليد بعض الجماعات الدينية ودعمها. ففي ظل الثورات التي شهدتها الهند ضد الاحتلال البريطاني، عمدت حكومة الهند البريطانية إلى دعم ميرزا غلام أحمد القادياني، وهو هندي من أصول فارسية، وكان مسلماً ثم ادّعى النبوة، ليتحوّل إلى زعيم جماعة دينية مستقلة، ويوجّه أتباعه إلى حرمة قتال المحتلين البريطانيين ووجوب طاعتهم، والنصح لحكومة بريطانيا. وبفضل الدعم السخي الذي قدّمته بريطانيا لميرزا غلام أصبح له أتباع وجمهور عرفوا بالقاديانية أو الأحمدية، ومثلوا ظاهرة العمالة لحكومة الاحتلال وخدمتها (8).

ومع احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان وتمدّده جنوباً باتجاه المياه الدافئة، عملت الولايات المتحدة الأميركية على دعم الجماعات الدينية الأفغانية التي أعلنت الجهاد ضدّ الاحتلال الروسي، بمختلف توجّهاتها، رغم انتمائها للإسلام، من منطلق إفشال مخطّطات الاتحاد السوفييتي التوسّعية، وتوريطه في حرب استنزاف طويلة المدى. وجنّدت الولايات المتحدة لأجل هذا الهدف المنطقة العربية التي ضخّت الأموال والرجال للانخراط في الجهاد الأفغاني في ذلك الحين.

كما استخدمت الولايات المتحدة الجماعات الدينية الشيعية في حربها ضدّ نظام صدام حسين البعثي في العراق، في 2003، رغم أنّها ادّعت أنّها جاءت لتحرير العراقيين، وتمكين نظام ديمقراطي في بغداد؛ إلّا أنّها استعانت بجماعات شيعية طائفية مسلّحة، تعتمد العنف وسيلة سياسية في فرض إراداتها وأجنداتها الطائفية. وبالفعل باتت هذه الجماعات تحكم العراق بدعم الاحتلال الأميركي.

وحاولت الولايات المتحدة استغلال جماعة "فتح الله كولن" بتركيا للقيام بانقلاب عسكري على حكومة "حزب العدالة والتنمية"، في 2016، بناء على أنّها الأكثر

حضوراً وتأثيراً في المشهد العام، والأكثر قابلية لأن تخلف الحزب الحاكم هناك. وقد نقلت صحيفة "حرّيت" التركية، عن وزير الداخلية وقتها، "سليمان صويلو"، اتّهامه لواشنطن بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل الذي حدث في 2016، والذي تتّهم أنقرة "فتح الله كولن"، المقيم في الولايات المتّحدة الأميركيّة، وجماعته "جماعة الخدمة"، بالمسؤولية عنه (9).

الأنظمة العربيّة وتوظيف الجماعات الدينيّة سياسياً

ظلّ العديد من الأنظمة العربيّة يتمسّح بالدين لإضفاء صبغة شرعية عليه في الإطار الشعبي، رغم ارتكاب هذه الأنظمة لمخالفات كبيرة للدين. إذ حرصت تلك الأنظمة على حضور الشعارات الدينيّة في أدبيّاتها وأوراقها الرسميّة ولافتاتها، وعلى إبراز قياداتها وهم يمارسون بعض الشعائر التعبديّة، وعلى استدعاء النصوص الدينيّة في الخطابات والتصريحات الرسميّة، وعلى إبراز علاقة ودّيّة مع رجال الدين المعيّنين في وظائف الدولة ذات الأدوار الدينيّة الموالية. هذه الأعمال وغيرها من السياسات تهدف إلى تقبّل المجتمعات العربيّة المتديّنة في معظمها للسلطة القائمة بوصفها سلطة شرعية، لا ينبغي مخالفتها أو الخروج عليها.

ومع بروز الجماعات الدينيّة عمدت الأنظمة العربيّة إلى توظيفها، على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فقد عمد نظام أنور السادات بمصر إلى تشجيع الجماعات الإسلاميّة ضدّ الأحزاب اليسارية في محاولة لتخفيف وطأة تلك الأحزاب الأيديولوجيّة المنظّمة المعارضة لحكمه. كما عمدت دول الخليج لاستقطاب عناصر من جماعة "الإخوان المسلمين" لإيقاف المدّ اليساري ومواجهته في أدبيات التعليم والإعلام في منتصف القرن الماضي. وتبنّت السعودية دعم التيّار السلفي على مستوى العالم الإسلامي، في إطار مواجهة المدّ الشيعي الذي بدأ النظام الإيراني يتولّى دعمه من منطلق تصدير الثورة في المنطقة. كما أسهم النظام السوري في تسهيل انتقال عناصر "تنظيم القاعدة" من وإلى العراق خلال الفترة (2003-2010)، لإبقاء الاحتلال الأنجلو-أميركي للعراق في حالة تهديد مستمر، بحيث يصرف توجهه عن احتلال سوريا أو توجيه ضربة لها.

وقد عملت الأنظمة العربيّة بمختلف أنواعها على إبقاء ورقة الدين حاضرة في السياسة الداخليّة، وفي سبيل نزع الشرعية عن المعارضين وجماعات الإسلام

السياسي، خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي في 2011. وقد قبلت بعض الجماعات الدينية، من طرق صوفية أو تكوينات منتسبة للتيار السلفي أو تكتلات وشخصيات مستقلة، الانخراط في العملية السياسية لصالح السلطة الحاكمة.

وسيطَّلُ توظيف الجماعات الدينية حاضراً في المنطقة العربية نظراً لحضور الدين العميق في وعي المجتمعات العربية المسلمة، واستمرار الصراعات القائمة على البعد الديني بين الطوائف، وعلى مستوى الأديان والحضارات الأخرى. وهذا يتطلب دراسة الظاهرة بدقة وتمعن، لتجنب المنطقة كوارث خطيرة تكرر تشويه الدين ورجاله في وعي الشعوب.

توظيف الجماعات الدينية في الحالة اليمنية

يُعدُّ المجتمع اليمني مجتمعاً متديّناً، وقد انعكس هذا على الواقع الاجتماعي منذ وقت مبكر من القرن الماضي. وهو ما جعل اليمن بيئة مستقطبة للجماعات الإسلامية المختلفة، وساحة لعدّة دعوات ومناشط، مثل الإخوان المسلمين والسلفيين والجهاديين والتبليغ وحزب التحرير وغيرهم. حتّى بات حضور هذه الجماعات بارزاً على صعيد التأثير السياسي، سلبياً أو إيجابياً، وعلى مستوى الخطاب والسلوك. ونظراً لهذا الحضور أصبح توظيف هذه الجماعات الدينية على الصعيد السياسي خطة متبعة لدى النخبة السياسية الحاكمة، ولدى القوى الإقليمية والدولية النشطة في الساحة اليمنية، وخصوصاً في النزاعات السياسية والصراعات العسكرية؛ وسواء انخرطت هذه الجماعات الدينية بوعي منها، أو بغفلة، أو من قبيل التقاطعات وتبادل المنافع، في تلك النزاعات والصراعات.

وهنا يمكن رصد هذا التوظيف من خلال استعراض أبرز مظاهر وأهداف التوظيف للجماعات الدينية والنزاعات التي جرى توظيفها سياسياً في اليمن، وآثارها على المشهد السياسي.

الإخوان المسلمون

نشأت جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، علي يد مؤسسها حسن البنا، في العقد الثالث من القرن العشرين (1928). وقد تمكنت الجماعة من مدّ حضورها

وتأثيرها خلال عقدين من تأسيسها إلى عدّة دول عربيّة وإسلاميّة، لما مثّله في تلك المرحلة التاريخيّة من فكرة تعبّر عن الأصالة والتطلع إلى استعادة دولة الإسلام ودوره الحضاري، في ظلّ الانكسار الذي حدث للخلافة العثمانية، وتمزّق العالم الإسلامي إلى دويلات مفككة تحتلها قوى أجنبيّة.

وقد ارتبطت جماعة "الإخوان" باليمن في وقت مبكر جدًّا؛ إذ تطلّع "البنّا" إلى أن يكون اليمن منطلقًا لدعوة وحركة الجماعة (10). وأسهمت الجماعة في الوقوف إلى جانب المعارضة السياسيّة المطالبة بالإصلاح والتغيير، أو ما كان يُعرف بـ"حزب الأحرار"، الذي كان يتزعمه الأديب والشاعر الثائر، محمّد محمود الزبيري. ومن ثمّ أسهمت الجماعة في تشكيل الحركة الدستوريّة التي عملت على الانقلاب على الإمام يحيى حميد الدين، في 1948، والإعلان عن نظام ملكي دستوري (11). ورغم فشل تلك التجربة في مهدها، والضربة القاصمة التي وُجّهت للجماعة (12)، إلا أنّ الجماعة استمرّت في نشر دعوتها ومدّ علاقاتها، حتّى تمكّنت أن تفرض وجودها وحضورها، وأن تسهم في المنعطفات والأحداث الآتية.

مع نجاح ثورة 26 سبتمبر/أيلول 1962، التي دعمها النظام المصري، بزعامه جمال عبد الناصر، الذي دخل في حالة خصومة وعداء مع جماعة "الإخوان" في مصر، شهد اليمن انفراجًا في الوضع السياسي، بعد أن سقط حكم الأئمة بما مثّله من انغلاق واستبداد وإرهاب للشعب، ليقوم نظام جمهوري حديث ينصّ دستوره على مبدأ الإعلاء من مكانة الشعب على حساب مكانة الحاكم الفرد المطلق؛ وهذا بدوره أتاح للأحزاب والتيّارات والجماعات المختلفة -والتي باتت حاضرة على الصعيد الشعبي- أن تتحرّك بحريّة، وإن لم تتشكّل وتعلن عن نفسها رسميًا.

كان نظام جمال عبد الناصر يعمل على إيجاد موالين له في أوساط الضبّاط والنُخب اليمنية، وسعى في جعل اليمن تبعًا لسياسة القيادة في جمهورية مصر العربيّة، وهذا ما دفع المملكة العربيّة السعوديّة للدخول في صراع مع مصر على الساحة اليمنيّة؛ إذ اختار النظام السعودي الانحياز لقوى الملكيّة ودعم أنصار الإمامة الزيدية، في سبيل مواجهة خطر المدّ الناصري الذي بدأ يتهدّد.

فرض هذا الصراع على الساحة اليمنيّة حالة من الانقسام والتباين في المجتمع، ما بين موالٍ لمصر، وموالٍ للسعوديّة، ومحايدين يرى أنّ اليمن ينبغي أن تكون مستقلة لا

تابعة. وكانت جماعة "الإخوان" ضمن التيار الثالث، فلم تكن لتتخلّى عن الجمهورية وتنحاز للملكية والإمامة، ولم تكن لتتخبط تحت قيادة النظام المصري وهي التي تجرّعت عداوته في مصر. هذا الحياد جنّب "الإخوان" مخاطر جمة على صعيد الجماعة وعلى صعيد المجتمع، وأتاح لهم الحفاظ على قواهم وسمعتهم، وأكسبهم شعبية أكبر.

حرصت جماعة "الإخوان" -عقب قيام النظام الجمهوري- على الحضور في القضايا الوطنية والشأن العام، وانخرطت في الوظائف العامة للدولة الحديثة، وشاركت في صناعة الوعي والحراك الجماهيري. ومع بدء الصراع على السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية الأخرى -الناصرين (13) والبعثيين واليساريين- أصبحت الجماعة تشعر بتهديد قادم، فهذه الأحزاب ذات رؤية شمولية ومنهج إقصائي وموقف معاد -وفي أقل الأحوال سلبي- للدين، وفي حال تمكنت من السلطة بشكل مطلق ستقضي على أهداف الجماعة في إقامة حكم إسلامي نموذجي في اليمن.

بدأ الصراع بين الأحزاب يأخذ طابعاً عسكرياً، وقاد المقدّم إبراهيم الحمدي، ذو الميول الناصرية، انقلاباً عسكرياً، في 13 يونيو/ حزيران 1974، وأطاح بالرئيس عبد الرحمن الإرياني (أول رئيس مدني للجمهورية العربية اليمنية) (14). وعقب مقتله، بدأت قوى اليسار تتطّلع للإمساك بمقاليد السلطة، خصوصاً وأنّها تمكّنت من الإمساك بها في الشطر الجنوبي لليمن، وهو ما أوقع الشمال في صراع داخلي جديد مع قوى اليسار.

كان مسعى اليسار للوصول إلى الحكم والإمساك بمقاليد السلطة يتهدّد هوية المجتمع اليمني ودينه، وهو ما استنفر جماعة "الإخوان" لمواجهة هذا الخطر الداهم، والتصديّ له مع القوى الوطنية الأخرى. وقد مثّل وصول المقدّم علي عبد الله صالح للرئاسة، في 17 يوليو/ تموز 1978، وهو القادم من المؤسسة العسكرية، بثقافة قبلية محافظة، بدعماً إقليمياً من السعودية، فرصة لجماعة "الإخوان" للتصديّ لمخططات قوى اليسار المندفعة للحكم.

كما أنّ صالح الذي وصل للحكم بدون سند شعبي أو حزبي كان بحاجة إلى جماعة "الإخوان" لإيقاف مدّ قوى اليسار التي باتت تتهدّد سلطته، خاصّة أنّ التيارين، الإسلامي واليساري، تحكمهما علاقة تضاد وعداء، في حين كان تيارا البعث

والناصرى يريان في اليسار منافساً سياسياً، وربّما حليفاً سياسياً مفترضاً. ومن ثمّ فإنّ تحالف صالح مع التيار الإسلامى آمن لبقائه فى السلطة، وأقدر على مواجهة الفكر اليسارى بفكر نقيض. ومن هنا نشأ التحالف بين صالح، رئيساً للجمهورية العربية اليمنية، وجماعة الإخوان، قوّة شعبية دينية حليفة.

مثّل اليسار الحاكم فى الجنوب تهديداً لصنعاء "لأنّ الحكم فى الجنوب كان يهتمّ بالأيديولوجيا والنظريات الاشتراكية، والاتّجاه الماركسيّ تحديداً، وهذا الفكر لا يمكن أن يقابله اتّجاه فكريّ إلاّ الاتّجاه الدينى، فأسند إلى الإخوان المسلمين القيام بهذه المهمّة"، ومن ثمّ فكّلما تصاعد الصراع مع الجنوب قوى نفوذ جماعة "الإخوان"؛ وهى بحسب القيادي اليسارى، عبد البارى طاهر، "حسابات سياسية"، ففي حين كان لنظام اليسار فى الجنوب أداة سياسية فى الشمال لم يكُ ثمة من يواجهها، ولا يمكن أن تواجه بالجيش والأمن فحسب، بل "بأداة سياسية تنظيمية وفكرية أخرى، فلا يوجد أحد يقوم بهذه المهمّة إلاّ الإخوان المسلمون" (15).

تقدّمت جماعة "الإخوان" إلى الرئيس صالح بمبادرة تعتمد على المخاطر المشتركة التى يمثّلها العمل المسلّح لليساى على الطرفين ("صالح" و"الإخوان")، وعرضت عليه -عبر وفد منها- إمكانية "التعاون" بينهما لمواجهة، وقدّمت مخطّطاً يوضّح مساحة الالتقاء الواسعة بين الرئيس والجماعة فكرياً وسياسياً (16). وقد قدّم صالح للجماعة الدعم اللازم للمواجهات المسلّحة، وفتح لها المجال للعمل فى الميدان، مع تقديم سند لوجستى لها. وبالفعل، تمكّن الإخوان من خلال تضحيات كبيرة من القضاء على خطر "الجبهة الوطنية" اليسارية، وإرغامها على الارتداد إلى مناطق ضيّقة بعد أن كادت صنعاء تسقط بيدها.

بوقوف جماعة الإخوان مع صالح، وانخراطهم فى الصراع ضدّ "الجبهة الوطنية" (17)، تمكّنت الجماعة من تعزيز حضورها فى الدولة والمجتمع، وتوسيع دائرة انتشار فكرها وحركتها للقضاء على خطر الفكر اليسارى وحركته. وبهذا حقّق كل طرف أهدافه السياسية، ففي حين قضى صالح على القوى المهدّدة لسلطته فى الشمال، جنت جماعة "الإخوان" مكاسب متعدّدة على الصعيدين، الاجتماعى والسياسى، وأصبحت حليفاً موثقاً للنظام، وهو ما أتاح لها حضوراً كبيراً فى "المؤتمر الشعبى العام" (18)، المظلة السياسية للحكم فى الجمهورية العربية اليمنية، والذي تشكّل

على أساس بديل لكل الأحزاب (19). فكان لها تأثير في صياغة "الميثاق الوطني" باعتباره هوية جامعة للقوى الوطنية في الشمال (20).

خلق تحالف صالح مع جماعة الإخوان نوعاً من الاستقرار للنظام في الشمال، دام حتى 1990. ومع تحوّل "صالح" بشكل منفرد نحو إعلان الوحدة بالاشتراك مع "الحزب الاشتراكي اليمني"، بدأ الخلاف يدبّ بين طرفي التحالف. وفي ظل الإعلان عن قيام الوحدة بين الشطرين، في 22 مايو/ أيار 1990، وإتاحة العمل الحزبي والتعددية السياسية، جرى الإعلان عن عدّة أحزاب، بما فيها التجمّع اليمني للإصلاح، امتداداً لجماعة "الإخوان المسلمين" في اليمن، والتي خرجت كوادرها عن مظلة "المؤتمر الشعبي العام" أسوة ببقية الأحزاب الأخرى في الشمال.

مع الإعلان عن قيام حزب الإصلاح، وقيام نظام ديمقراطي يأخذ بالتنوع الحزبي والتعدد السياسي، أصبح الإخوان أكثر تحرراً في تشكيل توجههم السياسي واتخاذ مواقفهم السياسية؛ وإن ظلّ الاتصال والارتباط مع صالح قائماً في ظلّ السياقات الظرفية في حينه. وقد تمكن الحزب من الفوز في الانتخابات النيابية في 1993؛ ما أهلكه للدخول في شراكة مع الحزبين الآخرين في السلطة. ومع ارتفاع حدة الخلاف بين صالح ونائبه، علي سالم البيض، تجاه عدّة قضايا، أصبحت الوحدة اليمنية مهددة بالفشل، خاصّة أنّ قوى إقليمية ودولية غدت نوازع الخلاف ودفعت الحزب الاشتراكي لتبني موقف متراجع عن الوحدة.

في 1994، اندلع صراع مسلح بين الحزب الاشتراكي اليمني، بزعامة علي سالم البيض، الذي اتّجه إلى مدينة عدن وأعلن منها الانفصال، ونظام صالح المتمسك بالوحدة. وحفاظاً على الوحدة اليمنية، واستنقاذاً للجنوب من سطوة اليسار الماركسي، انحاز الإصلاح للتحالف مع "صالح"، الذي عمل من جهته على استقطاب الإصلاح إليه، وتوظيف قواه السياسية والاجتماعية والخطابية لصالح القضاء على "الحزب الاشتراكي اليمني" ومشروع الانفصال الذي تبناه؛ وهنا أعاد الإخوان صياغة خطاب ديني عام في مواجهة "الاشتراكي" ومخاطره على الهوية والدين في اليمن.

حشد صالح "تحالفاً واسعاً من الأطراف السياسية والاجتماعية، يقع في القلب منه التجمّع اليمني للإصلاح، بقدراته التنظيمية والسياسية والإعلامية والجماعية، وإلى جانبه القوى القبلية، وبعض التنظيمات الإسلامية الجهادية". ومع بؤادر اندلاع

الحرب، واتَّجاه "الاشتراكي" نحو الانفصال، قام الإصلاح بدور محوري في التعبئة الشعبية لصالح الوحدة، وشدَّ من أزر صالح، وحفَّزه وبقية القيادات السياسية على الحفاظ على الوحدة، حتَّى لو تطلَّب الأمر خوض مواجهة عسكرية مع قيادات الحزب الاشتراكي، وتشدَّدت قيادة الجماعة في مقاومة أيَّ ضعف أو تردُّد لدى تلك القيادات حيال المحافظة على مكسب الوحدة، كما أسهمت بقدر كبير في الأعمال القتالية، والحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، وتأمين التأييد الشعبي للمجهود الحربي، كما اجتهد علماء الإصلاح في إبراز المشروعية الدينية والأخلاقية للحرب، إلى جانب مشروعيَّتها القانونية(21).

مع انتهاء حرب الانفصال، أصبح الإصلاح شريكاً للمؤتمر في السلطة، غير أنَّ صالح رأى في تنامي قوَّة ونفوذ وانتشار الإصلاح تهديداً لسلطته المطلقة، لذا عمل على إقصاء الحزب خلال انتخابات 1997. وشيئاً فشيئاً بدأ العمل على تقليص نفوذه وحضوره، ومهاجمة رموزه وإنكار أدواره النضالية. وقد أبدى صالح نظرتَه إلى "الإخوان المسلمين" بقوله: عبارة عن "ورقة سياسية"، عبارة عن "كرت"(22). وهو ما دفع الإصلاح، وعلى لسان أمينه العام، للإعلان عن فكِّ الارتباط والتحالف مع المؤتمر(23).

هذه الأدوار التي قام بها الإخوان في اليمن، قبل الوحدة وبعدها، يفسِّرها البعض منهم بأنَّها مقتضيات العمل السياسي التي تستدعي التقاطعات والتحالفات والشراكات الآنيَّة، والتخادم المتبادل، بل يرى الأمين العام للتجمُّع اليمني للإصلاح، محمَّد اليدومي، أنَّ تحالف جماعة الإخوان مع صالح في مرحلة سابقة كان تحالفاً على مبادئ(24). ويراه آخرون من داخل الحزب بأنَّه "توظيف" و"استغلال"، وأنَّه نتاج "أنَّهم [أي الإصلاحيين] ليسوا سياسيين بالقدر الذي يمكنهم من لعب أدوار مهمَّة، تستبعدهم من حالة الاستخدامات الدائمة كقدَّر لازمهم، وفخٍّ يستدرجهم للعب أدوار غير واعين بها"، ومن ثمَّ لم يكونوا منذ السبعينات وحتَّى أوائل التسعينات إلا "أدوات استخدام بيد النظام، سواء أكان ذلك طوعاً أم كرهاً، وكثيراً ما كانوا مستغفلين وغافلين عمَّا يخطط له النظام الحاكم، ممثلاً برئيسه، علي عبدالله صالح، الذي أجاد ضبط إيقاعهم وحركتهم بما يمكنه من تحقيق أهدافه وإحكام سيطرته"(25).

غير أنَّ ما يمكن إثباته هو أنَّ جماعة "الإخوان المسلمين" حقَّقت مكاسب جمَّة من

تقاطعاتها مع السلطة، على المستوى الخاص، وعلى مستوى اليمن عمومًا. وما كان للجماعة أن تقضي على خطر المدّ الشيوعي الذي استحال إلى قوة صاعدة، مدعومة من قوى دولية مختلفة، تمتلك السلاح وتمتهن البطش دون هذا التحالف مع السلطة. كما أنّها سكنت في جسد الدولة، وخصوصًا في مؤسّسة التعليم والتربية، وهو ما أتاح لها خدمة نشر الدعوة والمفاهيم الإسلامية، في وقت كانت وظائف الدولة حكرًا على بقايا الملكية الإمامية، وأفراد التيارات، الناصري والبعثي، اللذين تمكّنوا -نتيجة قواهما العسكرية والإسناد الخارجي لهم- من فرض حضورهم في مؤسّسات الدولة المختلفة، بما في ذلك الجيش والأمن والخارجية وغيرها.

السلفيون

مع دخول الاحتلال الأجنبي (الاستعمار الغربي) إلى المنطقة العربية ظهرت أصوات تنادي بـ "الحدّثة" بمنظورها الغربي، وتدعو إلى القطيعة مع الماضي والتراث؛ وهنا برزت دعوات مقابلة تدعو إلى العودة إلى الجذور ونهج السلف لاستعادة الأمجاد وبعث الهوية الإسلامية. عُرف هذا التيار فيما بعد بـ "السلفية"؛ وهي سلفية تشكّلت في مدراس عديدة على مستوى الوطن العربي، بما في ذلك مصر والشام والمغرب وبلاد الحرمين وغيرها، وتصاعدت كغيرها من التيارات في القرن العشرين.

مع قيام الدولة السعودية الثالثة، على يد الملك عبد العزيز آل سعود، تبنّى النظام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كأيدولوجيا سياسية، وهي دعوة سلفية بالأساس. وتشكّلت المؤسّسات الدينية والتعليمية في السعودية وفق مقرّرات هذه الدعوة. وأخذ النظام السعودي على عاتقه -في ظل انتشار أفكار ثورية ضدّ الملكيّات- نشر الدعوة السلفية في المنطقة؛ وخصوصًا مع بروز جمهورية إيران الإسلامية كنظام "اثنى عشري" أيديولوجي، وتبنّيها لمبدأ "تصدير الثورة" إلى المنطقة.

أخذت السلفية في معظم البلدان العربية والإسلامية أواخر القرن العشرين طابع الدعوة والتعليم، بعد أن كانت مطلع القرن ذات طابع تجديدي وإصلاحي ونهضوي وثورى، كما في المغرب والجزائر والشام ومصر، تتحرّك في ميادين السياسة ومقاومة الاستعمار والمشاركة في ميدان الإصلاح والتغيير الاجتماعي والتثوير المعرفي.

كان حضور السلفيين في اليمن خافتًا، وعلى هامش المعترك السياسي والعسكري،

وتمثّل في منابر علمية ودعوية لعدد من الرموز والشخصيّات العلمية. ولم تشكّل للسلفيين أطر تنظيمية إلاّ بعد قيام الوحدة، وتحوّل معظم التيّارات الفكرية إلى أحزاب وتنظيمات سياسية؛ ما دفع فريقاً من السلفيين لمواكبة هذا التحوّل والتوجّه نحو تشكيل كيانات ناظمة لأفرادهم وجهودهم ومؤسّساتهم، وإن لم يعلنوا عن قيام جماعات بشكل صريح وواضح؛ فقد أعلنوا عن تشكيل جمعيات خيرية، وهو الإطار القانوني الذي كان متاحاً في حينه.

ونتيجة غلبة التأثير الفكري والفقهّي لسلفية بلاد الحرمين على علماء ودعاة اليمن أخذ هؤلاء بذات الرؤى والأفكار والفتاوى والمواقف الخاصّة بالديمقراطية، فقد استحال موقف سلفية بلاد الحرمين تجاه الديمقراطية إلى أيديولوجيا صلبة، وعزّز ذلك رغبة النظام الحاكم في السعودية في غلق الأبواب أمام الأحزاب القومية واليسارية "الثورية"، التي ماجت بها المنطقة منتصف القرن العشرين.

وفي فترة ما بعد الوحدة اليمنية، نشأ خلاف وجدل طويل بين جماعة "الإخوان" التي شكّلت في حزب سياسي وبين التيّار السلفي الذي بدا رافضاً بقوة فكرة التحزّب والديمقراطية، من منطلق ديني بحت، موجّهاً سهامه إليها باعتبارها تهديداً لهويّة المجتمع اليمني. وكان أبرز من تولّى مهاجمة الديمقراطية والتحذير منها الشيخ السلفي، مقبل بن هادي الوادعي. كان الوادعي زيدياً متعصباً، وفرضت عليه ظروف المعيشة التوجّه إلى بلاد الحرمين لكسب العيش، وهناك تلقّى تعليمه وأكمل دراسته الجامعية، وانخرط في سلك الدعوة السلفية. ثمّ أخرج من السعودية بسبب علاقته بحركة "جهيمان"، أواخر عقد السبعينات من القرن العشرين. ورغم انخراطه بعد عودته إلى اليمن مع الإخوان إلاّ أنّه عاد لتركهم، والعمل مستقلاً عنهم، ليؤسّس مركزه العلمي الشهير بـ"دماج"، بمحافظة صعدة الشمالية(26).

بُعید إعلان قيام الوحدة اليمنية، أصدر "الوادعي" شريطاً أوضح فيه أنّ السعودية قدّمت له عبر أشخاص دعماً مالياً لإعلان الجهاد ضدّ الاشتراكيين، وأبدى رفضه لقبول ذلك، وإدراكه لتأمر السعودية على اليمن، ورغبتها في خلق فتنة احتراب داخله، محذراً من النظام السعودي بوصفه "عميلاً" كما كان يردّد في حينه(27)؛ رغم إصداره الفتوى بعدم جواز الوحدة مع الحزب الاشتراكي بوصفها وحدة مع "الشيوعيين" الكفرة(28).

كان موقف السلفيين من الديمقراطية يخدم نظام صالح وحزبه، والأحزاب المنافسة لحزب "التجمُّع اليمني للإصلاح"، وإن لم يكن ذلك بقصد من السلفيين؛ إذ كانوا يدفعون باتجاه عدم المشاركة في الترشُّح والانتخاب، وهذا بدوره يضعف الحضور الإسلامي في المشهد السياسي، خصوصاً أنَّ سهام "الوادي" وطلبتة بدأت تتوجَّه نحو "الإصلاح"، باعتباره قد انحرف عن الجادة ووقع في محرِّمات كفرية!

هذا الموقف السلفي من الديمقراطية (29)، الرفض لتشكيل أحزاب سياسية والدخول في منافسات انتخابية، والمحرِّم لتشكيل الأحزاب وقيام تعددية سياسية، والناعت للديمقراطية بالكفر بشكل مطلق، كان يخدم الأنظمة العربية الحاكمة، بما فيها الأنظمة الملكية الساعية لإبقاء الحكم فردانيًا بالمطلق. لهذا كان يُسمح للتيار السلفي بالعمل والحركة والصدع بآرائه وأفكاره ومواقفه، لتجويرها لصالح الأنظمة والحكَّام، وضدَّ حضور الأحزاب الإسلامية التي ارتأت المشاركة في العملية السياسية بهدف المدافعة والتغيير.

وهذا الموقف الرفض للديمقراطية هو موقف قديم وحاضر في أدبيات حسن البنا؛ وكان يأخذ طابعاً عقدياً أو مبدئياً عند بعض علماء الأُمَّة نتيجة غلبة الأحزاب العلمانية على المشهد في حينه (30)، فهو لم يكن موقفاً للسلفية في نجد وبلاد الحرمين كما يتصوَّر البعض؛ إذ لم تشهد تلك البقاع قيام نظام جمهوري أو ديمقراطي أو أحزاب سياسية، بل كان رأياً فقهياً وعقدياً معتبراً عند عدد من الرموز والمرجعيات في عدد من البلدان التي دخلتها الأنظمة الحديثة والأفكار والرؤى الوافدة.

بعد 1990، شهد التيار السلفي في اليمن انقسامًا حادًا، على إثر الخلاف بين عدد من العلماء والدعاة بالسعودية مع النظام على مسألة دخول القوَّات الأجنبية (الأميركية والبريطانية) للبلاد، للاستعانة بها ضدَّ نظام العراق. فقد عملت السعودية على إبراز صوت "علمائي" و"دعوي" يعزِّز سلطة الحاكم ويشكِّك في آراء ونوايا العلماء والدعاة المعارضين، ويتهمهم بالخروج على "ولاة الأمر". وقد تصدرَّ هذا الفريق رجلاً محسوباً على التوجُّه السلفي، هما: ربيع بن هادي المدخلي ومحمَّد أمان الجامي، وإليهما ينسب تيار "الولاة" المغالي في طاعة الحكَّام حدَّ إهدار مكانة العلماء ودور الأُمَّة، فيقال: "المداخلة" و"الجامية" (31). وتبنَّت السعودية هذا الخطاب وصدَّرتَه للعالم الإسلامي لتحسين صورتها التي اهتزَّت نتيجة دخول القوَّات الأجنبية لأرض

الحرمين. وقد وجد هذا التيار بغيته في مركز "دماج" الذي كان يقوم عليه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

نما تيار "المداخلة" و"الجامية" وتطور برعاية بعض أنظمة المنطقة، وأصبح مع مرور الوقت مخترقاً أمنياً، وموجّهاً ضدّ الجماعات الإسلامية التي تنشد الإصلاح والتغيير، ومقارعة الفساد والاستبداد وإزاحة الشريعة عن السياسة؛ حتّى أصبح هذا التيار في اليمن مختصّاً بمهاجمة التوجّهات السلفية المغايرة وحزب الإصلاح. كما كان دور هذا التيار في دفع الناس للعزوف عن الانتخابات قوياً جدّاً، من خلال نشاط دؤوب في فترة الانتخابات يشمل معظم المحافظات. وهو بذلك -دون شك- كان يضرّ بجمهور حزب الإصلاح، باعتبار أنّه يسحب من رصيده الجماهيري باسم الدين وتحت غطاء الفتاوى المحرّمة للانتخابات والتصويت فيها.

وفي حين كان التيار "المدخلي" و"الجامي" يحرم الديمقراطية ويرأها كفرًا بواحًا، وكان يُضفي على الرئيس صالح وصف "ولي الأمر" الذي تجب طاعته، في منحنى مخالف بالأساس للدستور والتوصيف القانوني لرئيس الجمهورية في إطار من منظومة قانونية تستوعب الحقوق والواجبات والمسؤوليات. وقد بلغ بهذا التيار الغلو والتوظيف السياسي حدّ الوقوف إلى جانب نظام "صالح" ضدّ الثورة الشعبية التي خرجت في 11 فبراير/شباط 2011، وإطلاقه الفتوى بتحريمها وتجريمها وتضليلها واعتبارها فتنه، بل وتجويز مواجهتها بالسلاح(32).

ومن قبيل التناقض في هذا التيار السلفي دعوته إلى البعد عن السياسة وعن الحكم، وانخراطه بشكل كلي في قضايا سياسية لصالح النظام والحاكم، ومن منطلق نظرة غالية وتوصيف شرعي لهما (للنظام والحاكم) لا يمتُّ للواقع بصلة. ومؤخراً، تحوّلت بعض شخصيات في هذا التيار من حلقات العلم إلى معسكرات القتال، مجنّدة نفسها قوّة مسلّحة تواجه قوى يمنية مختلفة لصالح دول إقليمية(33)، وتنتمي إلى كيانات سياسية بامتياز، كـ"المجلس الانتقالي الجنوبي"، التابع لعيدروس الزبيدي (القيادي اليساري سابقاً)، و"المكتب السياسي للمقاومة الوطنية"، التابع للعميد طارق محمّد صالح (القيادي المؤتمري الذي سبق له التحالف مع جماعة الحوثيين). والجامع بين هذه الكيانات التمويل الخارجي والتمرد على السلطة الشرعية (في وقت سابق لتسكينها في مجلس القيادة الرئاسي).

وانتهى المطاف بهذا التيار عقب التدخّل العسكري لـ"التحالف العربي"، بقيادة السعودية، في اليمن، للمشاركة في القتال (34)، والدخول في المجال السياسي، بل والوصول إلى السلطة من خلال صور من التحالفات والتبعية لأطراف إقليمية أهّلتهم لتولي بعض الوزارات (كما هي الحال مع هاني بن بريك)، أو تعيينهم في مجلس القيادة الرئاسي (كما هي الحال مع أبو زرعة عبد الرحمن المحرمي). ولم يكتف هذا الفريق بهذا التحوّل والانخراط التام في السياسة، بل جند نفسه وأتباعه للقتال في الصراع الدائر اليوم (35)، والقيام بعمليات اغتيال موجّهة ضدّ مسؤولين ودعاة ومشايخ وشخصيات اجتماعية، وخصوصاً من حزب "الإصلاح"، وربّما ضدّ الحكومة الشرعية والرئيس "هادي" ذاته (36)؛ بل ذهب بعيداً في تأييد عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل والقبول بها (37).

عدا عن التيار "المدخلي" و"الجامي"، شهد التيار السلفي تحوّلات عدّة تجاه الحضور والمشاركة السياسية؛ إذ بدأت تظهر أقوال وتراجعات تجيز المشاركة في الترشّح والانتخابات من منطلق "الضرورة" أو "المصلحة". ورغم ذلك لم يكن لهذه الأقوال والمراجعات تأثير في تشكيل تحوّل بارز. وكان التحوّل الأبرز هو مع اندلاع ثورة 11 فبراير/شباط 2011، حيث شهدت المنطقة العربية حراكاً شعبياً ضدّ استبداد الأنظمة الحاكمة، وهو ما دفع السلفيين الحركيين في اليمن لتغيير نظرتهن للواقع، وانخراط بعضهم في ميادين الثورة الشعبية.

مع نجاح مطالب ثورة 11 فبراير/شباط بسقوط النظام، وإعلان عدد من القوى عن تشكيل أحزاب جديدة في الساحة، سعى السلفيون إلى تشكيل حزب سياسي. غير أنّ ضعف السلفيين في استيعاب خلافاتهم جعلهم يخرجون بعدة أحزاب، أبرزها "اتّحاد الرشاد اليمني" و"حزب السلم والتنمية". ونتيجة هذا التحوّل في الموقف السلفي كان من الظاهر أنّ التيار الإسلامي سيكون هو الأقوى حضوراً في المشهد السياسي (38)؛ وهو ما جعل القوى الدولية المناوئة لما باتت تُطلق عليه "الإسلام السياسي" تعمل لأجل عرقلة مسار التحوّل والتغيير في اليمن، وعبر توظيف مكوّنات متمرّدة على المجتمع والدولة ولديها عدااء كامن للإسلاميين بمختلف توجّهاتهم.

هكذا نجد أنّ السلفيّين لم يكونوا بعيدين عن السياسة، في حالة رفضهم لها وبُعدهم عنها، أو في حالة إقبالهم عليها وانخراطهم فيها، وأنّه جرى توظيفهم بشكل أو بآخر من قبل السلطة وأطراف إقليمية لتحقيق أجندات سياسية، بما في ذلك محاولة

القضاء على ظاهرة "الإسلام السياسي"، وتكريس العداء له، وهو ما أعاق تقدُّم حزب "الإصلاح" انتخابياً في عدَّة محطات، وأضرَّ بحضوره عقب ثورة 11 فبراير/ شباط، وصنغ التدخل الإقليمي بصبغة شرعية.

تنظيم القاعدة

تشكَّل "تنظيم القاعدة" بعد احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، في 25 ديسمبر/ كانون الأول 1979، إذ استقطب ذلك الاحتلال الشباب المسلم لـ "الجهاد" دفاعاً عن أفغانستان. وقد استغلَّت الولايات المتَّحدة هذا الصراع في حينه لإنهاك الاتحاد السوفيتي في حرب استنزاف بأفغانستان فعمدت إلى دعم "الجهاد الأفغاني"، والدفع بالأنظمة العربية الموالية لها للوقوف خلفه؛ وهناك تشكَّلت ظاهرة "المجاهدين العرب"، من خلال الأفراد الذين اتَّجهوا من البلدان العربية للقتال في أفغانستان، وكان الشباب اليمني من بين الشباب الأكثر حضوراً في تلك الظاهرة.

في 11 أغسطس/ آب 1988، أعلن عن تأسيس "تنظيم القاعدة"، بزعامة أسامة بن لادن، ليضمَّ أغلب مَنْ تبقَّى من المقاتلين العرب على أرض أفغانستان في تلك المرحلة، بهدف التَّحوُّل إلى كيان نصرته للشعوب الإسلامية المضطَّهدة والمعتدى عليها. ليصبح هذا الاسم -لاحقاً- جزءاً من الفاعلين غير الرّسميين المؤثرين على المسرح الدولي.

في مطلع الثَّسينات، وعقب تحرير كابل في 1992، عاد معظم المقاتلين العرب إلى ديارهم، وتفاجؤوا بوجود قوَّات أجنبية في بلدانهم، استُفدتم في أزمة الخليج الثانية في 1990، واستقرَّت بها الحال في المنطقة. وفي 1996، أعلن "تنظيم القاعدة" عن تشكيل جبهة جهاد عالمي لطرد القوَّات الأجنبية من الأراضي الإسلامية.

لم يشكَّل الشباب اليمني الذي شارك في الجهاد الأفغاني خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بعد عودته لليمن ظاهرة واضحة، ولم يتنظم في كيان معلن، وظلَّ حضوره رمزياً ومحصوراً جداً. غير أنَّ حوادث الاغتيال التي ظهرت على الساحة اليمنية بعد الخلاف الذي نشأ بين المؤتمر الشعبي العام و"الحزب الاشتراكي اليمني"، وخصوصاً في 1993، بدأت تستدعي ظاهرة المجاهدين العائدين من أفغانستان في الصحف اليمنية.

ففي الفترة (1993-1994)، وجَّهت صحف الحزب الاشتراكي أصابع الاتِّهام لنظام صنعاء بشأن استخدام شباب الجهاد، أو ما كان يُطلق عليهم وصف "الأفغان العرب"، ضدَّ رموز الحزب وكوادره، من خلال عمليَّات الاغتيال والتهديد والخطف. وأصبح الحزب يتحدَّث عن رعاية صالح لجماعات التطرُّف والعنف، ويسوِّق ذلك على الصعيد الإقليمي والدولي (39). كما اتَّهم الحزب "صالح" باستخدام "الأفغان العرب" في حرب 1994، ضمن القوَّات المسلَّحة الحكومية التي اجتاحت المحافظات الجنوبية في مواجهاتها مع قوَّات الحزب "الاشتراكي". وهي مشاركة أكَّدها أمير "أنصار الشريعة"، خالد عبد النبي، بقوله: "وقعت أحداث صيف 1994 ونحن في أبين، وشاركنا في تلك الحرب ضدَّ قوَّات الحزب الاشتراكي". وهذه المشاركة كانت بتوجيه من أسامة بن لادن، حسبما أفاد المسؤول الإعلامي الأسبق لتنظيم القاعدة، أحمد منصور (40).

كانت مشاركة شباب الجهاد العائدين من أفغانستان في حرب 1994 مدفوعة بعدَّة أمور، جعلت "صالح" يُفيد من مشاركتهم، وهي:

- عوامل الثأر التي ظلَّت لدى أبناء المحافظات الجنوبية الذين مارس عليهم الحزب "الاشتراكي" أعمال القتل والاغتيال والسَّحل والتعذيب، نتيجة سياسة العنف والبطش التي كان يتَّهجها في الجنوب قبل الوحدة.
- أخذ الحزب "الاشتراكي" بالأفكار الشيوعية الإلحادية الواضحة، وقيامه بفرضها على أرض الواقع من خلال القوانين ومناهج التعليم ووسائل الإعلام وأدوات السلطة المختلفة؛ ما جعله في صدام مباشر مع هوية المجتمع اليمني في الجنوب.
- تبنَّى الحزب الاشتراكي لمبدأ العلمانية في الدستور عقب الوحدة، وإن بدأ في تخفيف خطابه اليساري المتطرَّف؛ ما جعله في صدام مباشر مع الجماعات الإسلامية المنادية بتطبيق الشريعة، والمجتمع اليمني المتديّن عموماً.
- إبقاء الحزب "الاشتراكي" قبضته الأمنية والعسكرية رغم قيام الوحدة، من خلال القوَّات الأمنية والعسكرية التابعة له والتي كانت تمسك بالوضع في المحافظات الجنوبية، وهو ما مثَّل تهديداً لعودة أبناء الجنوب الفارين من بطش الحزب قبل الوحدة لتلك المحافظات عقب الوحدة.

- إعلان الحزب للانفصال مجدداً والعودة بالأمر إلى ما قبل 22 مايو/ أيار 1990، وهو ما يعني عودة معاناة أبناء الجنوب من الحكم الشمولي اليساري المتطرف، والقائم على القبضة الأمنية والبطش.

انخرط الشباب المجاهدون في القتال ضد قوات الحزب في حرب 1994 كما أسلفنا، وقُتل العديد منهم في المعارك التي خاضوها على امتداد جغرافيا المحافظات الجنوبية. وقد أتاح لهم نظام "صالح" الحراك والتنقل في ميادين المعركة، والقتال صفًا إلى صف مع القوّات المسلّحة واللجان الشعبية.

غير أنّ هؤلاء الشباب لم يجدوا ثمرة لقتالهم ذلك، سواء على صعيدهم الشخصي أو على صعيد المجتمع والدولة؛ ما دفعهم للبحث عن مشروع "نضالي" جديد.

وقد برز "تنظيم القاعدة" ومنتسبوه في اليمن تحت لافتات عدّة؛ فقد عمل تحت اسم "جيش عدن-أبين الإسلامي"، خلال الفترة 1997-1998، ثمّ "تنظيم القاعدة-فرع اليمن"، خلال الفترة 2000-2009(41)، وفي منتصف عام 2007، أعلن عن "كتائب جند اليمن"، كفضيل منشقّ عن "تنظيم القاعدة"؛ ثمّ جرى الإعلان عن "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"، خلال الفترة 2009-2011، من خلال اندماج فرعي "تنظيم القاعدة"، في كلٍّ من السعودية واليمن(42).

عقب انطلاق ثورة 11 فبراير/ شباط 2011، ظهر التنظيم تحت اسم "أنصار الشريعة"، وحاول استغلال الوضع لبسط نفوذه على المحافظات الجنوبية (أبين، شبوة، حضرموت)، بتسهيل من قبل "صالح" وقياداته العسكرية والأمنية والقبلية(43)؛ فقد وظّف "صالح" بقدراته "تنظيم القاعدة" لصالح أجنده الخاصة الداخلية والخارجية، بهدف الاستثمار في الجوانب الأمنية والعسكرية، والجانب الاقتصادي والسياسي.

وبحسب هاني مجاهد-الناشط السابق في "تنظيم القاعدة" الذي تحدّث إلى قناة الجزيرة- فإنّ "صالح" كان يدعم فرع "تنظيم القاعدة" في اليمن ويوجّهه، وأنّه كان يمارس "عبة مزدوجة"، وأنّ ابن أخ الرئيس صالح، العقيد عمّار محمّد عبد الله صالح، هو المسؤول الأمني الذي كان وراء تشغيله مخبراً في "القاعدة" لحساب الحكومة اليمنية، مؤكّداً أنّ العقيد قام بترتيبات لضمان وصول مواد متفجّرة إلى "تنظيم القاعدة"(44).

وبالفعل، تمكّن التنظيم من بسط سيطرته على محافظة أبين ومناطق مجاورة لها (45)، وأعلن عن قيام إمارته الخاصّة، وكان يستدعي لها أتباعه ومناصريه. وأخذ التنظيم في بناء قدراته وتشكيل هياكله كسلطة أمر واقع. وكان صالح يقدّم لهم -وعبر وسطاء- الدعم والتمويل والمشورة (46).

وأكد تقرير لجنة الخبراء في الأمم المتّحدة تواطؤ صالح، وأفراد عائلته، وصلاته الوثيقة مع "تنظيم القاعدة" وزعمائه في اليمن؛ وأشار إلى أنّ وزير الدفاع الموالي لـصالح، محمّد ناصر أحمد، عقد لقاءات عدّة جمعت صالح بقيادات في "تنظيم القاعدة" لوقف العمليّات العسكرية ضدّ التنظيم في أبين، وأنّ أوامر عسكرية صدرت -في مايو/ أيار 2011- من يحيى صالح، ابن شقيق صالح والمسؤول عن وحدة مكافحة "الإرهاب"، بانسحاب القوّات العسكرية من محافظة أبين نحو العاصمة صنعاء، ما سهّل لـ"تنظيم القاعدة" شنّ هجوم على المحافظة والسيطرة عليها حتّى منتصف 2012. وبحسب تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتّحدة، الصادر في سبتمبر/ أيلول 2014، فإنّ صالح دعم أعمالاً تخريبية وأعمال عنف، من خلال تقديم دعم مالي وسياسي، عبر قنوات مختلفة، مستخدماً عملاء له في "تنظيم القاعدة" من أجل تنفيذ عمليّات التصفية الجسدية، واستهداف المرافق العامّة والعسكرية، لإضعاف سلطة الرئيس، عبد ربّه منصور هادي (47).

لقد استخدم صالح "تنظيم القاعدة" في عدّة ملفّات؛ إذ استخدمه ضدّ خصومه السياسيين، فاغتال التنظيم بعضهم وهدد آخرين، وأتاح صالح لهم الحركة بغية إبقاء اليمن منطقة قلقة وغير قابلة لاستقبال قوّات أجنبية، خصوصاً أنّ الدول الغربية كانت تبحث في فترة التسعينات من القرن الماضي تعزيز حضورها في دول المنطقة (48). كما أنّ صالح عمل على تقديم نظامه على أنه شريك في "الحرب على الإرهاب" عقب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 (49)، وحارساً أميناً لحدود السعودية من أيّ تهديدات من طرف التنظيم. وفي 2011، حاول الإفادة من "القاعدة" في خلق حالة من الفوضى التي تعيق مسار التغيير في اليمن (50).

مؤخراً، أصبح "تنظيم القاعدة" يتخادم مع جماعة الحوثي في المحافظات الشمالية، ومع "المجلس الانتقالي الجنوبي" في المحافظات الجنوبية. وفي حين أنّه الحلقة الأضعف فإنّ البعض يقرأ هذا التخاذم في إطار توظيف كل من جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي لهذا التنظيم لأجنداتهم السياسية الخاصّة.

كما كشف تقرير استقصائي لقناة "بي. بي. سي" البريطانية عن دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تمويل اغتيالات بدوافع سياسية في اليمن، وأن أغلب الأشخاص الذين استُهدفوا في تلك الاغتيالات كانوا من أعضاء حزب "الإصلاح". كما كشف التقرير الاستقصائي أن الإمارات استخدمت لهذا الغرض قوات من المرتزقة الأميركيين، وأنها ذهبت أبعد من ذلك حيث جندت عناصر سابقين في "تنظيم القاعدة" لحساب جهاز أمني أنشأته للعمل الميداني لقتال جماعة الحوثي وفصائل أخرى مسلحة. وقد حصلت قناة "بي. بي. سي" البريطانية على وثيقة تفيد بأن أحد عشر عنصرًا سابقًا في "تنظيم القاعدة" باتوا يعملون حاليًا لصالح وحدة النخبة في "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم إماراتياً. ومن بين تلك الأسماء التي ورد ذكرها في التقرير: ناصر الشبيبة، مسؤول العمليات في "تنظيم القاعدة"، الذي سبق أن سُجن بتهمة الاشتراك في الهجوم على المدمرة الأميركية "يو. إس. إس. كول"، عام 2000، قبالة سواحل عدن. وقد أكدت مصادر متعددة للقناة أن "الشبيبة" أصبح قائداً في ميليشيات "المجلس الانتقالي الجنوبي" (51).

الشبيبة الذي ورد اسمه ضمن تقرير "بي. بي. سي" الاستقصائي، الذي بُث في 23 يناير/كانون الثاني 2024، والمكنى بـ"أبو جهيمان" هو من أبناء قبيلة باكازم، من محافظة أبين، وهو يعمل الآن في تهريب النفط بين عدن والحديدة، ويتردّد على الإمارات. وقد شارك "الشبيبة" في تنفيذ كمين ضدّ قوات الجيش الوطني في أبين، عام 2019، وذلك بعد ضرب الطيران الإماراتي أرتالاً من الجيش الوطني على مدخل مدينة عدن، ما أدّى إلى مقتل 12 جندياً في ذلك الكمين (52).

لم يكن صالح الوحيد الذي استغلّ "القاعدة"، فالحوثيون قدّموا أنفسهم بعد سقوط صنعاء كحلفاء للغرب في محاربة "القاعدة" و"الإرهاب"، وهو ما جعلهم يصفون خصومهم بأنهم "قاعدة" و"دواعش" استدعاءً لتحالف الغرب معهم. ومن ناحية أخرى يستفيد الحوثيون من "تنظيم القاعدة" كونه مناوئاً للحكومة الشرعية، وقادراً على العمل في مناطقها ضدّ الجيش والأمن، من خلال الاستيلاء على مناطق تابعة للشرعية (كما جرى في حضرموت)، أو من خلال اغتيال قيادات أمنية وعسكرية تابعة للأجهزة الأمنية والعسكرية الحكومية.

ولهذا، ففي الوقت الذي يُدير الحوثيون صراعاً مسلحاً مع "تنظيم القاعدة" في مناطق نفوذهم من جهة، يعملون على توجيه وجود التنظيم وتحركه نحو مناطق الشرعية من

جهة أخرى. وقد أعلن الحوثيون، في 20 فبراير/ شباط 2023، عن تبادل للأسرى مع "تنظيم القاعدة"، غداة اتهام رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، الحوثيين بالتخادم مع التنظيمات الإرهابية، مؤكداً أنَّ لدى الحكومة اليمنية أدلة تتضمن إفراج الجماعة عن عشرات المحكومين بقضايا "الإرهاب"، وذلك أثناء مشاركته في جلسة حوارية خلال مؤتمر "ميونخ" للأمن(53).

وهذا لا يمنع في المقابل، أنَّ "التحالف العربي" تمكَّن من إقناع فريق من "تنظيم القاعدة" بالقتال معه ضدَّ الحوثيين في وقت مبكر من حربه في اليمن. فقد حصلت قناة "بي. بي. سي" البريطانية على أدلة تفيد بأنَّ قوَّات من "التحالف العربي"، الذي تقوده السعودية باليمن، قاتلت خلال إحدى المعارك الكبرى على الجبهة نفسها مع مسلَّحين موالين لـ "تنظيم القاعدة" ضدَّ الحوثيين. وقد زار فريق يعمل على فيلم وثائقي لـ "بي. بي. سي" الخطوط الأمامية قرب مدينة تعز، حيث توجد قوَّات من الإمارات والسودان ومسلَّحون تابعون لتنظيم القاعدة يقاتلون الحوثيين، وذلك في نقاط تماس منفصلة. لكنَّ معدِّي الوثائقي لاحظوا أنَّ لكلِّ طرف شكوكه فيما ستؤول إليه الأمور في المستقبل(54).

هكذا نجد أنَّ "تنظيم القاعدة" وقع في توظيف من العديد من الأطراف، حيث بات نتيجة ملاحقته أمنيًا الحلقة الأضعف في العلاقة مع القوى الأخرى، فكلُّ تقاطعاته مع بقية الأطراف جعلت جهوده تصبُّ لصالحها، كونها كانت الأقدر على استغلال نتائجها واستثمار آثارها.

جماعة الحوثي (أنصار الله)

في 1994، برز اسم حسين الحوثي كشخصية شمالية زيدة مناصرة للحزب "الاشتراكي" في مواقفه ضدَّ النظام؛ ما جعله يدخل في مواجهة مع نظام "صالح"، لجأ على إثرها للفرار -هو ووالده بدر الدين الحوثي- إلى خارج اليمن. ثمَّ عاد بعد عام 1997، لينخرط -بعد زيارته وبقائه في إيران هو ووالده- في نشاط "تنظيم الشباب المؤمن"، وهو التنظيم الزيدي الإحيائي الذي تأسَّس مطلع التسعينات من القرن العشرين، على يد طليعة من الشباب الزيدي بغية إحياء المذهب والحفاظ على أتباعه من حالة التحوُّل التي شهدتها المجتمع الزيدي (الشيعي) لصالح التسنُّن.

كان حسين الحوثي مرشحاً عن "حزب الحق" في محافظة صعدة في انتخابات 27 أبريل/ نيسان 1993، وفاز بعضوية مجلس النواب. وانضمَّ لاحقاً، وبعد أن هيمن على "تنظيم الشباب المؤمن"، إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، وقدم لهم الرئيس صالح دعماً مادياً ومالياً، وذلك قبل دخول الطرفين في صراع مسلح امتدَّ من 2003 وحتى 2010.

وقد صرَّح الرئيس صالح، في لقاء له بجمع من العلماء والدعاة بصنعاء في 2004، بأنه تبنَّى التنظيم ودعّمه بتوصية من شخصيات حوله "على أساس أنهم شباب مؤمن، وأنهم معتدلون وغير متعصبين"، و"يريدون دعم الدولة حتى يتعدوا عن الارتباط والتبعية الخارجية" (55). ويبدو أنَّ صالح سعى لاحتوائهم بهدف توظيفهم سياسياً لصالح نفوذه وهيمنته، وعندما ظهر حسين الحوثي بأفكار تناهض هذه الغاية لصالح، بدأ الخلاف يدبُّ بين الطرفين، ودخلا في صراع مسلح في 2004، انتهى بالقضاء على حسين الحوثي.

لاحقاً، دخل صالح في عدَّة حروب مع جماعة الحوثي، لكنَّها كانت حروباً محكومة بقواعد اشتباك بين الطرفين، وتخدم أجندات كلِّ طرف منهما؛ فـ"صالح" أراد خلق "فزعاً" لأحزاب المعارضة للبقاء في الحكم، ولل سعودية لابتزازها مالياً، وقادة الجماعة أرادوا خلق "مظلوميَّة" ظاهرة لدى المجتمع الزيدي، وميداناً للتدريب على القتال والكرِّ والفرِّ والتهريب وبناء القدرات والإمكانات العسكرية. لهذا كانت الحرب تتوقَّف وتشغل باتِّصال من "صالح"، والذي رفض الوساطات المختلفة لحلِّ النزاع. وتذهب وثيقة أميركية، صدرت في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2009، إلى أنَّ الحوثيين يحصلون على أسلحتهم من الجيش اليمني (56).

في إطار داخلي، مثَّلت جماعة الحوثي "معادلاً موضوعياً للإصلاح" في المناطق الزيدية، وكان احتضان صالح لها يهدف إلى سحب البساط الديني من الإصلاح إلى جناح زيدي موال له (57). هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى كان مشروع توريث السلطة الذي بدأ صالح يعدُّ له قد وجد رفضاً من قبل التيّار الجمهوري في المؤتمر، بما في ذلك ثاني أقوى رجل في الدولة (اللواء علي محسن الأحمر)، بالتَّالي جرى العمل على إيجاد صدام بين جماعة الحوثي و"الفرقة الأولى مدرَّع"، التابعة للواء علي محسن الأحمر، تستنزف طاقته وموارده وقواه البشرية الموالية له (58).

بعد نجاح ثورة 11 فبراير/ شباط 2011 في إسقاط نظام صالح، سعى صالح للتّحالف مع جماعة الحوثي التي انخرطت في ثورة 11 فبراير/ شباط مطالبة بإسقاطه، وسهّل من تمكينها في محافظة صعدة وما حولها، من خلال تسليم عدد من المعسكرات والمقرّات الحكومية والأمنية، وتسليمهم العديد من المواقع، وهو ما جعلهم قوّة ضاربة في المحافظة، وطمّعهم في مدّ نفوذهم إلى بقية المحافظات المجاورة (حجة والجوف وعمران).

عمل صالح على توظيف جماعة الحوثي للقضاء على خصومه السّياسيين الذين أيّدوا ثورة 11 فبراير/ شباط، سواء منهم العسكريون (كاللواء علي محسن الأحمر ومن معه من القيادات)، أو القبليون (كأبناء الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وغيرهم من المشايخ المؤيدين للثورة)، أو حزب "الإصلاح" (59). وبالفعل أسهم هذا التحالف -الذي دُعِم إقليمياً ودولياً- في إسقاط محافظة عمران، ثمّ سقوط صنعاء في يد جماعة الحوثي في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، وذلك خلال 12 ساعة. لقد أراد "صالح" أن ينتقم لنفسه من تلك القوى، فوجد جماعة الحوثي خير مَنْ يمكن أن يمثل قوّة خشنّة ومتوحّشة وخارجة عن القانون والأخلاق والأعراف والقيم، فتحالف معها، ودفعها لقتال خصومه نيابة عنه وعن قوّاته المسلّحة (60).

ولم يكن صالح هو وحده مَنْ عمل على توظيف جماعة الحوثي، فتحّى دول الإقليم قامت بتوظيفهم. وكانت إيران هي أكثر الدول الإقليمية استثماراً وتوظيفاً لهم؛ حيث استطاعت تزويدهم بالخبرات والقدرات العسكرية واللوجستية التي جعلت منهم جماعة منظمّة مسلّحة، تمتلك أجهزة عسكرية وإعلامية واقتصادية، خلال عقد ونصف تقريباً. وطوّعت التّيّار الزيدي من خلال جماعة الحوثي للدخول في عداء مع دول الجوار (السعودية تحديداً). وباتت جماعة الحوثي تمثّل تهديداً للدول المجاورة من خلال تجنيد مواقفها وقدراتها وسلوكها لصالح النظام الإيراني (61). والشواهد على الارتباط والعلاقة الوظيفية بين جماعة الحوثي وإيران أوضح من أن يُستدلّ عليها، خصوصاً مع انخراط الجماعة فيما يُسمّى "محور المقاومة" أو "حلف الممانعة"، والذي يضمّ الجماعات الشيعية في المنطقة بزعامة النظام الإيراني.

كما أنّ دول الإقليم الناقمة على ثورة 11 فبراير/ شباط، والمحاربة لما تصفه بـ"الإسلام السياسي"، عملت على توظيف الحوثيين لأجنداتها السياسية؛ فقد أكّد

الجنرال السعودي المتقاعد، أنور عشقي، في 14 أغسطس/ آب 2016، في لقاء خاص مع قناة روسيا اليوم، أنَّ الحوثيين خانوا وخذلوا دولة خليجية مؤلّتهم لضرب "الإصلاح"، لكنّهم بدلاً من ذلك احتلوا صنعاء، وأنّهم أيضاً خانوا الولايات المتّحدة عندما وعدوها بالتصدّي للإرهاب فإذا بهم يحتلون صنعاء (62).

أمّا على الصعيد الدولي، فقد قدّم الحوثيون أنفسهم كمقاتل بالوكالة عن الولايات المتّحدة وبريطانيا في "الحرب على الإرهاب"، وجنّدوا مقاتليهم لصالح القضاء على عناصر تنظيم القاعدة في اليمن؛ وفي سبيل مدّ نفوذهم للمحافظات الأخرى تحت تغطية سلاح الجو الأميركي (63). وقد سبق لمسؤول أمريكي أن ألّمح إلى التعاون بين الطرفين بقوله، في تصريحات نشرتها مجلة "فورين بوليسي" في 2014: إنّ "أميركا لا يُهمّها مَنْ يتعاون معها، بقدر اهتمامها باستمرار ذلك على الجغرافيا اليمنية"، مضيفاً أنّ "الحوثيين حقّقوا في حربهم ضدّ القاعدة في مدينة رداع ما عجّزت عنه السلطات الحكومية خلال (10) سنوات". وفي المقابل، ألّمح عضو المجلس السياسي لجماعة الحوثي، محمّد العماد، إلى هذا التعاون، بقوله لقناة الجزيرة، في يناير/ كانون الثاني 2015: "مصالح الأميركيين تلتقي مع الحوثيين في حربهم على القاعدة" (64).

والخلاصة هنا، هي أنّ جماعة الحوثي تمكّنت من توظيف نفسها لأجندات الآخرين للوصول إلى أهدافها، بما في ذلك تأسيسها في البدء على رؤية تخادمية مع إيران، على يد حسين بدر الدين الحوثي؛ الذي تمكن من تحويل "تنظيم الشباب المؤمن" (65) من بُعد الزيدي المحلي لصالح أجندات إيرانية إقليمية ودولية، مستلهمًا أفكار وآراء وشعارات ثورة "الخميني" في إيران (66)، وهو ما جعل الجماعة ذراعاً من أذرع إيران النشطة في المنطقة. فالجماعة لم تتوقّف على أهدافها الداخلية، بل ذهبت أبعد من ذلك في تهديد أمن دول الجوار (والسعودية خصوصاً) لصالح الأهداف الإيرانية. كما باتت جزءاً من "محور الممانعة"، الذي تنزّعه إيران في المنطقة وتتخرط فيه كلّ الجماعات الموالية لها وأدواتها التابعة لها. وهذه الحقيقة هي ما جعلت الجماعة قادرة على تحقيق مكاسبها وأجنداتها، في ضوء الدعم المادي والمالي واللوجستي الذي قدّمته إيران لها، والمحور الموالي لها في المنطقة، رغم الحصار المفروض عليها عقب انطلاق عملية "عاصفة الحزم" العسكرية، في 26 مارس/ آذار 2015.

الصوفيّة

تشكّلت فرق التصوّف وظهرت في التاريخ الإسلامي بعد القرن الثالث الهجري؛ حيث بدأ التصوّف يتحوّل من سلوكيّات وأفراد إلى طرق ومناهج وجماعات لها مراجعها وقادتها ورموزها وأسمائها. وقد انتشر التصوّف في العالم الإسلامي بشكل كبير نتيجة عوامل عديدة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية؛ وكان اليمن ضمن جغرافيا انتشار حركة التصوّف من وقت مبكر.

عادة، تبعد مراجع ورموز وقيادات التصوّف عن السياسة والسلطة باعتبارها تنافي الصفاء الروحي والنقاء الأخلاقي والزهد في الدنيا؛ غير أنّ ذلك لا يلغي وجود نوع من التخدام بين تلك المراجع والرموز وبين أصحاب السلطة والنفوذ من النوافذ الخلفية.

في اليمن، ومنذ 1962، لم تنخرط الجماعات الصوفيّة في الصراعات السياسية أو النزاعات الحزبية، كما لم تتشكّل بعد 1990 في أيّ كيان سياسي أو حزبي، وظلّت تياراً دينياً اجتماعياً محافظاً على مسلكه الدعوي والحركي. وقد أتاح قيام الوحدة اليمنية في 1990، وفقدان الحزب الاشتراكي اليمني الهيمنة في المحافظات الجنوبية في 1994، الحريّة والحركة والانتشار للجماعات الصوفية في الجنوب، حيث حضورها الأكبر. فقد مارس الحزب الاشتراكي اليمني الاضطهاد والتنكيل بالعلماء والفقهاء والدعاة من كافّة الأطياف، بما في ذلك الصوفية.

انتشر التصوّف في اليمن الشمالي في تهامة وتعز والبيضاء وإب، أمّا في اليمن الجنوبي فتعدّ حضرموت حاضرتة وحاضنته الأكبر، ثمّ عدن. ويتجلى حراك الصوفية في أربطتهم العلمية، ومزاراتهم الدينية (ومعظمها قباب بنيت على قبور رموز للصوفية بهدف قصدها والتبرّك بها). وفي حين يتّجه نشاط الصوفية للأحوال الشخصية، والأوراد والابتهالات، والطقوس التعبدية، والاحتفاليّات بمناسبة خاصّة تضفي عليها صبغة دينية وفق نمط وفلسفة خاصّة بكلّ فريق منها، فإنّ ذلك لم يجعلها في منأى عن محاولات الاستقطاب والتوظيف من الأطراف السياسية.

فقد سعى الرئيس صالح في سبيل استقطاب هذا التيار، وخصوصاً في الجنوب وتهامة، ليشكل خطاباً دينياً منافساً لخطاب "الإخوان المسلمين" والسلفيّين في

اليمن، لهذا أتاح لهم الحضور في القنوات الرسمية والمنابر العامة، وجرى فتح كليات جامعية خاصة بهم، وفق رؤاهم ومناهجهم الخاصة بهم، وتوطين رموزهم في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، كالأوقاف والعدل والجهاز القضائي وغيرها؛ كما جرى استقطاب المتخرجين من معاهدهم وكلياتهم في الوظائف الحكومية(67). كل هذا كان بهدف كسب مواقف هذا التيار إلى جانب "المؤتمر الشعبي العام"، وزعيمه، علي عبد الله صالح، في الانتخابات والاستفتاءات والترويج لهما مجتمعياً. وقد تمكن "صالح" من تحقيق بعض المكاسب خلال فترة حكمه من توظيفه لهذا التيار، وخصوصاً في المحافظات الجنوبية.

في 2011، كان موقف عامة الصوفية في اليمن عدم التدخل في الاحتجاجات المناهضة لنظام "صالح"، غير أن هناك من ساند نظام "صالح" ضد هذه الاحتجاجات، كالشيخ حسين الهدار والشيخ محمد مرعي، حيث دافعوا عنه ورفضوا ما وصفوه بـ"الفتنة" و"الخروج على الحاكم"(68).

بعد تدخل "التحالف العربي" في اليمن، في 26 مارس/ آذار 2015، على إثر انقلاب جماعة الحوثي على الدولة في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، خضع التيار الصوفي في اليمن لاستقطابات القوى المحلية والإقليمية على حد سواء. وانحازت بعض رموز هذا التيار إلى أطراف الصراع.

ففي مناطق الحديدة وتعز وإب والبيضاء، تحالف رموز الصوفية مع جماعة الحوثي وصالح، وبرزت عدة أسماء موالية لجماعة الحوثي خصوصاً؛ من ذلك:

- سهل بن عقيل باعلوي: الذي تزعم الدعاية والمناصرة لجماعة الحوثي بمحافظة تعز، وانحاز لها، لذا يصفه الحوثيون بـ"مفتي محافظة تعز"، وقد نعه زعيم جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، عند وفاته بكونه "العلامة الكبير"، و"صوتاً عالياً في وجه الوصاية الأميركية على اليمن"، والعدوان الأميري-السعودي على اليمن(69).

- عدنان الجنيد: الذي أسس "ملتقى التصوف" في مدينة تعز، وأيد دخول ميليشيا جماعة الحوثي إلى المدينة، لكنه قُتل على يد حوثي صعدة في 19 مارس/ آذار 2020. وقد ظل "الجنيد" يصف مناصري الحكومة الشرعية بـ"مرتزقة العدوان"؛

متَّهمًا إيَّاهم بجرائم التطهير العرقي والحرب الطائفية، ومعتبرًا حرب جماعة الحوثي ضدَّ خصومها "جهادًا حسيبيًّا علويًّا"، بقيادة، عبد الملك الحوثي (70).

- عبد اللطيف عبد الرحيم، الذي عُرف بولائه للرئيس صالح، وظلَّ يزاول عمله نائبًا لوزير الأوقاف من مدينة صنعاء التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

ورغم زحف جماعة الحوثي نحو مدينة عدن، وقيام أبناء المدينة بتشكيل مقاومة شعبية، التزم رموز الصوفية الصمت والحياد دون أيِّ إدانة أو استنكار لتوجُّه جماعة الحوثي لاقتحام المدينة. فقد حافظ أبو بكر بن علي المشهور -الذي أسس جامعة الوسطية الشرعية للعلوم الإسلامية والإنسانية بحضرموت ورأس مركز العيدروس أحد أربطة الصوفية في عدن- على الحياد، حتَّى وفاته في 27 يوليو/ تموز 2022. وقد أقامت حكومة الإنقاذ الوطني التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء "أربعينيَّة" أشادت فيها بآثاره ومآثره ومواقفه (71).

وفي مدينة تريم التي تعد معقل الصوفية في محافظة حضرموت، التزم رموز الصوفية الصمت والحياد، بمَن فيهم الشيخ عُمر بن حفيظ، مؤسَّس دار المصطفى للدراسات الإسلامية.

من جهته، وقف الشيخ علي الجفري (72)، المدعوم إماراتيًّا (73)، من عدوان جماعة الحوثي على مركز "دمَّاج" بصعدة موقف الحياد، إذ رأى ما يحدث في دمَّاج "معركة سياسية"، ولم يرَ نصرة أيٍّ من الطرفين، وأن ما جرى توظيف من طرف السياسة المتنافسين على السلطة للانتماءات الدينية (74). كما أنَّه ظلَّ بعيدًا عن تأييد الحكومة الشرعية، داعيًّا إلى عدم الاقتتال، في وقت كانت تتوجَّه جماعة الحوثي نحو مناطق الجنوب!

إنَّ بقاء هذا الفصيل العريض من الصوفية على الحياد "يكشف عن قناعة غامضة توحى بعدم الاعتراف بشرعية الحكومة التي انقلبت عليها جماعة الحوثي" (75).

وفي حين أنَّ البعض يرى أنَّ دافع بعض رموز الصوفية للوقوف مع جماعة الحوثي الاشتراك في النسب "الهاشمي"، إلى حدِّ الانخراط مع جماعة الحوثي في حروبها وتبريرها، يرى آخرون أنَّ حالة الخصومة التي سادت بين التيار الصوفي وبين المكونات السنيَّة الأخرى كانت هي الدافع لهذا الانحياز.

إنَّ تجميد وعي النَّاس للمخاطر التي تتهدِّدهم من طرف الأنظمة المستبدَّة، أو الطوائف الباغية، أو المحتل الأجنبي، وتصوير النضال والمقاومة والجهاد باعتباره فتنة، وترسيخ الورع السلبي في ضمير المجتمعات بحيث تفقد الاستجابة لمتطلبات الواقع والظروف المحيطة بهم، من أفضل ما يخدم تلك الأطراف في حال النزاعات؛ إذ يثبُّط النَّاس عن مناصرة المتصدِّرين لمناهضة الأنظمة المستبدَّة والطوائف الباغية والمحتل الأجنبي. وهذا القدر من دور الصوفية هو ما يوظفه أولئك لتحقيق أجنداتهم ومطامعهم ومخططاتهم.

هيئات العلماء اليمنية

تشكَّلت في اليمن مجموعة من الجمعيات وروابط العلماء، انتسب إليها عدد من العلماء والمشايخ في سبيل تبني مواقف شرعية تجاه النوازل والأحداث والقضايا العامَّة. وقد تصدر المشهد ثلاثة كيانات، هي: جمعية علماء اليمن، وهيئة علماء اليمن، ورابطة علماء اليمن.

جمعية علماء اليمن، هي هيئة رسمية، تمثِّل مظلة لعلماء اليمن عموماً، لكن يغلب على أعضائها الشخصيات التقليدية. وقد جرى استغلال مواقف وبيانات هذه الجمعية في عدَّة محطات؛ إذ مثَّلت بياناتها في بعض مواقفها صوتاً للنظام الحاكم؛ ففي 2005، وتجاه ملف الحرب في صعدة، وفي حين وصف بدر الدين الحوثي الصراع المسلَّح الذي نشب بين أتباعه وبين القوَّات الحكومية، منذ 2004 وحتى 2005، "بالحرب المذهبية"، وأنَّها "حرب إبادة جماعية"، أصدرت حوزة "قم" بإيران، بياناً ندَّدت فيه بما أسمته "ممارسات السلطة اليمنية ضدَّ الشيعة"، مؤكِّدة أنَّ ما يجري هو "إبادة جماعية لشيعة أهل البيت"، كما أصدرت حوزة "النجف" بياناً مناصراً لجماعة الحوثي. وهذا بدوره دفع جمعية علماء اليمن إلى إصدار بيان، ردّاً على بياني حوزتي "قم" و"النجف"، نفت فيه أيَّ اضطهاد للزيدية والإمامية الاثني عشرية، وقالت: إنَّ الواقع الذي يعيش فيه أبناء اليمن قاطبة يقوم على ثوابت شرعية وقانونية ودستورية، لا فرق فيها بين مذهب ومذهب. ورأى بيان الجمعية -التي أغلب أعضائها من المراجع الزيدية- أنَّ التمرُّد المسلَّح في بعض مناطق صعدة "لا يعبر عن المذهب الزيدي"، واصفاً ما قام به حسين الحوثي بـ"الفتنة" التي "تسبَّبت في إزهاق الأرواح، وسفك الدماء، وإتلاف الأموال، وزعزعة الأمن والاستقرار"، وشدَّد

على أن الرئيس صالح أكد مراراً أن الدولة لا تستهدف مذهباً أو جماعة أو أسرة بعينها، وأنه ملتزم بحماية مصالح ومقدرات وأمن الأمة بأجمعها (76).

وفي شأن الاحتجاجات التي اندلعت في الجنوب، والإعلان عن تشكيلات مسلحة مطالبة بالانفصال، أصدرت جمعية علماء اليمن بياناً بهذا الشأن رأى أن الوحدة التي تمت في 1990 نعمة ربانية "يتطلب من الجميع رعايتها"، وأن "الحفاظ عليها واجب شرعي أمر الله سبحانه به"، ولا يجوز التفريط بها، وفي ظلها تحقق الكثير والعديد من "المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى التي عمقت التواصل ويسّرت التنقل"، في مجال المواصلات والاتصالات، والتعليم العام والجامعي، والصحة، والمياه والكهرباء، و"فتحت مجالات الاستثمار المتنوعة المحلية والأجنبية، وغير ذلك". وأضاف البيان "أن أي دعوة إلى عصبية أو مناطقية أو قبلية أو طائفية أو عنصرية كلها أمور تحرّمها الشريعة الإسلامية"، و"أن طاعة ولي الأمر الذي أمّن السبل وأشاع التسامح أمر واجب"، و"أن أي خروج على النظام الذي نظمته الدستور والقوانين المنبثقة من الشريعة الإسلامية يعدّ فتنه ومفسدة، لما يترتب عليه من سفك للدماء وإقلاق للأمن وإهدار للأموال". وناشد العلماء في بيانهم الدولة بكامل أجهزتها أن تقوم بما يجب عليها شرعاً وقانوناً (77).

وفي 2011، التقى صالح بعدد من علماء الجمعية مع طيف من العلماء والدعاة والمشايع، في جامع الصالح بالعاصمة صنعاء، داعياً إلى التحاكم إلى "كتاب الله"، الذي رفعه بيده أمام الحاضرين، والابتعاد عن الفتنة، مديناً موقف المعارضة السياسية والمحتجّين من الثوار في الساحات. وحاول "صالح" استمالة موقف العلماء إلى جانبه من خلال تقديم مقترحات كبادرة حسن نية (78). وقد صدر عن الاجتماع بيان دعا أطراف العمل السياسي إلى تحقيق التقارب والتفاهم، وبما يجنب الوطن الفتنة والاقتتال؛ ما يعني إصرار "صالح" على التمسك بالسلطة إلى الحد الذي قد يفضي بالأمر إلى القتال، وإن لم يصرّح البيان بذلك. وفي هذا لغة تهديد وتخويف في حال رفضت تلك الأطراف العودة عن مسار الثورة ضدّ نظام حكم لأكثر من ثلاثين سنة دون أيّ تحوّلات جوهرية في اليمن على مستوى السياسة والاقتصاد والأمن والتعليم والخدمات.

أمّا هيئة علماء اليمن فهي هيئة مستقلة، رأسها الشيخ عبد المجيد عزيز الزنداني، القيادي في جماعة "الإخوان المسلمين" والتجمّع اليمني للإصلاح. وهي تضمّ فضلاً

عن الشخصيات العلمائية في "الإصلاح" شخصيات علمائية من التيار السلفي. وكانت للهيئة مواقف مختلفة من قضايا عدّة. غير أنّ أبرز موقف لها يمكن أن يُقرأ في سياق توظيفه من طرف النظام الحاكم، موقف الهيئة من تلميح الإدارة الأميركية باحتمال غزو اليمن، وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. ومع تكرار هذا التوجّه من طرف الإدارة الأميركية، أصدرت هيئة علماء اليمن بياناً حذرت فيه من مغبة غزو اليمن، ومشيرة إلى أنّ أيّ توجّه كهذا سيقابل بإطلاق دعوة الجهاد. وقد وجد البيان -الذي وقّعه أكثر من 150 شخصية من علماء ودعاة اليمن- صدى في الإعلام الغربي، فقد نقلت صحيفتا "الجارديان" و"التايمز" عن البيان قوله: "إذا أصرّ أيّ بلد أجنبي على العدوان وغزو البلاد أو التدخل في شؤونها بشكل عسكري أو أمّني فإنّ الجهاد وقاتل المعتدين يصبح فرضاً على أبنائنا المسلمين" (79). وقد أتى هذا البيان رغم حالة التقييد والتضييق والتهميش التي فرضها نظام صالح، بعد 2001، على التيار الإسلامي، لكنّه مثّل موقفاً داعماً للنظام في ظلّ الضغوط الغربية -بزعمه الولايات المتحدة الأميركية- عليه بشأن إتاحة اليمن لقيام قواعد عسكرية.

وعقب تقارب التجمّع اليمني للإصلاح مع أحزاب يمنية معارضة أخرى، وتشكيل اللقاء المشترك، أكبر تحالف معارض لنظام صالح، أعلن في منتصف 2008 عن تشكيل "هيئة الفضيلة"، وهي كيان مجتمعي دعوي هدف للقيام بواجب "الحسبة" كما هو مقررّ في الفقه الإسلامي، حفاظاً على هويّة ودين وأخلاق المجتمع اليمني. ورغم السياقات الظرفية التي فرضت هذا التوجّه على الساحة المجتمعية، إلا أنّ البعض رأى في الإعلان عن هذه الهيئة في ذلك التوقيت توظيفاً سياسياً، حيث اعتقد الكاتب والباحث اليمني، زايد جابر، أنّ "ظهور هيئة الفضيلة في هذا التوقيت بالذات يأتي كمحصلة للتحالف بين السلطة والتيار السلفي، وذلك لتحقيق عدّة أهداف"، أهمّها: "خلط الأوراق السياسية على أحزاب اللقاء المشترك المعارض، ومحاولة تفكيك العلاقة بين "الإصلاح" وبقية أحزاب المشترك، أو نقل الصراع إلى داخل "الإصلاح" نفسه"، و"مواجهة (الإصلاح) في الانتخابات القادمة، وذلك بتخويف الناس من هذه الهيئة واحتمالات وصول "الإصلاح" إلى السلطة"، و"مواجهة الحراك الجنوبي والتمرد في صعدة تحت مبرّر محاربة الدعوات الانفصالية وأفكار التشيع" (88).

تُعلن رابطة علماء اليمن عن نفسها بأنها كيان مستقل، وهي تضم في عضويتها عددًا من المرجعيات الزيدية والصوفية، وهو ما جعلها تستمر في أداء أعمالها في صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين في الشمال (81)، دون تهديد أو إعاقة. وقد أسهمت الرابطة في إصدار بيانات إدانة ضد "التحالف العربي" باعتبار أن ما يقوم به "عدوان" ضد اليمن وشعبه، مع إضفاء الشرعية في مقابل ذلك على سلطة الانقلاب التي تشكّلت في صنعاء عقب 21 سبتمبر/أيلول 2014، بتمرد جماعة الحوثيين وإسقاطها للدولة.

وقد باركت الرابطة ما ورد في خطاب زعيم جماعة الحوثيين، عبد الملك الحوثي، بمناسبة العيد التاسع لما تطلق عليه الجماعة "ثورة 21 سبتمبر"، واصفة إياه -في بيانها- بأنه "قائد الثورة"، وواصفة انقلاب 21 سبتمبر بـ"ثورة"، ودعت أبناء الشعب اليمني إلى الالتفاف حول "هذا القائد الهمام والقيادة السياسية، والخروج الحاشد والمشرّف في الثاني عشر من ربيع الأول بما يليق بإيمان وتاريخ الشعب اليمني، ونصرة لله ولكتابه ولرسوله واستجابة للقيادة المباركة" (82). ومن ثمّ فرابطة علماء اليمن تحلّ اليوم محلّ جمعية علماء اليمن بالنسبة للنظام السابق بالأمس، في سبيل إسناد ما يقوم به الحوثيون من أعمال برؤية شرعية مذهبية ودينية.

هكذا نجد أنّ حالة الاستقطاب والتوظيف امتدّت إلى كيانات العلماء المختلفة، الرسمية والمستقلة، في سبيل استغلال الخطاب الديني لها ومواقفها العملية لأجندات سياسية في حالات معيّنة.

خاتمة

بناء على ما سبق، يمكن القول: إن الساحة اليمنية التي شهدت نزاعات سياسية عدّة، على صعيد الداخل وعلى صعيد التدخّل الخارجي، دفعت الفاعلين السياسيين إلى توظيف الجماعات الدينية لتحقيق أجنداتهم الخاصّة، باعتبارها الحلقة الأضعف والطرف الأقلّ حيلة. كما يمكن القول: إنّ هذه الجماعات الدينية انخرطت -بصورة أو بأخرى- في تلك النزاعات تحت ذرائع مختلفة؛ وعليه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. أن الرئيس صالح وظّف جماعة "الإخوان المسلمين" في القضاء على قوى اليسار الاشتراكي، في مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وأن الجماعة رأت في ذلك التوظيف فرصة للقضاء على قوى اليسار باعتبارها مهدّداً للدين وهوية المجتمع الثقافية والأخلاقية؛ وحقّقت مكاسب خاصّة لها نتيجة لهذا التخدام.
2. أن النظام السعودي وظّف تيار "المداخلة" و"الجامية"، في التيّار السلفي، لمهاجمة الديمقراطية والتعددية السياسية والتحرّيز ضدّ "التجمّع اليمني للإصلاح"، لتكريس رؤية مضادّة لفكرة "الإسلام السياسي" الذي يطرح رؤية للحكم خارج الإطار "الملكي".
3. أن النظام السعودي وظّف تيار "المداخلة" و"الجامية"، في التيّار السلفي، في الصراع الجاري في اليمن منذ 26 مارس/ آذار 2015 بهدف إزاحة تيّار "الإسلام السياسي" وإضعاف وجوده السياسي والعسكري والاجتماعي.
4. أن "تنظيم القاعدة" خضع لتوظيف الرئيس "صالح" لأغراض عدّة، ضدّ الاشتراكيين المناوئين له، ولصالح ابتزاز الإقليم، ولصالح ردع مطامع القوى الغربية في نيل وجود عسكري لهم في اليمن، وضدّ تحقيق ثورة 11 فبراير/ شباط 2011 لأهدافها وغاياتها. وبالتالي كان التنظيم أداة في عدّة نزاعات وصراعات.
5. أن جماعة الحوثيين وظّفت من قبل الرئيس "صالح" ضدّ خصومه، ومن قبل دول الجوار ضدّ "الإسلام السياسي"، ومن طرف النظام الإيراني لتعزيز نفوذه وتحالفاته في المنطقة، وهو ما جعلها في حالة صراع منذ بروزها في 2003.
6. أن الرئيس صالح عمل على توظيف التيّار الصوفي في إطار تعزيز نفوذه ضدّ خصومه السياسيين، كما جرى توظيف موقفهم المحايد (سلبياً) من قبل دولة الإمارات لصرف الناس عن تأييد الحكومة الشرعية ودفع الجماعات المتمرّدة إحقاقاً للقيم والمبادئ والحقوق العادلة.

المراجع

(1) مجموعة مؤلفين، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت- لبنان، ط، 2013، ص 1540.

(2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط، 1968، ج 9/358.

(3) انظر:

- مشاريع العمل الإسلامي ومشكلة التوظيف السياسي، مجلة البيان، العدد (341)، محرّم 1437هـ/ أكتوبر/ تشرين الأول-نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/BmnVIPkH>

- ياسين بن علي، مفهوم التوظيف السياسي، جريدة التحرير، 6 يناير/ كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/eqXvZzy7>

(4) عمر عبد الله محمد الكروش، التوظيف السياسي لمبادئ حقوق الإنسان (-1991 2003).. الولايات المتحدة الأمريكية- دراسة حالة، جامعة الشرق الأوسط، عمّان-الأردن، دراسة ماجستير، مارس/ آذار 2018، ص 61، (تاريخ الدخول: 28 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/mGWpB6MD>

(5) د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، دار الكتب العربية، القاهرة- مصر، د. ط./ د. ت.: ص 105.

(6) لمزيد فائدة، انظر: د. لؤي صيوح ود. طه حاج طه ولؤي أبو حسين، التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الإنساني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (6)، 2018، ص 223.

(7) لمزيد فائدة، انظر: د. بان غانم أحمد الصائغ، سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية (-1914 1839).. دراسة تاريخية، كلية العلوم السياسية- جامعة الموصل، مجلة التربية والعلوم، العدد (5)، المجلد (19)، 2012، (تاريخ الدخول: 22 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/ql4S8x27>

(8) لمزيد فائدة، انظر: م. د. زينة حارث جرجيس، أثر الاحتلال البريطاني في ظهور القاديانية في الهند (-1908 1888)، مجلة الأستاذ، كلية التربية- جامعة بغداد، العدد (224)، المجلد (2)، 2018، ص-300 285، (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/SWyR2TVy>

(9) انظر: وزير تركي يتهم أميركا بالوقوف وراء انقلاب 2016 الفاشل، رويترز، 4 فبراير/ شباط 2021، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/MsTASgYe>

(10) د. ناصر محمد الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن من التحالف إلى التنافس، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء- اليمن، ط 1، ص 116، نقلاً عن كتاب: مصرع الابتسامة، ص 42.

(11) يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى كتاب: مصرع الابتسامة.. سقوط مشروع الدولة الإسلامية في اليمن (-1948 1938)، حميد أحمد شحرة، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء- اليمن، ط 1، 1998.

(12) انظر في هذا الشأن كتاب: مصرع الابتسامة، مرجع سابق.

(13) يروي الإعلامي أنور العنسي عن المشير عبد الله السلال قوله له إنه لم يتمكن من "كبح جماح صغار الضباط المتأثرين بجمال عبد الناصر، خصوصاً بعدما وعدوه بتنصيبه رئيساً للجمهورية إذا سلمهم مفاتيح قصر السلاح، وهو ما فعله تماماً ليلة 26 سبتمبر 1962". انظر: أنور العنسي، عبد الله السلال: الرئيس اليمني الذي أعاد طائرته الرئاسية وأوسمته بعد عزله وهو في الخارج، بي. بي. سي، في: 30 سبتمبر/ أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 9 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/D64dyt3o>

(14) "تولّى المقدم إبراهيم الحمدي رئاسة الجمهورية عقب الانقلاب على الإيراني، وأعلن تعليق العمل بالدستور، وشكّل مجلس القيادة العامة للقوّات المسلّحة من سبعة أعضاء لحكم البلاد. عزّز مجلس القيادة (المجلس الرئاسي) دور الجيش في السياسة اليمنية". انظر: ميساء شجاع الدين، المجالس الرئاسية في اليمن: استكشاف المحاولات السابقة لتقاسم السلطة والإمكانات من أجل المستقبل، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 12 مايو/ أيار 2021، (تاريخ الدخول: 17 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/u8RYoGu7>

(15) انظر: محمد الغباري، الرؤى المتضادة.. سنوات الصراع في اليمن، مؤسّسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة- مصر، ط 1/ 2021م: ص 36، 37.

- (16) انظر: الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن، مرجع سابق، ص 179.
- (17) كانت هي لافتة اليسار في الشمال، والمدعوم من قبل نظام اليسار الحاكم في الجنوب.
- (18) تأسس في 1982، من 309 أعضاء.
- (19) انظر كلام عبد الباري طاهر بهذا الشأن في: الغباري الرؤى المتضادة، مرجع سابق: ص34.
- (20) انظر: عبد القوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن.. دراسة في الفكر والممارسة (التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط 1، 2014، ص 93.
- (21) الطويل، الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن، مرجع سابق: ص86 و87.
- (22) في مقابلة له على قناة الجزيرة الفضائية، برنامج "بلا حدود"، أُجريت في 13 سبتمبر/أيلول 2006، (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/ph7VvZq0>
- (23) انظر: حوار محمد علي [الصحيح عبد الله] اليدومي مع برنامج "بلاد حدود"، قناة الجزيرة، في: 7 مارس/آذار 2001، (تاريخ الدخول: 19 ديسمبر/كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/FYxQ6zmk>
- (24) انظر: المرجع السابق نفسه.
- (25) انظر: ردّاد السلامي، هل قدر "الإخوان" أن يكونوا "كروتاً" سياسية؟، القدس العربي، 11 أبريل/نيسان 2009، (تاريخ الدخول: 4 يناير/كانون الثاني 2023)، <https://2u.pw/xhcCP7R>
- (26) ينظر في شأن الشيخ مقبل الوادعي كتاب "الشيخ مقبل الوادعي.. آراؤه العلمية الدعوية (دراسة ونقد)"، لمحمد بن موسى العامري، د. ن.، ط 1995؛ وكذلك حديث الباحث الفرنسي "فرانسوا بورغا"، عنه في كتابه: الإسلام السياسي في زمن القاعدة، ترجمة سحر سعيد، الصادر عن قدمس للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط1/2006، تحت عنوان: "خفايا مسار أيديولوجي: سلفي يمني بين الراديكالية «الدينية» والاستراتيجية الاجتماعية": ص-39 46.
- (27) هذا الكلام كان منشوراً عبر شريط صوتي "كاسيت"، لإحدى محاضراته، ثم طبع في كتابه "المخرج من الفتنة"، لكنّه حُذف من الكتاب بطلب "الوادعي" نفسه، عقب استقبال النظام السعودي له لعلاج آخر عمره، وقبل وفاته بفترة قصيرة جداً. فهو مثبت في الطباعات الأولى للكتاب. ومن كان يعرف الوادعي ومواقفه من النظام السعودي في تسعينات القرن العشرين يعرف هذا الأمر.

وقد عُرض على الوادعي حذف كلامه عن النظام السعودي مقابل استمرار الدعم، وكان يرفض ذلك: فهو يقول: "بعض الأفاضل من السعوديين كان يساعد الدعوة بالمال الكثير.. فلمَّا خرج كتاب (المخرج من الفتنة) و(السيوف الباترة) جاءني رسالته القاسية؛ رسالة خطيئة يقول: أنت تتكلَّم في الحكومة السعودية، كنت أظنُّ أنَّ لك عقلًا. ثمَّ رسالة شفهيَّة: إذا لم تشطب الكلام في (المخرج) و(السيوف الباترة) فسنتقطع عنك المساعدة؟! فقلت له: بعيد.. بعيد أن أشطب الكلام من (السيوف الباترة) ومن (المخرج من الفتنة) إلَّا إذا كان فيها شيء يخالف الكتاب والسنة أو يخالف الواقع". انظر كتابه: غارة الأشرطة: ص 288.

(28) يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى كتاب "تنظيم القاعدة.. النشأة- الخلفية الفكرية- الامتداد"، سعيد علي الجمحي، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ط 1، 2008.

(29) وهو موقف كان حاضرًا أيضًا داخل جماعة "الإخوان" في اليمن، نظريًا، بادئ الأمر، وبقوَّة، خصوصًا في المرجعيَّات العلمية والدعوية.

(30) انظر كمثال كتاب "حكم المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية"، لمحمَّد عبد القادر أبو فارس، عمَّان- الأردن، 1991.

(31) انظر لمزيد فائدة كتاب "الجامية في الميزان.. دراسة موضوعية نقدية"، مشاري سعيد المطرفي، دار النور المبين، ط 1، 2019، (تاريخ الدخول: 15 ديسمبر/ كانون الأوَّل 2023)، <https://2u.pw/9ZDOXl8>

(32) كتب يحيى بن علي الحجوري، القائم على مركز دماج عقب وفاة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، رسالة بعنوان: "لماذا جُلَّ الشعب اليمني يُحبُّ الرئيس علي عبد الله صالح وفقه الله؟"، ونشرها موقع مأرب برس، في: 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، فيها ثناء بالغ للرئيس "صالح" وذمُّ لمعارضيه بوصفهم بغاة وقتلة يسفكون الدماء ومفسدون في الأرض، (تاريخ الدخول: 27 ديسمبر/ كانون الأوَّل 2023)، <https://2u.pw/VHT7XVzW>

(33) يقول الباحث في الشؤون اليمنية، "الوران بونيفوي": "من الواضح أنَّ تغيُّرًا على مستوى الأجيال قد حدث. ما أريد قوله هو أنَّ لدينا الآن موجة ثالثة من السلفيين، بعد الآباء المؤسِّسين الذين يعبِّر عنهم بمقبل الوادعي، حتَّى وفاته في عام 2001. فقد وقع الجيل الذي أتى بعدهم في خلافات لا تنتهي أدَّت إلى تشظيِّ الحركة السلفية في قضايا مرتبطة بالتَّأسيس. الموجة الثالثة يجسدها رجال ذوو مؤهَّلات مكتسبة في ساحة المعركة، وهم أقلُّ اهتمامًا بالنقاء الأيديولوجي

والديني، ويتقبَّلون بشكل واضح أن يتمَّ استخدامهم كأداة من قبل القوى الإقليمية". انظر: خمسة أسئلة عن الجماعات السلفية في اليمن، المركز اليمني للسياسات، فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 13 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/Iou8MZf>

(34) من ذلك "ألوية العمالة"، وهي قوَّات تشكَّلت بدعم من دولتي "التحالف العربي"، السعودية والإمارات، وهي تضمُّ أكثر من خمسة ألوية عسكرية، بقوة بشرية تتجاوز (12) ألف مقاتل، ينتمي معظمهم إلى التيار السلفي، ويمثِّل أبناء المحافظات الجنوبية أكثر من 85٪ من بنية الألوية الأساسية، بينما يمثِّل أبناء المحافظات الشمالية 15٪. وهي تشكيلات لم تندمج ضمن وزارة الدفاع، مثلها في ذلك مثل قوَّات "المجلس الانتقالي الجنوبي" و"المقاومة الوطنية" التابعة للعميد طارق صالح.

(35) من أبرز التشكيلات العسكرية المحسوبة على السلفيين اليوم، والتي نشأت بدعم من دولتي "التحالف العربي"، السعودية والإمارات، "ألوية العمالة" المنتشرة في بعض المحافظات الجنوبية والساحل الغربي، و"كتائب أبي العباس" في محافظة تعز، عدا عن بعض الفصائل في "قوَّات النخبة" و"قوَّات الأحزمة الأمنية"، وأخرى ترابط على الحدود الجنوبية السعودية للدفاع عنها، وأخيراً "قوَّات درع الوطن". انظر: عبد السلام قائد، عسكرة الدين.. لماذا تجند الإمارات والسعودية الجماعات السلفية في اليمن؟، قناة بلقيس، 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/icUWM4R>

(36) انظر: غضب إماراتي على إطاحة الرجل القوي في عدن.. لهذه الأسباب قرَّر هادي عزل هانسي بن بريك، صحيفة إيلاف الإلكترونية، 30 أبريل/ نيسان 2017، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/UkV0If9Q>

(37) انظر: هاني بن بريك يروج للتطبيع مع إسرائيل، عربي 21، 23 يونيو/ حزيران 2020، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/UJyDWz0>

(38) يذكر الكاتب أنه عقب نجاح الثورة زار اليمن عدد من الباحثين الغربيين، لاستجلاء آراء السلفيين باختلاف مكوّناتهم حول السياسة والمشاركة السياسية، تحت لافتة الدراسات الجامعية والبحوث؛ فقد مثَّلت مصر حالة مخيفة للغرب بصعود التيار الإسلامي وسيادته للمشهد، فكان اليمن مؤهلاً لهذا المسار أيضاً. وكان الكاتب قد التقى بأحد الباحثين واستشفَّ أنَّ الحوارات التي تجرى هي حوارات استخباراتيَّة أكثر منها أكاديمية، فالغرب كان يتخوَّف من مآلات الأحداث في المنطقة.

(39) عبد الولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية.. ألف ساعة حرب، د.ن.، ط3، 1995، ص 198. ويمكن الرجوع أيضًا لكتاب: خير الله خير الله، حرائق اليمن شهادات من الداخل.. من انهيار دولة الجنوب إلى انهيار الدولة، دار العرب للنشر والتوزيع والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 2016.

(40) محمد أحمد علي المخلافي، قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية، الجزء الثاني، الحرب الدائمة ومشروع بناء الدولة، دار عناوين بوكس، القاهرة- مصر، ط1، 2021، ص 27.

(41) شهدت تلك الفترة قيام فرع التنظيم باليمن باستهداف المدمرة الأميركية (USS Cole)، في المياه الإقليمية، مقابل ساحل مدينة عدن؛ كما بارك فرع التنظيم باليمن هجمات أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001.

(42) تبني في تلك المرحلة عدّة عمليّات ضدّ القوّات الحكوميّة، وشخصيّات مسؤولّة، وقاد حركة واسعة من تأطير الشّباب وتجنيدهم، ومثّل قلّقا إقليميّاً ودوليّاً.

(43) هذا بالرغم من ظهور زعمي التنظيم، "أسامة بن لادن" ومساعد "أيمن الظواهري"، في مقطع مرئي، مؤيّدن الثّورات الشّعبية، عام 2011، وداعين للالتحام مع الشّارع العربي والوقوف مع مطالبه.

(44) "مخبر القاعدة" يكشف علاقة علي صالح بالتنظيم، الجزيرة نت، 4 يونيو/حزيران 2015، تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2024م، <https://2u.pw/HmbevF9>

وقد علمت صحيفة "القدس العربي" اللندنية، من مصدر دبلوماسي، أنّ الحكومة اليمنية بدأت بتحريك ملفّ قانوني دولي ضدّ "صالح" وأسرتّه، وطلبت من الشرطة الدولية (إنتربول) توجيه مذكرة توقيف في حقّ نجل شقيق "صالح" العميد، عمار محمّد عبدالله صالح، وكيل جهاز الأمن القومي سابقاً، والذي أقاله الرئيس "هادي" من منصبه الراهن، وعيّنه ملحقاً عسكرياً في إثيوبيا، وإحالاته للمحاكمة جرّاء انكشاف دوره في العمل مع عناصر "القاعدة" في اليمن، وتقديره الدعم المادي والمعلوماتي واللوجستي والمواد المتفجّرة لعناصر التنظيم، لتنفيذ عملياتهم الإرهابية ضدّ أهداف غربيّة في الأراضي اليمنية. وذكر مصدر دبلوماسي أنّ "عمّار" غادر إثيوبيا قبيل بثّ فيلم "مخبر القاعدة" بساعات، تفادياً لاعتقاله فيها، مع إعلان إقالته من منصبه الدبلوماسي؛ حيث توجّه إلى دولة الإمارات. انظر: اليمن: الكشف عن إدارة صالح لتنظيم القاعدة سيسهم في القضاء على مستقبله السياسي، القدس العربي، 13 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 2 يناير/كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/vhOx5K2>

(45) كما هي الحال مع مدينة عزّان في شبوة.

(46) بحسب شهادات استمع لها الكاتب، ولقاءات مع شخصيّات كان لها صلة بـ"تنظيم القاعدة"، خلال عام 2012 و2013.

(47) علي عبد الله صالح والقاعدة.. تحالف الشيطان، سكاي نيوز عربية، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/hFXnfWA>

(48) جرى تهريب المتّهمين في حادثة المدمّرة الأميركية "يو. إس. إس. كول"، من سجن الأمن السياسي بعدن، ثمّ من سجن الأمن السياسي بصنعاء، وذلك في 3 فبراير/ شباط 2006، من خلال حفر أنفاق تحت الأرض. وكان (13) فرداً من الفارّين الثلاثة والعشرين من المتّهمين في حادثة تفجير المدمّرة الأميركية "كول"، وناقلة النفط الفرنسية "ليمبيرج". والمفارقة أنّ من بين الفارين "جمال البدوي" المتّهم الثاني في القضية، وهو نفسه الذي قاد عملية الهروب السابقة، لمتّهمي "كول"، من سجن عدن بعد أن حفر هو وثمانية من رفاقه نفقاً تحت الأرض. وكانت المحكمة الابتدائية قد حكمت عليه بالإعدام، لكنّ محكمة الاستئناف خفّفت الحكم إلى السجن (15) عاماً. انظر: القصة الكاملة لهروب 23 متّهماً من القاعدة من سجنهم في اليمن، العربية نت، 11 فبراير/ شباط 2006، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024م)، <https://2u.pw/GVnCNCVC>

(49) كشف أيمن دين، العضو السابق في تنظيم "القاعدة"، في حوار خاص لوكالة "سبوتنيك"، عن علاقة الرئيس الأسبق، علي عبد الله صالح، و"تنظيم القاعدة"؛ وذكر أنّ "صالح" كان يطلب من "القاعدة" زيادة العمليات الإرهابية في بلاده من أجل الحصول على المزيد من الأموال لمكافحة الإرهاب في اليمن؛ حيث كانت الولايات المتحدة رصدت ميزانية ضخمة لمكافحة الإرهاب في اليمن. انظر: عضو سابق في "القاعدة" يكشف سر التعاون بين الرئيس اليمني السابق والتنظيم، وكالة سبوتنيك عربية، 21 سبتمبر/ أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/nt1EQXQ>

(50) وفي المقابل، هناك من يقول: إنّ "تنظيم القاعدة" استُخدم كورقة إقليمية ضدّ استقرار اليمن وأمنه، وترحيل أزمة المجاهدين "الأفغان العرب" لليمن لتظلّ محلّ استقطاب لهم، ما يخفّف الضغوط الأمنية على دول الإقليم.

(51) انظر: نوال المقحفي، تحقيق لبي بي سي يكشف أن الإمارات العربية المتحدة مؤلّت اغتيالات سياسية في اليمن، بي. بي. سي. عربي، 23 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 26 يناير/ كانون الثاني 2024) <https://2u.pw/itp1os9>

(52) انظر: تغريدة الناشط الجنوبي عادل الحسني، (تاريخ الدخول: 26 يناير/ كانون الثاني 2024)،

<https://2u.pw/KuHFiuxV>

(53) ميليشيا الحوثي تقر بإطلاق سراح عناصر إرهابية من "القاعدة"، العربية نت، 20 فبراير/ شباط

2023، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/wVHMkr4>

(54) انظر: مسلحو القاعدة في اليمن "على جبهة واحدة مع التحالف السعودي" في معركة ضد

الحوثيين، بي. بي. سي. عربي، 22 فبراير/ شباط 2016، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني

2024) <https://2u.pw/Z9IguHNU>

(55) انظر: رئيس الجمهورية: لا توجّه ضدّ المذهب الزيدي والفتنة يجب القضاء عليها، المؤتمر

نت، 3 يوليو/ تموز 2004، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/>

LlRqhMd2

(56) جمانة فرحات، الجيش اليمني متورّط في تسليح أتباع الحوثي، صحيفة الأخبار اللبنانية،

18 أبريل/ نيسان 2011، (تاريخ الدخول: 28 ديسمبر/ كانون الأوّل 2023)، <https://2u.pw/>

pw/3O7sOLa1

(57) يمكن الرجوع إلى شهادة عضو مجلس النواب اليمني وعضو المؤتمر الشعبي العام وأحد

مشايخ صعدة، عثمان مجلي، حول الموضوع في برنامج بلا حدود على قناة الجزيرة. انظر: حقيقة

استخدام الرئيس اليمني للحوثيين لمواجهة الإخوان المسلمين في اليمن مع عثمان مجلي، قناة

الجزيرة، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 22 ديسمبر/ كانون الأوّل 2023)،

<https://2u.pw/oOkSJFiN>

(58) انظر في هذا الشأن: ناصر محمد ناصر، الصراع مع الحوثيين.. جذور المشكل وآفاق الحل،

مركز الجزيرة للدراسات، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، (تاريخ الدخول: 27 ديسمبر/ كانون

الأوّل 2023)، <https://2u.pw/xXiASin1>

وكذلك: العربي صديقي، الابن سرّ أبيه.. الجمهورية اليمنية السلالية في مصر وليبيا واليمن، مؤسسة

كارنيغي للسلام الدولي، نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني

2024)، <https://2u.pw/IdB56Ez5>

(59) انظر: منير الماوري، تقرير دولي يكشف علاقات صالح مع "القاعدة" والحوثيين، العربي

الجديد، 25 أبريل/ نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/>

pw/j1EggO2

(60) أثبتت التسجيلات المسرّبة، واللقاءات التي كانت تظهر لوسائل الإعلام عبر صور مبعوثين بين الطرفين، ثمّ التحالف الذي دفع الطرفين للاشتراك في حكومة واحدة عام 2016، والإعلان عن تحالفها الخفي، أنّ "صالح" وظّف جماعة الحوثي في أجنذاته، وأنّ الجماعة في المقابل استغلّت أحقاد "صالح" لتسلّق عليها نحو السلطة والنفوذ، لينتهي الأمر به قتيلاً على يد الجماعة في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

(61) انظر في هذا الشأن: أمل العالم، العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل/ نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 5 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/KzOju0yQ>

(62) عاد وكرّر هذا التصريح على قناة "الحوار"، في 16 أغسطس/ آب 2016، موضحاً أنّ المقصود بالدولة الخليجية الإمارات العربية المتّحدة، (تاريخ الدخول: 27 ديسمبر/ كانون الأوّل 2023)، <https://2u.pw/sihKGbQD>

(63) انظر على سبيل المثال: محلل عسكري: عملية البيضاء تعكس التخادم الحوثي مع الأميركيين، الموقع بوست، 29 يناير/ كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/s2VcV7yR>

(64) انظر: هل تعاون الحوثيون مع أميركا؟، موقع عدن الغد، 30 يناير/ كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 7 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/CTs4KvnE>

(65) كان توجه هذا التنظيم (الذي شكّل النواة الأولى لجماعة الحوثي لاحقاً) ثقافياً إحيائياً في الوسط الزيدي، وبأهداف محلّية خالية من الشعارات والأفكار والأجنذات الخارجية. وقد تأسّس هذا التنظيم على يد المرجع الزيدي صلاح فليّة ومحمّد عزّان وعبد الكريم جذبان وآخرين. انظر: محمد يحيى عزّان.. تنظيم الشباب المؤمن باليمن، برنامج لقاء اليوم- قناة الجزيرة، 10 أبريل/ نيسان 2007، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/ كانون الأوّل 2023)، <https://2u.pw/WFqJ5XG>؛ وكذلك: محمّد جميح، الحركة الحوثية في اليمن من "الشباب المؤمن" إلى "أنصار الله"، عربي 21، 10 سبتمبر/ أيلول 2019، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/JLq7Bil>

(66) انظر في هذا الشأن كتاب: إيران والحوثيون.. مراجع ومواجه، لأحمد أمين الشجاع، مجلة البيان- مركز البحوث والدراسات، الرياض- السعودية، ط1، 1434هـ 2013.

(67) هذه الأمور استحقاقات طبيعية يفترض نيلها بموجب الدستور ومن خلال إعمال القوانين التي تقف على حدّ سواء من جميع المواطنين والأطراف، غير أنّ "صالح" كان يقدّم هذه الأمور كمحاولة للاستقطاب والتوظيف.

(68) انظر: الصوفية في اليمن.. الفكر والواقع، منتدى مجال، ديسمبر/ كانون الأول 2021: ص28،
(تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/8Ihc1Us>

(69) السيد عبد الملك الحوثي يعزي في وفاة السيد المجاهد العلامة سهل بن عقيل، قناة المنار، 13 فبراير/ شباط 2021، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/KLGLGGx>

(70) انظر: كربلاء العصر.. الجريمة الشاهدة على طغاة الزمان وأدواتهم المارقة، موقع "أنصار الله"، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/77hNRX7T>

(71) انظر: إحياء أربعينية العلامة أبو بكر المشهور في العاصمة صنعاء، موقع "أنصار الله"، 12 سبتمبر/ أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/M2nviy1v>

(72) وهو ابن السياسي اليمني، عبد الرحمن الجفري، رئيس حزب "رابطة أبناء اليمن"، وهو حزب مدعوم سعوديًّا وكان داعمًا لانفصال الجنوب.

(73) سعت الإمارات من خلال إمكانياتها المالية لتأسيس قوى فكرية وثقافية ناعمة تعمل على إفراغ الإسلام من بعده السياسي لتحويله إلى شعائر وطقوس تعبدية على الهامش من التأثير في الواقع، وذلك في حربها ضدّ ما تطلق عليه "الإسلام السياسي". وقد اختارت الإمارات التوجّه الصوفي ليكون واجهة للعمل من خلاله في هذا التوجّه. لهذا أنشأت ودعمت عددًا من المؤسسات التي أوكلت إدارتها لرموز صوفية، وأتاحت لها العمل على مستوى عالمي. من هذه المؤسسات مؤسّسة "طابة"، و"مجلس حكماء المسلمين"، و"منتدى تعزيز السلم"، وجميعها مؤسسات تقع مقرّاتها الدائمة في الإمارات وتحظى بعناية شخصيّة من حاكم الإمارات.

(74) رأي الحبيب علي الجفري في الحرب بين السنة والشيعة الحوثيين في اليمن، مقطع متوافر على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 27 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/xzcUthup>

(75) أمجد خشافه، صوفية اليمن بين الحياد والتناغم مع الحوثيين، مجلة البيان، الرياض - السعودية، 24 مارس/ آذار 2016، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/W26C4iP8>

(76) حرب بيانات بين علماء اليمن ومراجع شيعية في إيران والعراق، الجزيرة نت، 8 مايو/ أيار 2005، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/LAWrBvF>

(77) علماء اليمن: الوحدة نعمة والحفاظ عليها واجب شرعي على كل أبناء اليمن، المؤتمر نت، 30 أبريل/ نيسان 2009، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/K1EJcXvc>

(78) انظر: لدى لقاءه أمس أصحاب الفضيلة بجمعية علماء اليمن.. الرئيس: لكل مشكلة حل ونحن مستعدون للرحيل لكن ليس عن طريق الفوضى، أخبار اليوم، 1 مارس/ آذار 2011، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/PK5yZgLI>

(79) رابطة علماء اليمن تدعو لـ"الجهاد" إذا تدخل الأجنبي، بي. بي. سي. عربي، 15 يناير/ كانون الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/bHLPfP0J>

(80) انظر: عبد الكريم هائل، هيئة الفضيلة في اليمن.. بين الديني والسياسي والحقوق، سويس إنفو، 22 يوليو/ تموز 2008، (تاريخ الدخول: 6 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/HftXgu8>

(81) انظر: موقع رابطة علماء اليمن، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/WDMR05Sn>

(82) رابطة علماء اليمن تبارك ما ورد في خطاب قائد الثورة، وكالة سبأ (الخاضعة لجماعة الحوثيين)، 22 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 4 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/0dWZcW4d>

أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأميركية-السعودية منذ العام 2021

The Impact of Regional Changes on Saudi-American Relations since 2021

* Zaid Ahmed Baidar – زيد أحمد بيدر

** Arshad Adil Rashid – أرشد عادل راشد

ملخص

تسلط الدراسة الضوء على أبرز القضايا والأزمات الإقليمية وطريقة تفاعل الولايات المتحدة الأميركية معها وانعكاس ذلك على العلاقات الأميركية-السعودية، لاسيما الحرب اليمنية ومقتل جمال خاشقجي والأزمة السورية والليبية وتصاعد نفوذ إيران وبرنامجه النووي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الطريقة الأميركية في التعامل مع القضايا والأزمات الإقليمية هي التي دفعت السعودية إلى تبني توجهات جديدة في سياستها الخارجية تقوم على إيجاد وسائل وأدوات جديدة لمواجهة التحديات والأزمات التي تواجهها المنطقة بعيداً عن الحلول الأميركية التي لم تجلب للمنطقة سوى الدمار والفوضى؛ إذ خلق تدخلها في المنطقة أزمات جديدة وأسهمت بطريقة تفاعلها في تفاقم أزمات قائمة، وهذا ما جعل السعودية تتجه نحو تعزيز العلاقات مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية وزيادة مستوى التنسيق والتعاون معها من أجل حل الأزمات التي تواجهها المنطقة، وكذلك من أجل أن تنأى بنفسها عن سياسة المحاور والاستقطابات الدولية والإقليمية

كلمات مفتاحية: المتغيرات الإقليمية، العلاقات الأميركية-السعودية، توجهات السياسة الخارجية

Abstract

This study sheds light on the most prominent regional issues and crises – such as the Yemeni war, the killing of Jamal Khashoggi, the Syrian and Libyan crises and the increasing influence of Iran and its nuclear programme – and

* د. زيد أحمد بيدر، وزارة التربية العراقية-المديرية العامة لتربية صلاح الدين.

Dr. Zaid Ahmed Baidar, General Directorate of Education in Salah al-Din Governorate, Iraqi Ministry of Education

** أرشد عادل راشد، أستاذ جامعي في وزارة التعليم العالي العراقية-الجامعة التقنية الشمالية-المعهد التقني- الموصل

Arshad Adel Rashid, Professor at the Iraqi Ministry of Higher Education - Northern Technical University - Technical Institute – Mosul.

the way the United States interacts with them as well as the repercussions on US-Saudi relations. The study finds that the American approach to dealing with regional issues and crises has prompted Saudi Arabia to adopt new orientations in its foreign policy, focusing on finding new means and tools to confront the challenges and crises facing the region devoid of the American solutions that have only brought destruction and chaos to the region. Indeed, the United States' intervention in the region has created new crises and exacerbated existing ones, prompting Saudi Arabia to strengthen its relations with various international and regional parties and strengthen its coordination and cooperation with them to address the crises facing the region. Additionally, Saudi Arabia seeks to distance itself from policies of axes and international and regional polarization.

Keywords: regional crises, Saudi-American relations, foreign policy trends.

مقدمة

تتأثر العلاقات بين الدول بما يجري من متغيرات إقليمية أو دولية، وقد يختلف هذا التأثير وفقاً لشكل المتغيرات وتأثيرها على الوحدات الدولية، وكذلك يتوقف على درجة تفاعل أطراف العلاقة مع المتغيرات، ومثلما تدفع المتغيرات بعض الدول إلى زيادة التنسيق والتعاون من أجل مواجهة المخاطر الناتجة عنها، فإنها أيضاً ربما تؤدي إلى خلاف وتوتر بين الدول، وهذا يسري على العلاقات الأميركية-السعودية، لاسيما في ولاية الرئيس بايدن من خلال دخول العلاقات في مراحل ومسارات مختلفة تراوحت بين التنسيق والتعاون وبين الاختلاف والتوتر، فضلاً عن أنها اقترنت مع انتقال الرئاسة الأميركية من الحزب الجمهوري إلى الديمقراطي مما جعل آثارها واضحة على السياسة الخارجية الأميركية نتيجة تأثير مبادئ وتعاليم الحزب في شخصية الرئيس، فضلاً عن طريقة تفاعل الطرفين مع الأحداث والأزمات الدولية. وسوف نحاول في هذا البحث معرفة أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات بين البلدين من خلال دورها في رسم مسار جديد لهذه العلاقات من عدمه، أو ما إذا كانت سبباً في التأثير على صياغة الأهداف والمبادئ الإستراتيجية للسياسة الخارجية لدولة معينة أم لكلا الدولتين.

تحاول هذه الدراسة دراسة المتغيرات الإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وطريقة تفاعل صانعي القرار في الدولتين مع الأزمات والمتغيرات الإقليمية، فضلاً عن أبرز المتغيرات الإقليمية التي أسهمت أكثر من غيرها في التأثير على شكل العلاقة بين البلدين وطبيعتها. فهل كان للمتغيرات الإقليمية وطريقة تفاعل صانعي القرار معها منذ عام 2021 أثر على مسار العلاقات الأميركية-السعودية؟

تفترض الدراسة أن المتغيرات الإقليمية وطريقة تفاعل صانعي القرار معها أسهمت بشكل كبير في التأثير على شكل وطبيعة العلاقات الأميركية-السعودية وامتدت آثارهما إلى الأهداف والمبادئ الإستراتيجية للسياسة الخارجية.

أولاً: التطور التاريخي للعلاقات الأميركية-السعودية

قبل التطرق إلى المتغيرات الإقليمية وتأثيرها في العلاقة بين البلدين لابد من إعطاء لمحة عن تاريخ علاقتهما. بدأت علاقة البلدين في بداية 1933 باعتراف الولايات

المتحدة الأميركية بالمملكة العربية السعودية التي تأسست العام 1932، لكن وضع الأساس لعلاقات متينة كان في 1945، لما التقى الرئيس الأميركي السابق، روزفلت، بالملك عبد العزيز على متن سفينة في قناة السويس (1).

تنبع أهمية السعودية للقوى الدولية من مكانتها الروحية عند المسلمين فضلاً عن أهميتها الاقتصادية التي تتمثل بامتلاكها أكبر احتياطي للنفط وطاقاتها الإنتاجية الكبيرة التي جعلتها ترتفع على عرش الدول المنتجة للنفط (2).

لقد ظهر الاهتمام الأميركي بدول الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة؛ إذ تحركت الولايات المتحدة لسد ذلك الفراغ لتبدأ مرحلة جديدة أصبحت فيها منطقة الخليج العربي جزءاً من الأمن القومي الأميركي، وقد شكّل مبدأ كارتر التنفيذ الفعلي لتلك السياسة باعتبار أن محاولة أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج العربي تعد هجوماً على المصالح الحيوية لها، وسوف يتم ردعه بمختلف الأدوات، ومنها العسكرية (3).

جاءت حرب الخليج الأولى والثانية لتؤكد بصورة أكبر أهمية المنطقة للولايات المتحدة الأميركية؛ إذ كثفت وجودها العسكري لحماية إمدادات النفط والأنظمة الحليفة لها، ولتجعل مسار هذه العلاقة يأخذ طابع التحالف العسكري، وأن الولايات المتحدة الأميركية لن تتردد في استخدام كافة الوسائل من أجل مواجهة التحديات التي تهدد سلامة وأمن المنطقة (4).

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، دخلت العلاقات مرحلة جديدة نتيجة فرض الولايات المتحدة الأميركية على مجموعة من الدول ومن ضمنها السعودية القيام بجملة من الإصلاحات تشمل حقوق الإنسان والديمقراطية والبرامج التعليمية، ووصلت الحال إلى المطالبة بمعاقبة السعودية وتحميلها مسؤولية تلك الهجمات التي نفذتها خلية إرهابية أغلب أعضائها يحملون الجنسية السعودية، لكن التوتر بين الطرفين لم يستمر طويلاً نتيجة انشغال الولايات المتحدة بأزمات أخرى، منها الحرب الأفغانية (5).

أدى الاحتلال الأميركي للعراق، العام 2003، إلى خلاف سعودي-أميركي بسبب الاعتراض السعودي على الحرب ورفض السعودية التعاون ومرور القوات الأميركية

عبر أراضيها لاحتلال العراق، لكن ذلك الخلاف لم يستمر طويلاً وتم تجاوزه بعد التحرك السعودي للتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة من أجل محاولة خلق نفوذ وتأثير يفوق النفوذ الإيراني (6).

رغم أن العلاقات السعودية-الأميركية متينة ومبنية على مشتركات كبيرة نابعة من مجموعة من الاعتبارات، أهمها: إدراك المملكة العربية السعودية أهمية الولايات المتحدة لتوفير الحماية لها، فضلاً عن الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السعودية والنابعة من مكانتها الروحية وقوتها الاقتصادية وكذلك موقعها الجغرافي، لكن عملت مجموعة من المتغيرات، لاسيما الإقليمية، على خلق توتر وخلافات بين الطرفين (7).

وفيما يتعلق بالعلاقات السعودية-الأميركية في مدة ولاية الرئيس الأمريكي، جوزيف بايدن، فإن ما شهدته من توتر وخلافات يرجع بشكل أساسي إلى التصريحات الصادرة عنه أثناء حملته الانتخابية والتي هاجم فيها سياسة المملكة السعودية وولي عهدها، محمد بن سلمان، وأثرت أيضاً فيما بعد مجموعة من المتغيرات الإقليمية على العلاقات بين الطرفين (8).

ثانياً: المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأميركية-السعودية

تكتنف العلاقات الأميركية-السعودية مجموعة من المتغيرات المهمة التي كان لها أثر مباشر وغير مباشر على مجمل العلاقة بينهما؛ إذ أثرت هذه المتغيرات بشكل أو بآخر على السلوك السياسي الخارجي، من خلال التفاعل بين السياسة الخارجية للدولتين، ويمكن القول: إن السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية تأثرت بمجموعة من المتغيرات الإقليمية، وهي:

1. الحرب اليمنية

تعد الحرب اليمنية من بين أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت بشكل كبير على العلاقات السعودية-الأميركية؛ فقد بدأت الحرب على إثر سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومناطق عدة في اليمن في سبتمبر/أيلول 2014، مما اضطر الحكومة الشرعية في اليمن، المعترف بها دولياً، للانتقال إلى جنوب اليمن واتخاذ مدينة عدن

مقرًا لها، لكن محاولات الحوثيين لم تتوقف عند هذا الحد، بل كانوا يخططون للسيطرة على كامل الأراضي اليمنية. وفي 2015، كثف الحوثيون هجماتهم على مدن الجنوب فتمكنوا فيما بعد من السيطرة على أغلب المدن اليمنية ما عدا بعض الجيوب التي استطاع الجيش الصمود والقتال فيها(9). وعلى إثرها غادر الرئيس اليمني المؤقت، عبد ربه منصور، إلى السعودية، وطلب منها المساعدة في تحرير الأراضي اليمنية، وجاءت الاستجابة السعودية على ذلك سريعة؛ إذ بدأت في مارس/ آذار 2015، بتوجيه ضربات جوية مكثفة استهدفت إيقاف تقدم قوات الحوثيين(10).

حاولت السعودية أن لا تدخل المعركة بمفردها، من أجل أن تكون الضربات مكثفة وتضمن سرعة انتهاء المهمة، فضلاً عن أن اشتراك أكبر قدر من الدول في تلك الحرب يساهم في خلق شرعية وتأييد دولي وإقليمي. وفعلاً نجحت السعودية في تكوين تحالف عربي ضم الأردن، ومصر، والمغرب، وقطر، والسودان، والإمارات، والكويت، والبحرين، فضلاً عن تقديم بعض الدول دعماً لوجستياً لقوات التحالف العربي، أبرزها باكستان وبريطانيا(11).

لم تكن السعودية تتوقع أن تطول مهمتها في اليمن وأن تلاقي تلك الصعوبة في إعادة سيطرة الحكومة المؤقتة على كامل الأراضي اليمنية؛ إذ أصبحت مهمتها في اليمن أكثر تعقيداً بمرور الوقت نتيجة التطورات التي شهدتها الجبهة الداخلية ودخول أطراف داخلية للقتال إلى جانب الحوثيين، فضلاً عن التطورات الخارجية المتمثلة في أن الحرب الدائرة باليمن أصبحت حرباً يخوضها الحوثيون بالوكالة عن إيران، من خلال تقديمها العتاد والأسلحة وإرسال الخبراء والمستشارين فضلاً عن الدعم اللوجستي(12).

ومن أهم التطورات التي زادت من صعوبة الحرب التي خاضتها السعودية: انسحاب أطراف عربية مشاركة في القتال إلى جانب السعودية، فضلاً عن اتباع الحوثيين إستراتيجية جديدة تقوم على استخدام الطائرات بدون طيار (الدرون) في مهاجمة الأراضي السعودية وإلحاق خسائر فادحة بها لاسيما أن الهجمات استهدفت مواقع حيوية مثل منشآت النفط والمطارات(13).

نجحت إيران في إحداث نقلة نوعية في مسار الحرب الدائرة في اليمن، من خلال تزويد الحوثيين بالمسيرات، التي أجبرت السعودية والإمارات على توقيع اتفاق وقف

إطلاق النار بين الطرفين، في الوقت الذي كانت فيه القوات السعودية والإماراتية على أعتاب تحقيق نصر على القوات الحوثية من خلال نجاحها في تحرير أراضٍ كبيرة كان الحوثيون يسيطرون عليها ووصلت حينها قوات دعم الشرعية اليمنية إلى أعتاب العاصمة، صنعاء(14).

لكن وصول الهجمات إلى مناطق حيوية في السعودية وحتى إماراتية أجبر قوات التحالف العربي على عقد هدنة مع الحوثيين؛ إذ يشير تقرير صادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، إلى أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بلغت الهجمات التي نفذها الحوثيون على الأراضي السعودية 702(15).

فضلاً عن ذلك، اقتران التطورات الإقليمية نتيجة تدخل إيران بالتطورات الدولية التي أثرت في مجريات الحرب كذلك، والمتمثلة بإيقاف الرئيس الأميركي، بايدن، لكل أشكال الدعم العسكري الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة للقوات السعودية(16).

2. المتغير الإيراني

يمثل فشل الولايات المتحدة في التعامل مع إيران وردعها أبرز الأسباب التي أدت إلى استياء دول عربية عدة من ضمنها السعودية، لاسيما في فترة ولاية بايدن؛ إذ سعت هذه الإدارة إلى إحياء الاتفاق النووي مع إيران، ولم تتعامل بالجدية ذاتها التي تعاملت بها إدارة ترامب مع القضايا المرتبطة بإيران(17).

يعد الملف النووي الإيراني من أكبر التحديات التي تواجهها السعودية؛ إذ إن امتلاك إيران السلاح النووي يزيد من قوتها ونفوذها ويسهم في تغيير ميزان القوى في المنطقة، وهو ما ترفضه السعودية والدول العربية، وترى أن الإدارة الأميركية التي تعد حليفها الإستراتيجي لم تنجح في منع إيران من تطوير برنامجها النووي(18)، وأن الإجراءات الأميركية في هذا المجال لم تردع إيران وتجعلها تتخلى عن طموحها النووي، بل على العكس من ذلك، أعلنت إيران عن رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من (60٪)، في حين أن وكالة الطاقة الذرية رصدت خلال عمليات مراقبة المفاعلات النووية الإيرانية في 2023، مادة اليورانيوم مخصبة بنسبة نقاء تصل إلى (84٪) في أحد المفاعلات النووية الإيرانية، وهو ما يجعلها تقترب من درجة النقاء التي يتطلبها صنع الأسلحة النووية. وفي وقت سابق من السنة ذاتها، انتقدت وكالة

الطاقة الذرية إيران لعدم إبلاغها بإجرائها تعديلاً جوهرياً في أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى (60٪)، وهذا ما يجعل إعلان إيران وصولها إلى هذه النسبة حقيقية. ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة النقاء اللازم لصنع قنبلة نووية هي (90٪)(19).

3. مقتل الإعلامي جمال خاشقجي

من المتغيرات الإقليمية التي تركت أثراً على العلاقات الأميركية حادثة قتل الصحفي والإعلامي السعودي، جمال خاشقجي، التي جرت داخل القنصلية السعودية في تركيا في 2018. عُرف جمال خاشقجي بانتقاده للسلطات السعودية لاسيما بعد أن أصبح محمد بن سلمان ولياً للعهد، وكان قد بدأ مسيرته الصحفية مراسلاً بعد تخرجه في كلية الصحافة في جامعة إنديانا الأميركية وبدأت شهرته عندما نقل الأحداث في أفغانستان والجزائر والكويت في الربع الأخير من القرن العشرين، وبعدها أصبح رئيساً لتحرير صحيفة "آراب نيوز"، ثم صحيفة الوطن، وفي 2004 أصبح مقرباً من العائلة الحاكمة في السعودية من خلال عمله مستشاراً إعلامياً للأمير تركي الفيصل الذي كان مديراً للمخابرات السعودية وبعدها تقلد مناصب رفيعة في السلك الدبلوماسي.

أتيحت لجمال خاشقجي خلال عمله مستشاراً إعلامياً للأمير تركي الفيصل فرصة معرفة السياسة السعودية في أهم عواصم صنع القرار في العالم؛ إذ تولي الأمير تركي الفيصل منصب سفير السعودية في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، فضلاً عن أن تلك الفرصة جعلته قريباً من مصادر المعلومات الحساسة من خلال عمل الأمير تركي الفيصل في جهاز الاستخبارات العامة(20).

ومما يدل على مكانته القريبة من الأسرة المالكة السعودية مرافقته للملك السابق، عبد الله بن عبد العزيز، في زيارته إلى لندن في 2008، وفي تلك المدة قدمه في حفل الاستقبال إلى ملكة بريطانيا على أنه أفضل صحفي سعودي(21).

لكن فيما بعد بدأت مكانته لدى السلطات السعودية في التراجع، نتيجة كتاباته التي كان يدافع في جزء منها عن فكر الإخوان المسلمين، بعدها اتخذت علاقته بالسلطات السعودية مساراً آخر عندما مُنع من الكتابة والتغريد لمدة تسعة أشهر، لينتقل بعدها للكتابة في صحيفة الحياة، ليتم في الأخير منعه نهائياً من الكتابة بسبب كتابته، في 2017، مقالاً لم ينل إعجاب السلطات السعودية، وفي تلك الفترة لم يكتب شيئاً

أو يعلق خشية أن تستهدفه الاعتقالات التي استهدفت شخصيات سياسية ودينية واجتماعية في تلك الفترة(22).

وعلى إثر تلك المخاوف قرر أن يترك السعودية ويقوم بنشر مقالات في عدة صحف عالمية ينتقد فيها السلطات السعودية لاسيما ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الذي هاجمه في أكثر من مقال وقال إنه يمارس سياسة تكميم الأفواه ويتفرد باتخاذ القرارات(23).

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2018، اختفى جمال خاشقجي بعد دخوله القنصلية السعودية من أجل الحصول على وثيقة لإكمال زواجه من مواطنة تركية كانت ترافقه إلى مبنى القنصلية، لكن لم يُسمح لها بالدخول في حينها، وعلى إثر شكوى تقدمت بها خطيبته تحركت الشرطة التركية لتقوم بإجراء تحقيق تبين منه أن فريقاً أمنياً قادماً من الرياض يقف خلف مقتله. أنكرت السلطات السعودية في بداية الأمر تلك الاتهامات وقالت إنه غادر مبنى القنصلية، لكن بعد الحقائق والأدلة التي نشرتها الشرطة التركية، فضلاً عن زيادة الضغوط الدولية اعترفت السعودية بأنه قتل في شجار داخل القنصلية، لكن فيما بعد تغيرت الرواية السعودية وذكرت أن فريقاً أمنياً سعودياً هو من يتحمل مسؤولية مقتله وأعلنت فيما بعد عن محاكمته(24).

أخذت هذه القضية أبعاداً دولية نتيجة الضغوط التي مارسها مجموعة من الدول وكذلك المنظمات الدولية والتي انتقدت السلطات السعودية انتقادات لازعة وحمّلتها مسؤولية العملية، ووصل الأمر إلى المطالبة بمقاطعتها ومحاسبتها(25).

ورغم أن تلك الحادثة وقعت في فترة ولاية ترامب إلا أن بايدن استغلها أثناء فترة حملته الانتخابية وتعهد بمحاسبة السعودية، وبعد توليه السلطة انتقد السعودية ونشر تقريراً للاستخبارات الأميركية يحمّل ولي العهد السعودي مسؤولية مقتل جمال خاشقجي من خلال استبعاده قيام فريق أمني بتنفيذ مثل تلك المهمة دون الحصول على إذن مسبق من ولي العهد السعودي(26).

4. متغيرات إقليمية أخرى

حدثت مجموعة من المتغيرات في بلدان عربية عدة فرضت تحديات كبيرة على المنطقة العربية برمتها، وأبرز تلك الأحداث ما يسمى بالثورات العربية والتي تطورت في سوريا وليبيا إلى حروب تشترك فيها أطراف داخلية وإقليمية ودولية(27).

ففيما يتعلق بسوريا، كانت بداية الأزمة في 2011، عند خروج مظاهرات في مدن سورية عدة، تطالب بإصلاحات لاسيما على الصعيد الاقتصادي متأثرة بما حدث في تونس ومصر، لكن فيما بعد تطورت هذه الأحداث بفعل مجموعة من العوامل أبرزها الطريقة التي تعامل بها النظام السوري مع الأزمة؛ وذلك باعتماد القوة بشكل كبير في سبيل إنهاء الاحتجاجات فسقط عدد كبير من الضحايا. وكان للعامل الخارجي دور كبير في تفاقم الأزمة؛ إذ حاولت القوى الإقليمية والدولية أن تجعل مسار الأحداث يسير باتجاه تعظيم نفوذها وتأثيرها، لتتحول الأحداث فيما بعد إلى حرب بالوكالة بين طرف، روسيا وإيران، يعمل للحيلولة دون سقوط النظام السوري عن طريق دعمه ماليًا وعسكريًا، وطرف آخر يعمل على إسقاط النظام ليجعل روسيا تفقد آخر مناطق نفوذها في المياه الدافئة، وهذا الطرف تنزعه الولايات المتحدة ويضم مجموعة من الدول العربية والغربية (28).

وفيما بعد تطورت الأحداث في سوريا ليصبح تأثيرها دوليًا من خلال دخول التنظيمات الإرهابية إلى دائرة الصراع، وأهمها تنظيم "داعش" الإرهابي وتمكنها في النهاية من السيطرة على مساحات كبيرة من سوريا وكادت أن تسيطر على أغلب المدن السورية لولا الدعم العسكري الدولي والإقليمي المباشر؛ إذ شكلت سيطرة "داعش" وتمده في الأراضي السورية فرصة للقوى الدولية والإقليمية للتدخل بشكل مباشر؛ إذ استطاعت التنظيمات الإرهابية السيطرة في 2014 على مناطق عدة في العراق وسوريا، وتعلن ما أسمته دولتها في العراق والشام، وحاولت بعد ذلك الاستمرار في التوسع، لولا التدخل الدولي، الذي جاء بذريعة محاربة الإرهاب لكنه كان في واقع الأمر جزءًا من عملية التنافس على النفوذ والتأثير في المنطقة (29).

وشكل الوجود العسكري الروسي في سوريا بداية دخول القوات الأجنبية إلى البلاد وتحديداً في شهر سبتمبر/أيلول 2015، عن طريق الطلب الذي قدمته الحكومة السورية للجانب الروسي من أجل التدخل المباشر لدعم القوات السورية، وبعد ذلك بأيام تدخلت القوات الأميركية بشكل مباشر من خلال تشكيل التحالف الدولي ضد "داعش" والذي ضم أكثر من 70 دولة توزعت مهامهم بين الوجود بشكل مباشر من خلال نشر قوات أو إرسال طائرات، وانحصر دور دول أخرى في تقديم الدعم المالي واللوجستي للقوات المقاتلة على الأرض، وضم التحالف السعودية ومجموعة من الدول العربية تنوعت مهامها بين المشاركة بشكل مباشر أو تقديم الدعم (30).

وأصبح جزء كبير من الأراضي السورية وكذلك العراقية مسرحاً للعمليات العسكرية، التي ضمت أطرافاً داخلية وإقليمية ودولية؛ فمثلاً كانت في الجبهة السورية قوات أميركية على الأرض في قواعد داخل الأراضي السورية، فضلاً عن إشرافها على تأسيس مجموعة مسلحة اعتمدت في تشكيلها بدرجة كبيرة على السوريين الأكراد، ودعمتها وسلّحتها، فضلاً عن اشتراك التحالف الدولي ضد "داعش" إلى جانب الولايات المتحدة في العمليات العسكرية التي تنفذها في سوريا(31).

وفي المقابل، استطاعت قوات النظام السوري أن توسع من نطاق عملها وتحالفها العسكري بعد أن تدخلت القوات الروسية، وكذلك إيران عبر دعمها المالي والعسكري للنظام الروسي فضلاً عن وجود مجاميع مسلحة من العراق ولبنان تقاتل إلى جانب النظام السوري(32).

منذ بداية الأحداث في سوريا استطاعت المعارضة السورية المدعومة من الولايات المتحدة وبعض الدول العربية من بينها السعودية أن توسع سيطرتها على مساحات كبيرة من الأراضي السورية، لكن بعد ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي تغيرت تلك المعادلة فأصبح يسيطر على نحو نصف الأراضي السورية وما تبقى منها توزع بين قوات النظام والمعارضة السورية(33).

لكن التدخل الروسي والدعم الإيراني غير بشكل كبير أماكن السيطرة العسكرية في سوريا؛ إذ تمكنت القوات السورية من أن تستعيد جزءاً كبيراً من الأراضي التي خسرتها في حربها مع قوات المعارضة أو مع التنظيمات الإرهابية لتتمكن بعد ذلك من السيطرة على حوالي ثلثي الأراضي السورية. وبعد ذلك تغيرت منظومة التحالفات لاسيما ما يتعلق بقوات المعارضة المدعومة سابقاً من الدول العربية والولايات المتحدة، من خلال قيام تركيا بإعادة هيكلة تلك القوات ودعمها وتسليحها والإشراف عليها، والدخول معها في عمليات مشتركة سيطرت من خلالها على حوالي (10٪) من الأراضي السورية، في حين تسيطر القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة على حوالي (15٪)، وتوجد القوات الأميركية في مناطق سيطرة القوات الكردية أو ما يعرف بقوات سوريا الديمقراطية(34).

كانت بعض الدول العربية ومنها السعودية تطمح في بداية الحرب في سوريا إلى تغيير النظام السوري، لكن جاءت الأحداث بعكس ما تريد؛ إذ أصبح النظام السوري أكثر

قوة وبدأ يستعيد كثيرًا من الأراضي التي خسرها سابقًا، ولم تحقق السعودية هدفها بتغيير النظام السوري، بل بدأت التطورات اللاحقة ترعج كثيرًا من الدول، ومنها السعودية، نتيجة زيادة نفوذ إيران وتأثيرها في سوريا والمنطقة(35).

وهذه الحال تسري على ما حصل في ليبيا التي بدأت أحداثها في فبراير/ شباط 2011 بخروج احتجاجات تطالب بإصلاحات اقتصادية وسياسية، استغلتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لإصدار قراراتين من مجلس الأمن (1970-1973) من أجل إنشاء منطقة حظر طيران، ومنع تزويد ليبيا بالسلاح، وتحركوا أبعد من ذلك فقصفت القوات الأميركية القوات الليبية ووفرت الدعم والحماية للمجاميع المسلحة الليبية من أجل توسيع نفوذها ومناطق سيطرتها في ليبيا وصولاً إلى مساعدتها في تصفية الرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي، في أكتوبر/ تشرين الأول 2011(36).

وبعد ذلك، فشلت الدول الغربية أيضًا في التعامل مع الأحداث في ليبيا، فتطورت الأحداث في 2014 نحو الفوضى والقتال الداخلي نتيجة الاختلاف على نتائج الانتخابات، وعلى أثرها أصبحت في البلاد سلطتان: واحدة تسيطر على العاصمة وأغلب المدن الغربية، والثانية تسيطر على مناطق الشرق الليبي. ورغم التوصل إلى اتفاقية الصخيرات في 2015، من أجل إنهاء الخلاف والانقسام الداخلي، التي عُقدت برعاية أممية وشُكلت على إثرها حكومة الوفاق التي حظيت بدعم واعتراف دولي(37)، سرعان ما عادت الخلافات بين الأطراف وتطورت في مناسبات عدة إلى مواجهات مسلحة، كان أخطرها ما حدث في 2019 لما حاولت قوات الشرق الليبي السيطرة على العاصمة الليبية، وفعلاً حققت هذه القوات انتصارات كبيرة ووصلت إلى أعتاب العاصمة الليبية وكادت أن تسقط لولا التدخل التركي والقطري عن طريق الدعم العسكري واللوجستي لاسيما إرسال تركيا طائرات مسيرة غيرت مسار الحرب لمصلحة قوات غرب ليبيا التي تمكنت من استعادة ما فقدته من أراض(38).

وما زالت البلاد تعيش حالة من الانقسام السياسي والجغرافي، انقسام وخلاف عمّقه القوى الإقليمية والدولية التي تتصارع على ليبيا من أجل النفوذ؛ إذ تحاول روسيا، والإمارات، والسعودية، ومصر، وفرنسا تعزيز نفوذها من خلال تقديم الدعم لقوات خليفة حفتر التي تسيطر على الشرق الليبي، في حين تدعم تركيا وقطر وإيطاليا وأطراف أخرى قوات الغرب الليبي(39).

كان المتغير الأبرز في العلاقات السعودية-الأميركية هو سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى أن تطبع السعودية علاقاتها مع إسرائيل؛ فكثفت جهودها قبل نهاية ولاية ترامب لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل فكان لها ما أرادت، فأقدمت الإمارات والبحرين والمغرب وعمان والسودان على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل مقابل قيام الولايات المتحدة الأميركية بتقديم امتيازات وضمائن اقتصادية وأمنية وسياسية لهذه الدول. ولما تولت إدارة بايدن الحكم في الولايات المتحدة الأميركية عملت على إكمال المهمة، باختيار هدف يكون له تأثير كبير على مسار إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وهو السعودية التي لديها مكانة روحية لدى العرب والمسلمين فضلاً عن دورها في المنطقة العربية والعالم بسبب امتلاكها أكبر احتياطي من النفط وإنتاجها العالمي، ويعد ذلك نجاحاً كبيراً للولايات المتحدة من خلال تحقيقها هدفها الأول في المنطقة وهو ضمان أمن إسرائيل (40).

ثالثاً: انعكاس المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأميركية-السعودية

أثرت المتغيرات الإقليمية التي أتينا على ذكرها في شكل العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية. ويعد رفض بايدن استقبال محمد بن سلمان أو التعامل معه من أول بوادر التغيير، فضلاً عن رفضه أي شكل من أشكال التعامل أو الاتصال المباشر به بما في ذلك إجراء المكالمات الهاتفية معه، وهذا ما أكدته صحيفة "واشنطن بوست" في تقرير صادر في 2021، فأوردت بعض المعلومات من برقية سرية مسربة لولي العهد السعودي، تتحدث عن حظر أميركي على استقباله أو التعامل معه، وتذكر الوثيقة ضرورة استخدام ملف الاستثمارات السعودية فضلاً عن أصدقاء السعودية في الولايات المتحدة الأميركية لإنهاء القيود المفروضة على ولي العهد السعودي وإنهاء الأزمة برمتها (41).

ربما كانت السعودية في تلك الفترة تنتظر اتضاح التوجهات الجديدة للإدارة الأميركية الجديدة بصورة أكبر، أو كانت في طور دراسة الخيارات المناسبة للتعامل مع التوجهات الأميركية الجديدة، التي تضمنت قيامها برفع الحوثيين من قائمة الإرهاب الأميركية، فضلاً عن طريقة تعاملها مع الهجمات التي شنها الحوثيون على المناطق الحيوية في السعودية لاسيما شركة أرامكو النفطية، والتي أزعجت السعودية كثيراً؛ إذ كانت السعودية تعد علاقاتها بالولايات المتحدة علاقة إستراتيجية، مبنية على

تعهد الولايات المتحدة بحماية السعودية وإزالة التحديات التي يمكن أن تواجهها فيما يتعلق باستمرار الصادرات السعودية من النفط، وعدم السماح بالمساس بهذا الأمر (42).

ولم تكتف الولايات المتحدة بهذه الخطوة تجاه السعودية إذ أعلنت عن تجميد مبيعات الأسلحة بشكل مؤقت للسعودية في وقت كانت السعودية بحاجة كبيرة لها في عملياتها العسكرية ضد الحوثيين، فضلاً عن اعتبارات أخرى تتعلق بتوازن القوى في المنطقة لاسيما طلب السعودية أسلحة إستراتيجية تتمثل بطائرات وصواريخ متقدمة، وقد تذرعت الولايات المتحدة على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن تلك الخطوة تهدف إلى مراجعة العقود من طرف الإدارة الأمريكية الجديدة، لاسيما أن السعودية وقّعت عقوداً كبيرة لشراء الأسلحة في مدة ولاية ترامب (43).

إن أغلب الإجراءات الأمريكية ضد السعودية كانت في بداية ولاية بايدن، وكأنها كانت تريد إثبات صحة ما وعدت به جمهورها أثناء الحملة الانتخابية، وبعدها قامت بإيقاف المساعدات العسكرية التي تقدمها للقوات للسعودية في حربها ضد الحوثيين، وقد صدر قرار من الكونغرس بأغلبية الأصوات ينص على ذلك، لاسيما تقديم الأسلحة المتطورة للقوات السعودية فضلاً عن الدعم اللوجستي والاستخباراتي، لكن الكونغرس أكد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمن وسلامة السعودية باعتباره جزءاً من إستراتيجية الولايات المتحدة بحماية الشركاء، فضلاً عن مجموعة من الخطوات الاستفزازية التي قامت بها إدارة بايدن ضد السعودية أهمها نشر تقرير سري للمخابرات الأمريكية يتضمن معلومات عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وإن كان ذلك التقرير لم يتضمن اتهام السعودية بالمشاركة في تلك الأحداث بأي شكل من الأشكال، إلا أنه كان عامل ضغط واستفزاز للسعودية من خلال التلويح بنشر التقرير قبل موعد نشر هذه الوثائق في شهر سبتمبر/أيلول 2021، وقيام مؤسساتها الإعلامية بتحليل ما يمكن أن تتضمنه تلك الوثائق وتلميحتها إلى إمكانية تضمينها معلومات عن ضلوع السعودية بتلك الهجمات (44).

أما السعودية فإنها ربما وصلت إلى مرحلة اختيار الإستراتيجية للتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، وكانت أولى تلك الخطوات التي استخدمتها هي ملف الطاقة، إجراء أولياً للرد على الإجراءات والاستفزازات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ضد

السعودية التي تجاهلت المطالب الأميركية بزيادة إنتاجها من النفط من أجل أن تسهم الزيادة في وفرة العرض مما يجعل الأسعار تتجه نحو الانخفاض، بل قامت السعودية بزيادة التنسيق والتعاون مع روسيا وغيرها من الدول المصدرة للنفط من خارج دول الأوبك التي أصبحت تُعرف بـ"أوبك بلس" في سبيل تنظيم إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية، لما تمتلكه من تأثير في أسعار النفط العالمية؛ لأنها تمتلك أكثر من (80٪) من احتياطي النفط المؤكد عالمياً (45).

أزعجت الخطوة السعودية إدارة بايدن التي وصفت السعودية بأنها مسؤولة بدرجة كبيرة عن ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما صدر عن الرئيس الأميركي، بايدن، في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، عندما ربط ارتفاع أسعار النفط بالسعودية وروسيا من خلال منظمة "أوبك بلس" (46).

ورغم محاولات الولايات المتحدة التأثير على السعودية من أجل زيادة إنتاجها، إلا أن تلك المحاولات باء جميعها بالفشل؛ إذ لم يزعج الولايات المتحدة الأميركية تجاهل السعودية لمطلبها زيادة الإنتاج فحسب، بل أسهم أيضاً التنسيق والتعاون السعودي-الروسي من خلال ما يعرف بـ"أوبك بلس" في زيادة غضب الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ استطاعت السعودية وروسيا الوصول إلى آلية للسيطرة على انخفاض أسعار النفط بمشاركة مجموعة من الدول الأخرى، ولا تزال هذه الآلية معتمدة بين هذه الأطراف، وهذا الأمر أصبح يغضب الولايات المتحدة الأميركية؛ لأنها جاءت من حليف إستراتيجي، اعتمدت عليه سابقاً في السيطرة على ارتفاع أسعار النفط (47).

إن التنسيق السعودي-الروسي على مستوى الطاقة أسهم بشكل كبير في زيادة التقارب بين البلدين في مستويات عدة، ففي المجال التجاري تضاعف التبادل التجاري بين السعودية وروسيا أضعافاً عدة عما كان سابقاً ليصل في 2022 إلى حوالي 1.7 مليار دولار، وأبرمت اتفاقيات بين البلدين في الجانب العسكري توجتها للقاءات المتبادلة التي جمعت قادة البلدين وكان آخرها زيارة الرئيس الروسي، بوتين، إلى السعودية في 2019؛ إذ بموجب هذه اللقاءات اتفق البلدان على زيادة التنسيق والتعاون في المجال العسكري والأمني، فضلاً عن الاتفاق بين نائب رئيس الوزراء الروسي، نوفاك، ووزير الطاقة السعودي، عبد العزيز بن سلمان، على هامش اجتماع منتدى

بترسبورغ الاقتصادي الدولي في روسيا في 2021، على بناء روسيا مفاعلات نووية في السعودية من أجل إنتاج الكهرباء(48).

وصلت العلاقات السعودية-الروسية في الآونة الأخيرة إلى درجة كبيرة من الترابط والتنسيق والتعاون، وهذا كان واضحاً من خلال دور السعودية في الحرب الروسية-الأوكرانية؛ إذ دخلت السعودية وسيطاً في مرات عدة بين البلدين، واستطاعت تحقيق نتائج في مسألة تبادل أسرى الحرب بين البلدين، فضلاً عن مساعيها التي تكلفت بموافقة روسيا على استئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا. كما أن السعودية اتخذت موقف الحياد بعكس المواقف التي اتخذتها الدول الحليفة للولايات المتحدة في آسيا وأوروبا من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأوكرانيا فضلاً عن مواقفها في المحافل الدولية(49).

ورأت الولايات المتحدة الأميركية في التنسيق والتعاون السعودي-الروسي في مجال زيادة أسعار الطاقة دعماً لروسيا؛ لأنه يجعلها تحقق أرباحاً كبيرة من بيع الطاقة مما ينعكس على قدرتها على مواصلة حربها في أوكرانيا في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى خفض أسعار النفط من أجل جعل روسيا تنهار اقتصادياً بسبب اعتماد اقتصادها بشكل كبير على الطاقة(50).

ويمكن أن تكون التوجهات الجديدة للسياسية الخارجية السعودية رد فعل على السياسية الأميركية تجاهها، لاسيما تعزيز علاقتها بروسيا في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي أسهمت بزيادة كبيرة في التعاملات التجارية بين البلدين لتصل في عام 2023 إلى 3.15 مليارات دولار، وكذلك زيارة الرئيس الروسي إلى الرياض في عام 2019 وعام 2023، فضلاً عن الزيارات المستمرة التي حرص مسؤولو البلدين على القيام بها(51).

بدأت العلاقات الروسية-السعودية تتوسع أبعد من الجانب الاقتصادي، لاسيما التنسيق والتعاون السياسي، وظهر ذلك جلياً في الوساطة التي نجحت من خلالها السعودية في الإفراج عن أسرى الحرب الأوكرانية-الروسية بعد فشل جهود دول أخرى نتيجة رفض الجانب الروسي جهودها، ويمكن القول: إن توجه السياسة السعودية الجديد وتحديداً في هذا المجال يهدف إلى محاولة تعزيز علاقتها بمختلف القوى الدولية ورفضها الدخول في سياسة المحاور واستعداد طرف معين(52).

ويسري هذا الأمر كذلك على العلاقات السعودية-الصينية؛ إذ شهدت تطوراً كبيراً في مجالات عدة، في مقدمتها المجالان، السياسي والاقتصادي، فأصبحت الصين من أكبر الشركاء الاقتصاديين للسعودية ووقّعت معها في نهاية 2022 اتفاقية إستراتيجية تضمنت مشاريع عدة، وتم توقيع الاتفاقية أثناء زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية، وتطورت العلاقات بين البلدين منذ أن تم توقيع اتفاقية شراكة بين البلدين في 2016 في الجانب الاقتصادي، لتتقدم بعدها العلاقات وتصبح أعمق وتتخذ مساراً مختلفاً لا يعتمد على الجانب الاقتصادي فحسب، وكان ذلك واضحاً من المبادرة التي أطلقتها الصين لعودة العلاقات السعودية-الإيرانية في 2023، التي شهدت توتراً كبيراً وصل إلى إنهاء العلاقات وسحب البعثات الدبلوماسية بين البلدين على إثر مجموعة من المتغيرات الإقليمية(53).

نجحت الجهود الصينية في تقريب وجهات النظر السعودية-الإيرانية وصولاً إلى توقيع اتفاقية لعودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، ومناقشة قضايا إقليمية أخرى تؤثر على العلاقات السعودية-الإيرانية، مثل الأحداث في اليمن وسوريا. وجاءت تلك الخطوة لتبرهن على المسار الجديد الذي اتخذته السعودية رداً على سياسة إدارة بايدن تجاهها، وتعد أيضاً بديلاً يقوم على استخدام الطرق الدبلوماسية لمعالجة التوترات والأزمات في المنطقة التي تعد الولايات المتحدة الأميركية المسؤول الأول عن تفاقمها، ولم تف لحلفائها بما قطعته من وعود تتعلق بكبح نفوذ ونشاط إيران في المنطقة، بل نجحت إيران بزيادة قوتها ونفوذها.

ونتج عن الاتفاق الموقع بين السعودية وإيران، الذي رعته الصين، عودة العلاقات السعودية-السورية؛ إذ كان من بين بنوده إنهاء التوتر الذي تشهده العلاقة بين البلدين من خلال الاتفاق في نهاية 2023 على عودة البعثات الدبلوماسية بين البلدين، بعد اللقاءات التي جمعت كبار قادة ومسؤولي البلدين، والتي توجت بحضور الرئيس السوري القمة العربية الثانية والثلاثين التي انعقدت في جدة، في مايو/أيار 2023، وكذلك حضوره القمة العربية الإسلامية، في نوفمبر/تشرين الثاني، من العام نفسه، والخاصة بمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة، وهذا ما يؤكد أيضاً أن السعودية بدأت تتخذ مساراً في علاقتها الخارجية بعيداً عن الضغوط والتوجهات الأميركية التي كانت تتأثر سابقاً بها(54).

يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية نجحت من خلال رعايتها لمباحثات تطبيع السعودية علاقتها بإسرائيل في تحقيق نتائج عدة أبرزها إنهاء التوتر الذي شهدته العلاقات السعودية-الأميركية فضلاً عن نجاحها بتحقيق أهم أهدافها الإستراتيجية المتمثل بضمان أمن إسرائيل ويسهم بشكل كبير في إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل؛ إذ أدركت الولايات المتحدة أن السبب الرئيس الذي أسهم في إثارة غضب السعودية هو عدم تحركها بجدية لمنع الهجمات الحوثية ضدها، وهذا ما جعل السعودية تعمل بمفردها دون التشاور معها فضلاً عن تجاهلها المطالب الأميركية لاسيما زيادة إنتاج النفط، وهذا ما عملت على إصلاحه؛ إذ بموجب هذا الاتفاق تلتزم الولايات المتحدة بتقديم ضمانات أمنية تكون بموجبها ملزمة بالدفاع عن السعودية في حال تعرضها للخطر، وإن لم يكن الاتفاق على غرار مستوى الضمانات الدفاعية الصارمة في حلف شمال الأطلسي، لكنه أشبه باتفاقات سابقة عقدتها الولايات المتحدة مع دول آسيوية، وتكون بموجبه السعودية حليفاً رئيسياً خارج حلف شمال الأطلسي مثل ما هي عليه إسرائيل (55).

ورغم توقف هذه المباحثات نتيجة الحرب على غزة، إلا أنه يتبين أن السعودية عازمة على المضي قدماً فيه، ويتضح ذلك من خلال الموقف السعودي من حرب غزة؛ إذ كان تفاعلها خجولاً تجاه ما يتعرض له المدنيون في غزة من مجازر، وكانت مواقف دول عدة من خارج المنظومة العربية أو الإسلامية أكثر حدة ومسؤولية من موقفها (56).

ويمكن أن تعيد الولايات المتحدة بتلك الخطوة علاقتها وتأثيرها السابق على السعودية والذي شهد تراجعاً كبيراً منذ بداية ولاية ترامب، لإدراك الولايات المتحدة الأميركية أهمية السعودية وتأثيرها في المنطقة والعالم، وأيضاً يدل ذلك على أن السعودية كانت بتحركها السابق تريد أن تمارس ضغطاً على الولايات المتحدة من أجل تغيير سياستها تجاه المملكة وتكون أكثر التزاماً بالوقوف في وجه التحديات التي يمكن أن تواجهها السعودية (57).

خاتمة

دخلت العلاقات الأميركية-السعودية منذ تولي الرئيس بايدن السلطة مرحلة جديدة يغلب عليها طابع الخلاف والتوتر، نتيجة مجموعة من الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأميركية تجاه المملكة السعودية، منها إيقاف الدعم الأميركي للسعودية في حربها التي كانت تخوضها في اليمن، ورفع الحوثيين من قائمة الإرهاب، ورفع السرية عن تقرير للمخابرات الأميركية يتضمن معلومات تتعلق بقتل الإعلامي السعودي، جمال خاشقجي، فضلاً عن فشلها في التعامل مع المخاوف السعودية المتعلقة بإيران وتحديدًا برنامجها النووي وقوتها العسكرية ونفوذها المتنامي في المنطقة. وما عمّق الفجوة بين البلدين أيضاً هو التصريحات الصادرة عن الرئيس بايدن أثناء الحملة الانتخابية وبعدها التي هاجم فيها السعودية ووعد بعزلها ومعاقبتها.

لكن يبقى السبب الجوهري الذي أسهم في توتر العلاقات بين البلدين هو تجاهل الولايات المتحدة الهجمات التي تعرضت لها مواقع حيوية في السعودية على يد جماعة الحوثي، وعدم تعاملها مع السعودية على أنها حليف ينبغي توفير الدعم له للتصدي للتحديات التي تواجهه.

أسهمت السياسة الأميركية تجاه السعودية، بشكل كبير، في رسم ملامح للسياسة السعودية تقوم على توجهات جديدة في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، من خلال اتباع سياسة خارجية تقوم على الابتعاد عن سياسة المحاور والعداء الإقليمي والدولي والتأسيس لمرحلة جديدة تقوم على وضع أسس متينة لبناء علاقات دولية وإقليمية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومحاولة اعتماد آلية جديدة لمعالجة التحديات التي تواجهها السعودية والمنطقة بوجه عام بعيداً على الحلول بشكل كبير التي لم تجلب للمنطقة سوء الفوضى والدمار، فاتجهت إلى تنمية التعاون والتنسيق والشراكة مع الصين وروسيا واعتمدت على جهود هذه الدول من أجل تخفيف حدة التوتر مع إيران من خلال المبادرة الصينية والتي أثمرت أيضاً عودة العلاقات السعودية-السورية.

وجاءت بعدها المبادرة الأميركية الهادفة إلى تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية مقابل جعل السعودية حليفاً إستراتيجياً يتوجب على الولايات المتحدة بموجبه

مواجهة المخاطر والتحديات الأمنية التي تواجه السعودية، وإن لم يصل التحالف لما هو عليه في حلف الناتو لكنه أشبه بالتحالف الأميركي مع كوريا الجنوبية واليابان وإسرائيل.

لقد كان الهدف من السياسة الأميركية العدائية تجاه السعودية وعدم تعاملها مع المخاطر الأمنية التي تعرضت لها الضغط على الرياض لتدخل في مباحثات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية قد نجحت في تحقيق هدفها، لكن بالمقابل جعل ذلك السعودية تتبنى مبادئ جديدة في سياستها الخارجية تقوم على عدم الانجرار وراء السياسة الأميركية العدائية تجاه مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، فضلاً عن قيامها بتعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الكبرى في القضايا السياسية والاقتصادية بعيداً عن الرغبة والضغط الأميركية.

المراجع

- (1) ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين 1971-1980، (الرياض، العبيكان، 2003)، ج 5، ص 109-110.
- (2) حسين ابراهيم العطار، العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز، (القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2007)، ص 7.
- (3) سوسن جبار شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأميركية 1971-1988، (عمان، المعتر للنشر والتوزيع، 2016)، ص 116.
- (4) مصطفى الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأميركية في الخليج، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 222.
- (5) همسة قحطان الجميلي، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص 133.
- (6) علي عبد الأمير علاوي، ربح الحرب وخسارة السلام، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 443.
- (7) عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 80.

- (8) جودت بهجت وآخرون، دول الخليج وإيران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 169.
- (9) مشى محمد فيحان، التلفزيون والحرب: دراسة في اتجاهات الأخبار وتأثيراتها، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 190.
- (10) صالح البيضاني، شخصيات يمنية في مرايا الأحداث، (عمان، الآن ناشرون وموزعون، 2019)، ص 63.
- (11) عبد الوهاب سيف بحبيح، العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج، (القاهرة، دار عناوين بوكس، 2023)، ص 382.
- (12) بهجت جودت، مرجع سابق، ص 240.
- (13) حسن الحاج علي أحمد وآخرون، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 258.
- (14) بحبيح عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 207.
- (15) أحمد عاطف، لماذا تغيرت حسابات تحالف الشرعية ضد الحوثيين في اليمن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 يناير / كانون الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023)، <http://tinyurl.com/yccpmu6h>
- (16) بهجت جودت، مرجع سابق، ص 27.
- (17) عبد الحفيظ عبد الرحيم محجوب، الأمن الخليجي من منظار مختلف، (لندن، E-Kutub، 2022)، ص 141.
- (18) جاسم يونس الحريري، فراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، (عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2022)، ص 64.
- (19) جريدة الشرق الأوسط، وكالة الطاقة الذرية: استبعاد إيران للمفتشين أثر بشكل خطير على مراقبة أنشطتها، 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.
- (20) مصطفى بكري، خاشقجي أم المملكة؟: الحقيقة الغائبة، (الكويت، دار سما للنشر والتوزيع، 2019)، ص 18.
- (21) فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، (بيروت، الساقى، 2009)، ص 241.

(22) الجزيرة نت، من هو جمال خاشقجي؟، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، (تاريخ الدخول:

1 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <http://tinyurl.com/ybfea2t4>

(23) حسن سلمان، هكذا تنبأ جمال خاشقجي بـ"تفكك" السعودية قبل أشهر من اغتياله، القدس

العربي، 13 أبريل/ نيسان 2020، (تاريخ الدخول: 3 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/OLsZMM9c>

(24) مصطفى بكري، مرجع سابق، ص 50.

(25) المرجع السابق، ص 11.

(26) الجزيرة نت، تقرير خاشقجي.. واشنطن تؤكد: لن نسمح باستهداف المعارضين والصحفيين

والسعودية ترفض نتائج الاستخبارات الأميركية، 26 فبراير/ شباط 2021، (تاريخ الدخول: 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/3in5u2A>

(27) إبراهيم عبد الكريم وآخرون، تقدير موقف الثورات العربية، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 49.

(28) محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأميركي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2017)، ص 235.

(29) حاتم يوسف أبو زائدة، الظاهرة الإسلامية في المشرق العربي والمستقبل، (لندن، E-Kutub، 2018)، ص 111.

(30) سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات، (عمان، الآن ناشرون وموزعون، 2020)، ص 116.

(31) هشام النجار، سوريا والتحويلات الكبرى: مشكلات وطن ومستقبل العرب، (الكويت، دار سما للنشر والتوزيع، 2016)، ص 120.

(32) أركان إبراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ص 90.

(33) فيصل محمد عبد القادر، الربيع العربي، (عمان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 95.

(34) وليد أبو حنيفة، الأزمة السورية الجذور والأسباب الفواعل والأدوار، (عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2022)، ص 35.

(35) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020)، ص 200.

(36) مصطفى الفيتوري، فبراير خدعة الثورة وحقيقة المؤامرة، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020)، ص 378.

(37) رحاب السيد رجب حسن، العلاقات المصرية السعودية وتأثيرها على الأمن الإقليمي، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2023)، ص 53.

(38) أحمد قاسم حسن وآخرون، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 150.

(39) رحاب السيد رجب حسن، مرجع سابق، ص 52.

(40) صحيفة العرب، تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل بات أقرب من أي وقت مضى، 21 سبتمبر/أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 24 ديسمبر/كانون الأول 2023)، <https://2u.pw/RLANVA0n>

(41) موقع قناة الحرة، وثيقة مسربة: ولي العهد السعودي هدد واشنطن بـ"ألم اقتصادي كبير" أثناء خلاف النفط، 9 يونيو/حزيران 2023، (تاريخ الدخول: 25 ديسمبر/كانون الأول 2023)، <http://tinyurl.com/3ptyyjb>

(42) عوني القلمجي، العراق: القيامة تحت نصب التحرير، (بغداد، 2023)، ص 85.

(43) عبد الحفيظ محبوب، مرجع سابق، 498.

(44) موقع شبكة CNN الإخباري، السعودية ترحب بقرار رفع سرية وثائق 11 سبتمبر.. وترد على مزاعم تورطها في الهجمات، 8 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2023)، <https://n9.cl/3zj0p5>

(45) بهجت جودت، مرجع سابق، ص 320.

(46) صحيفة العرب، تقليص الإنتاج النفطي يعمق أزمة العلاقة بين الرياض وواشنطن، 14 سبتمبر/أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 17 يناير/كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/P0JLn1Bz>

(47) بهجت جودت، مرجع سابق، ص 320.

(48) موقع قناة العربية، زيارة بوتين أبرز محطات التعاون السعودي الروسي وأثره على سوق النفط، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2023، (تاريخ الدخول: 15 يناير/ كانون الثاني 2023)، <http://tinyurl.com/5n6sztan>

(49) نيت نيوهوف، الدبلوماسية السعودية لتبادل الأسرى خلال حرب أوكرانيا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 20 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/64IPTCY>

(50) محمد صادق إسماعيل، التجربة الروسية بوتين وإستراتيجية الأمن القومي، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2023)، ص 58.

(51) موقع قناة العربية، تطور العلاقات السعودية الروسية في المجالات الاقتصادية، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2023، (تاريخ الدخول: 25 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/bLzNtXA>

(52) بحبيح عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 132.

(53) جريدة الشرق الأوسط، السعودية والصين شراكة استراتيجية شاملة، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 27 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/VAiVvik7>

(54) بحبيح عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 73.

(55) صحيفة العرب، التزام الولايات المتحدة بضمان أمن المملكة المطلب الأول للسعوديين مقابل التطبيع مع إسرائيل، 30 سبتمبر/ أيلول 2023. (تاريخ الدخول: 29 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://2u.pw/VS0HEdmV>

(56) ديفيد غريتن، السعودية مهمة بالتطبيع مع إسرائيل بعد الحرب، ولكن ما هي شروطها؟، موقع قناة BBC عربي، 10 يناير/ كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 30 يناير/ كانون الثاني 2024)، <https://n9.cl/hcs1q>

(57) واثق السعدون، سياسة إدارة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأميركية-العراقية لعالم ما بعد الحرب في أوكرانيا، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2023)، ص 6.

دور المغرب في حوكمة الهجرة بين إفريقيا وأوروبا: رائد أم دركي حدود؟

Morocco's Role in Governing Migration between Africa and Europe: Pioneer or Border Guard?

* عبد الرفيع زعنون – Abderrafie Zaanoun

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى رصد تحول الدور المغربي من دركي الحدود الأوروبية إلى محاولة القيام بأدوار قيادية في تدبير الهجرة غير النظامية من إفريقيا إلى أوروبا، مع تتبع مساعي المغرب لجعل الشركاء الأفارقة والأوروبيين يقبلون بهذا الموقع، والتأثيرات الناجمة عن ذلك. في ضوء ذلك تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال المركزي: ما سياقات تحول دور المغرب في تدبير الهجرة الإفريقية نحو أوروبا؟ وهل تمكن من تجاوز نموذج دركي الحدود إلى لعب دور ريادي، باعتباره دولة عبور بين الدول الإفريقية والأوروبية، في تدبير تدفقات الهجرة؟ تخلص الدراسة إلى تزايد التوظيف الإستراتيجي لملف الهجرة من طرف المغرب بما يخدم مصالحه السياسية والاقتصادية، غير أن محاولته التحول إلى فاعل إستراتيجي في الحكمة الجهوية للهجرة بين إفريقيا وأوروبا تترتب عليها ارتدادات عدة على أوضاعه الداخلية، وعلى علاقاته بالدول المصدرة والمستقبلية للمهاجرين غير النظاميين، خاصة فيما يتعلق بتفاقم وضعيات عدم الاستقرار بدول إفريقيا جنوب الصحراء وانسداد مسالك الهجرة بباقي دول شمال إفريقيا، وكذا "الأمننة" المتزايدة للحلول الأوروبية للهجرة نتيجة توالي الأزمات الاقتصادية وتنامي الخطابات المعادية للمهاجرين

كلمات مفتاحية: الهجرة غير النظامية، إفريقيا، الاتحاد الأوروبي، حكمة الهجرة، تدبير الحدود، المغرب

Abstract

This paper observes Morocco's transition from merely guarding European borders to aspiring to assume leadership roles in managing irregular migration from Africa to Europe, while also monitoring Morocco's endeavours to garner acceptance of this role from African and European partners, and the consequent effects. In light of this, the study seeks to answer to answer

* د. عبد الرفيع زعنون، أستاذ جامعي، باحث في القانون الإداري والسياسات العمومية، باحث مشارك بالمعهد المغربي لتحليل السياسات

Abderrafie Zaanoun, Researcher in administrative law and public policies, research associate at the Moroccan Institute for Policy Analysis.

the following questions: What are the contexts of Morocco's transformation in managing African migration to Europe? Has it succeeded in moving beyond the border guard model to play a leading role, as a transit state between African and European countries, in managing migration flows? Ultimately, the study finds that there is an increasing strategic utilisation of the migration issue by Morocco to serve its political and economic interests. However, its attempt to transition into a strategic actor in the regional governance of migration between Africa and Europe has several repercussions on its domestic situation as well as its relations with migrant-sending and receiving countries, especially concerning the worsening instability in sub-Saharan African countries and the blockage of migration routes in other North African countries in addition to the increasing securitisation of European migration solutions due to successive economic crises and the growth of anti-migrant rhetoric.

Keywords: irregular migration, Africa, European Union, migration governance, border control, Morocco.

مقدمة

تشكل الهجرة عنصرًا محددًا للسياسة الخارجية للمغرب ولطبيعة علاقاته بدول الجوار، نتيجة اعتبارات جيوسياسية متصلة بموقعه الجغرافي جسرًا بين إفريقيا وأوروبا، وبالنظر للثقل الديمغرافي للمهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج الذين أصبحوا يشكلون نسبة تفوق 10 في المئة من مجموع السكان، وما لذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية تُحتم اتخاذ نهج دبلوماسي متوازن في العلاقة مع دول المصدر الأوروبي التي يقيم بها حوالي 90 في المئة من "مغاربة العالم" (1). كما أصبح المغرب الوجهة الأولى للمهاجرين الأفارقة في مسارهم نحو أوروبا، وما يترتب على ذلك من تهديدات تجعله في صلب "معادلة حرجة" بين مراعاة الأولويات الداخلية والوفاء بالالتزامات الدولية.

شهد تعاطي المغرب مع معضلة الهجرة تحولات متتالية عكست المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والجيوسياسية السائدة، وهو ما تجلّى في التحسينات المتتالية للأطر التشريعية والمؤسسية التي رامت الانضباط لمتطلبات الحكامة العالمية لتدبير التنقلات البشرية، مع الحرص على التمكين للمصالح الإقليمية للمغرب الذي أصبح يلعب دور الوساطة بين الدول الإفريقية والأوروبية، عبر المشاركة في تنظيم فعاليات نتج عنها توقيع اتفاقيات والانخراط في إستراتيجيات عدة للتحكم في تدفقات المهاجرين.

مكّن تنامي هذا الدور المغرب من تحقيق مكاسب إستراتيجية في سعيه إلى أن يكون طرفًا فاعلاً بين الدول المستقبلية والدولة المصدرة للمهاجرين في التقليل من مخاطر الهجرة وتأثيراتها على الأطراف المعنية، ليتحول هذا التعاون تدريجيًا إلى قاعدة للارتقاء بمستويات التبادل في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. لكنه من زاوية أخرى يُرتّب تأثيرات عكسية على مصالحه الداخلية، فالتزامه بتنفيذ بعض البرامج الأوروبية للهجرة كان له تداعيات وخيمة جعلت منه في مراحل سابقة مجرد "دركي" للبوابة المتوسطة لأوروبا، كما أن تفعيل تدابير الترحيل واتفاقيات إعادة القبول والإدماج أثّر على موقعه السياسي تجاه شركائه الأفارقة، وعلى صدقية أنموذجه في التعامل مع المهاجرين واللاجئين الذي ظل مرتفعًا للمتغيرات الإقليمية والدولية.

تأسيساً على ما سبق، يبرز الحقل الاستفهامي الآتي: ما سياقات ومراحل تطور سياسات الهجرة بالمغرب؟ وكيف تزايد تأثير المغرب في تدبير تدفقاتها بين أوروبا وإفريقيا؟ وما المكاسب التي يجنيها المغرب؟ وما المخاطر المترتبة عن ذلك؟ وهل أصبح بالفعل رائداً في تدبير الهجرة الإفريقية نحو أوروبا أم أنه لم يرح بعد دوره النمطي حارساً لحدود أوروبا؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، سنتبع، اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، سياقات تحول موقع المغرب في المنظومة الدولية والجهوية لحكامة تدبير الهجرة غير النظامية. معتمدين في ذلك على الوثائق الرسمية للمؤسسات المغربية والأوروبية والإفريقية، وعلى تقارير المنظمات الدولية والمحلية المدافعة عن حقوق المهاجرين في وضعية غير نظامية، بغرض استجلاء التقاطعات والقطائع الكائنة والمتوقعة بين الرهانات الوطنية والدولية وبين الحسابات "السيادية" و"البراغماتية" في تدبير هذا الملف الحساس.

أولاً: تطور الدور المغربي في تدبير الهجرة الإفريقية نحو أوروبا

عرفت السياسات العمومية في مجال الهجرة تقلبات مستمرة في ارتباط مع تحولات النسق السياسي وتطور علاقاته بمحيطه الإقليمي، فقد شكل تدبير ملف الهجرة غير النظامية رهاناً أساسياً لانغراس المغرب في عمقه الجيوستراتيجي أوروبياً وإفريقياً، كما شكل مفتاحاً لا يمكن الاستغناء عنه لتطوير نطاق تعاونه مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قد يبدو من باب المجازفة افتراض وجود نمذجة تصنيفية (Typology) عند تتبع سيرورة الطروحات المغربية عن حكمة تدبير الهجرة بين الجانبين، الإفريقي والأوروبي، طالما أن تطور المواقف والسياسات لم يخضع لمنطق "تراكمي"، بل كان في العديد من الأحيان مجرد مسابقة لتوجهات الأطراف الشريكة، وفي أحيان أخرى كانت هذه المواقف عبارة عن ردود أفعال صيغت بشكل مفاجئ نتيجة "صحوة دبلوماسية" تحفز على "مقاومة" محاولات جهات الاستقبال والمنشأ جرّ المغرب نحو لعب أدوار تعاكس رهاناته ومصالحه الداخلية. لكن بشكل منهجي يمكن "تحقيب" (Periodization) سياسات تدبير تدفقات المهاجرين بالمغرب

بتقسيمها إلى ثلاث فترات كبرى لكل منها رهاناتها ومنطقها التدبيري، دون أن يعني ذلك وجود قطعة تامة بينها:

- **المغرب مُصدّر للهجرة:** ظل المغرب بلدًا محتضنًا للتنقلات البشرية العابرة ليتحول منذ عقد الستينات إلى بلد مُصدّر، فتسارع تدفق المغاربة نحو الخارج جعله يتصدر قائمة الدول المصدرة للعمال المهاجرين إلى أوروبا(2)، ولذلك فقد اقتضت سياسات معالجة معضلة الهجرة، إلى حدود أواخر الثمانينات، على الدفاع عن حقوق ومصالح الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وخاصة بالدول الأوروبية، بما يمكن من تحقيق أهداف متعددة، مثل إنعاش الاستثمار الداخلي وجلب العملة الصعبة(3)، وكذا توظيف "مد الهجرة" للتأثير في القرار الأوروبي سواء أكان بتوجيه المهاجرين نحو وجهات معينة في إطار اتفاقيات شراكة لسد خصائص بعض الدول في الأيدي العاملة، أم بالتحكم في ظاهرة "الهجرة السرية" التي أصبحت تؤثر اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا على الدول الأوروبية وخاصة إسبانيا. لكن في هذه المرحلة لم تبلور أي سياسة متكاملة في غياب أي مخطط عمل إستراتيجي يحدد الغايات وسبل بلوغها ويقترح التدابير الاستباقية لتعزيز عوائد الهجرة والحد من تأثيراتها الداخلية والخارجية(4).

- **المغرب بلد عبور:** في بداية التسعينات واجه المغرب تحديات جسامًا في تدبير الهجرة في ظل "انسيابية" تدفق المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء في سبيلهم للوصول إلى "الفردوس الأوروبي" (El Dorado)، مما حوله إلى بلد عبور بامتياز بحكم قربه من دول الاستقبال، وبالنظر لتفاقم ظواهر انعدام الاستقرار بدول المنشأ الإفريقي. ففي خضم صراعات سياسية وإثنية وتحولات مناخية واجتماعية وجد المغرب نفسه أمام تدفقات بشرية مهولة يحتاج تدبيرها إلى تعبئة إمكانيات ضخمة وتجريب حلول خلاقة بشكل تشاركي مع الدول المصدرة والمستقبلة، مع استحضار التحديات الجيوستراتيجية والإنسانية والاقتصادية المترتبة على وضعه المزدوج: بلد عبور واستقرار لعدد كبير من المهاجرين(5). في هذه المرحلة، تم تخفيف المقاربة الأمنية بما يسمح بتدفق المهاجرين الأفارقة مراعاة لأهمية مسألة الهجرة في المسارات الجديدة للتعاون المغربي-الإفريقي. لكن هذا "التسامح" قُوبل بإغلاق متزايد للحدود الأوروبية؛

الأمر الذي أفضى إلى تشكل "بؤر للمهاجرين" بمحيط المدن الحدودية، منها طنجة والناظور، وهو الواقع الذي سيرفع من التكلفة الاجتماعية والمالية والسياسية لتدبير الهجرة الإفريقية.

- **المغرب بلد توطين:** حفزت تدابير تسوية الوضع القانوني للمهاجرين على تفضيل بعضهم الاستقرار على الانتقال إلى الوجهة المرغوبة (6)، كما دفع طول مدة الإقامة واستمرار إغلاق الحدود الأوروبية إلى تجريب تطبيقات لتوطين المهاجرين بدول العبور، فوضعت المفوضية الأوروبية، في 2005، لمناسبة الذكرى العاشرة لمعاهدة برشلونة، مقاربة جديدة لمساعدة المغرب على استقبال المهاجرين. وجراء ذلك، تزايدت بشكل تدريجي أعداد المهاجرين الأفارقة الذين جنحوا للاستقرار في المغرب لتصل إلى حوالي 15 ألف مهاجر في 2008 (7). في خضم ذلك، انخرط المغرب في تنفيذ عدة برامج أوروبية، مثل برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (AVRR)، الذي أطلق بجنيف في 2012، بميزانية تقدر بـ800 مليون دولار بشراكة بين المنظمات الدولية والدول المتأثرة بالهجرة (8)، برنامج دعم سياسات الهجرة بالمغرب في 2017 الذي جاء ضمن مساعي تنفيذ اتفاق الشراكة من أجل حركة الأشخاص لتشجيعه على إرجاع مواطنيه ورعايا الدول الثالثة (États Tiers). وغيرها من البرامج والعمليات التي مكنت المغرب من تبوء المرتبة الثامنة عالمياً من حيث عدد المهاجرين الذين تمكن من إعادة استيعابهم في مجتمعاتهم الأصلية (9)، والذين ناهز عددهم 40 ألفاً من تاريخ شروعه في تفعيل تدابير الإرجاع الطوعي سنة 2004 إلى أواخر سنة 2023.

بشكل عام، ظلت معظم التدابير المتخذة عبارة عن ردود فعل مرحلية عكست في الغالب الأعم إرادة الجهات الأوروبية التي ما فتئت تسعى -عن طريق حلول متعددة تتفاوت ما بين الضغط والتحفيز- إلى توجيه جهود المغرب إلى خدمة الأجندة الأوروبية، بما يضمن استمرار دوره النمطي حارس حدود. وفي غياب رؤية مستقلة ظلت مقاربتة لتدفقات الهجرة الإفريقية حييسة إجراءات ظرفية غير مستقرة أضعفت موقفه أمام شركائه الأفارقة؛ الأمر الذي فاقم من "التكلفة السياسية" لاتباع النموذج الأوروبي للهجرة، الذي غالباً ما يميل إلى ترجيح البعد الأمني على حساب الاستحقاقات الحقوقية والإنسانية (10).

ثانيًا: موقع المغرب في الحكامة الجهوية للهجرة بين التبعية والريادة

حاول المغرب الفكّك من أسر المقاربة الأوروبية مُوظفًا السياقات المساعدة في فرض نفسه طرفًا فاعلاً في حكمة تدبير الهجرة انطلاقًا من سنة 2005، محاولاً استثمار موقعه الجيوسراتيجي في تنفيذ السياسة الجديدة للجوار الأوروبي لبلورة مقاربة خاصة به (11)، عبر احتضان عدة فعاليات مثل المؤتمر الوزاري للحوار الأوروبي لإفريقي عن الهجرة والتنمية، الذي أصبح يعد -منذ دورته الأولى المنعقدة بالعاصمة المغربية في 2006- من أكثر الآليات تقدّمًا للتشاور السياسي والتقني بين دول المنشأ والعبور والمقصد (12). وتوّجت الدورة الأولى من المؤتمر بإعلان "مسلسل الرباط" (Rabat Process) أرضية للحوار الأوروبي/الإفريقي حول الهجرة. ولتنفيذ توصيات الحوار تم تنظيم عدة مبادرات: برنامج تطوير سياسات الهجرة واللجوء بدول العبور، الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات ابتداء من 2007 بتعبئة عدة تمويلات لفائدة الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي ومن ضمنها المغرب، الذي استفاد من 654 مليون دولار لتمويل عمليات مكافحة الهجرة السرية والاتجار بالبشر وتسهيل إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين، وكذا تقوية قدرات إدارة الهجرة (13). كما انخرط المغرب في فعاليات متابعة وتطوير الحوار الأوروبي/الإفريقي حول الهجرة مثل "برنامج باريس" في 2008، و"إعلان دكار" في 2011.

أضحى المغرب واعيًا أكثر بفضائل التدبير المشترك للهجرة، في خضم تحديات أصبحت تستوجب التعامل معها باعتبارها إطارًا لتعزيز التعاون الجهوي والدولي (14)، ومَنفَذًا للمساهمة في تعديل السياسات الإقليمية للهجرة باحتضانه عدة مبادرات تهدف إلى بث روح جديدة في منهجية تدبير هذا الملف بالتنسيق مع الفاعلين الدوليين، مع نزوعه للعب دور الوسيط ضمن الفضاء الأورو-إفريقي؛ إذ بادر طوال فترة رئاسته المشتركة -إلى جانب ألمانيا- للمنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية (FMMD)، خلال فترة 2017-2018، إلى تنظيم عدة ملتقيات دولية، مثل المؤتمر العالمي حول التحولات المناخية والتحركات البشرية بالرباط، في مايو/أيار 2017، ولقاء برلين حول العقد الاجتماعي الدولي للهجرة والتنمية، في يونيو/حزيران من السنة نفسها، وغيرها من الأنشطة التي تُوّجت باحتضان مدينة مراكش، في ديسمبر/كانون الأول سنة 2018، القمة الحادية عشرة للمنتدى المذكور؛ تمخض عنها التوقيع على الميثاق

العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، وهو وثيقة مرجعية حثت على تكييف السياسات الوطنية للهجرة مع القانون الدولي (15)، مع وضع مخطط عمل مراكش 2018-2020 الذي تضمن 23 إجراء لتطوير قدرات تدبير الحدود وتطويق شبكات تهريب المهاجرين، ومواكبة خطط إعادة الإدماج، ومعالجة الجذور المغذية للهجرة السرية، منها التغير المناخي والاضطرابات السياسية والصراع العرقي (16).

بالتوازي مع ذلك، تعزز موقع المغرب في الحكامة الدولية للهجرة، فأصبح عضواً فاعلاً في شبكة الأمم المتحدة للدول الرائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (GCM-The Champions countries). كما شهدت سنة 2018 حدثاً بارزاً تمثل في مشاركة المغرب في لقاء مجموعة الستة (17) (G6)، المخصص لتعزيز التعاون في محاربة الإرهاب والهجرة السرية، مما يدل على الاعتراف الدولي بدوره الإستراتيجي في تدبير الهجرة والأمن بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبحوض المتوسط (18).

لقد أصبح المغرب يلعب دوراً مهماً في حكمة الهجرة بإفريقيا منذ "رجوعه" إلى "الأسرة الإفريقية" بمشاركته في القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، في يناير/كانون الثاني سنة 2017، إذ اختير العاهل المغربي رائداً للهجرة بإفريقيا؛ مما شكل دافعا للمغرب للمساهمة في صياغة الأجندة الإفريقية للهجرة في 2018 التي أكدت تيسير تنقل الأشخاص بشكل آمن ومنتظم (19)، وفي مواكبة شركائه الأفارقة في تدبير الهجرة؛ إذ بادر المغرب إلى إحداث المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط، في ديسمبر/كانون الأول 2020، بعدما اعتُمد نظامه الأساسي بالقمة الثالثة والثلاثين للاتحاد الإفريقي، في فبراير/شباط 2020، ليكون بذلك أول هيئة للاتحاد الإفريقي تُعنى بحكمة الهجرة. ووعياً للدور الحاسم لهذه الآلية، فقد أكد المغرب بالدورة الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا، في 14 فبراير/شباط 2024، ضرورة التشغيل الكامل للمرصد لجعله قادراً على المساهمة بكفاءة في تحسين النظام العام لإدارة الهجرة في إفريقيا، من خلال جمع وتبادل المعلومات بين الدول الإفريقية وتوظيفها في تحليل مسارات "الهجرة" ووضع سيناريوهات للتحكم في تدفقاتها (20).

هذا الدور ما فتئ يتعزز باحتضانه عدة فعاليات دولية، مثل المؤتمر الوزاري الثامن

للمحاور 5+5 حول الهجرة والتنمية المنعقد بمراكش، في مارس/ آذار 2020، الذي أوصى بوضع سياسات وطنية متناسقة حول الهجرة، وبدفاعه المستمر عن المقاربات الحقوقية والتنموية في التعامل مع المهاجرين، ونَبّه التقرير الذي قدمه محمد السادس ملك المغرب بالدورة الخامسة والثلاثين لقمة الاتحاد الإفريقي، في فبراير/ شباط 2022، إلى أن تدبير الهجرة لا ينبغي أن يقتصر دوماً بإدارة الطوارئ، بل يجب أن يُنظر إليه بعين المسؤولية والتضامن(21). ومن المنتظر أن يسهم تطور دور المغرب في معالجة "توترات" الهجرة في تحويله إلى قناة ثابتة للتعاون بين الاتحادين، الإفريقي والأوروبي، في ضوء الآفاق الرحبة التي يُتوقع أن تفتحها إستراتيجية البوابة العالمية (Global Gateway)(22)، وغيرها من الإستراتيجيات العابرة للقارات التي أصبحت تتعامل مع تدبير معضلات الهجرة على أنها شرط مسبق للتفاوض في شأن فرص التعاون الاقتصادي.

بشكل عام، يمكن القول: إن المغرب أصبح يتعد من النموذج الأوروبي في معالجة إشكالات الهجرة بمراعاة أكثر للجوانب الإنسانية(23)، ولم يعد يرضى بموقع "التلميذ النجيب" الذي يلعب دور "المتعاقّد من الباطن" (Subcontractor) لدى الطرف الأوروبي الذي لم يفِ بما فيه الكفاية بالاستحقاقات السياسية والاقتصادية لشراكته الإستراتيجية مع المغرب، وهو الموقع الذي سيمكنه من جني مكاسب جمة فضلاً عن مخاطر عديدة تترتب على دور القيادة في الحكامة الجهوية للهجرة الإفريقية.

ثالثاً: حصاد المغرب من تدبير الهجرة بين إفريقيا وأوروبا: المكاسب والفرص

بدأ المغرب يحصد ثمار "انزياحه" التدريجي عن دوره التقليدي في التصدي لزحف المهاجرين غير النظاميين نحو حدود الدول الأوروبية، فبدأت تظهر بعض مكاسب تنامي دوره الإستراتيجي في تدبير الهجرة غير النظامية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. ومن إرهاصات هذا التحول:

- تعزيز جاذبية النموذج المغربي: ساعدت الإستراتيجيات والجهود السابقة على تقوية تموقع المغرب في الحكامة الدولية والإقليمية للهجرة(24)، كما تنامي تأثيره في السياسات المتعلقة بتدبير تدفقات المهاجرين بين الدول المُصدّرة

والمستقبل، وأصبح الاتحاد الأوروبي يقدم المغرب نموذجاً يُحتذى وفاعلاً لا يمكن تجاهله في كل إستراتيجية "جدية" لحل معضلة الهجرة؛ إذ أكد "جوزيب بوريل" (José Borrell)، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية، أن الهجرة باعتبارها مشكلة أوروبية لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل بدون إشراك فعلي للمغرب (25) الذي أصبح يستغل المبادرات التي يحتضنها في تسويق نموذج في تدبير تدفقات الهجرة، آخرها القمة الأخيرة للحوار الأوروبي-الإفريقي حول الهجرة والتنمية المنعقدة بعاصمة المملكة، في فاتح فبراير/شباط 2024، إذ أكد المغرب خلال تسليم رئاسة "مسلسل الرباط" إلى البرتغال أهمية التعامل معه على أنه شريك إستراتيجي في تنفيذ خطة عمل قادم 2023-2027، وخاصة فيما يتعلق بتطوير حلول الهجرة القانونية وإدماج البعد الحقوقي في حكمة تدبير المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا (26).

- **استدراك التمويل الأوروبي:** حاول المغرب استغلال الهواجس الأمنية الأوروبية للحصول على تمويلات "سخية" لخدمة أولوياته في مجال الهجرة، على اعتبار أن الدعم السابق، فضلاً عن كونه كان محدوداً ولا يعكس الجهود التي يبذلها لحماية "الحدود الخارجية" لأوروبا، فقد كان أكثر مشروطة إذ وُجّه معظمه لتمويل عمليات مراقبة الحدود، فيما لم يُخصّص لمشاريع إدماج المهاجرين وتجفيف منابع الهجرة غير النظامية سوى النزر اليسير. ولذلك ستأخذ منهجية التمويل مساراً جديداً، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بالموازاة مع تنظيم قمة لرؤساء الحكومات الإفريقية والأوروبية حول الهجرة بعاصمة مالطا، التي توجت أشغالها بوضع مخطط "فاليت" للعمل المشترك (PACV) لمعالجة مسببات الهجرة غير النظامية وتطوير أنظمة إدارة تدفقات المهاجرين. لتمويل المخطط استُحدث الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا (EUTF-Africa) بميزانية بلغت 3.8 مليارات يورو، وكان المغرب الدولة الوحيدة من شمال إفريقيا التي استفادت منه بمبلغ يناهز 170 مليون يورو خُصّص لتقوية قدراته على استقبال المهاجرين واستيعابهم، وعلى تدبير الحدود وتحسين نظام اللجوء (27)، وفي منتصف 2022، تضاعف الدعم المالي المخصص للمغرب في محاربة الهجرة غير الشرعية بمنحه غلاًفاً مالياً يفوق 500 مليون يورو لتمويل عمليات إدارة الحدود وتشجيع سياسات الإدماج والتصدي لعصابات تهريب

المهاجرين(28). ويظل الدعم المالي الأوروبي للمغرب، 200 مليون دولار سنوياً في المتوسط، مبلغاً ضئيلاً لا يعكس الجهود المبذولة مقارنة بدول أخرى، مثل تركيا التي تجني أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً نظير دورها في إبطاء ديناميات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا(29).

- **تعظيم العوائد الإستراتيجية:** استفاد المغرب من تجاربه السابقة مع الجانب الأوروبي في مجال الهجرة وأصبح يشترط الحصول على عوائد سياسية واقتصادية أفضل(30)، فقد منحه تحديات تدبير تدفقات الهجرة ورقة ضغط مهمة لتقوية قدراته التقنية في مراقبة الحدود القارية والبحرية، ولخدمة مصالحه التجارية بتحسين شروط اتفاقات الصيد البحري وبتحصين مكاسب التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مع جعل المواقف الأوروبية من السيادة المغربية على الصحراء الغربية عنصراً مرجحاً لمستوى انخراط المغرب في إستراتيجيات ضبط تدفقات الهجرة الإفريقية تجاه أوروبا. ونشير، مثلاً على ذلك، إلى الجمود الذي اعتري علاقات المغرب وإسبانيا منذ استقبالها زعيم جبهة البوليساريو، في 18 أبريل/ نيسان 2021، وما أعقب ذلك من تراخ في عمليات مراقبة الحدود والتدفقات غير المسبوقه في أعداد المهاجرين غير النظاميين إلى التراب الإسباني؛ الأمر الذي "أرغم" الجانب الإسباني على الوفاء أكثر بالاستحقاقات السياسية للتعاون مع المغرب في مجال الهجرة، من خلال الإعلان، في 18 مارس/ آذار 2022 عن قبول المبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي للصحراء الغربية. وهو الموقف الذي قُوبل بإعراب المغرب عن تكثيف جهوده في محاصرة ظاهرة الهجرة غير النظامية. وفي ضوء ذلك، ما فتئ المغرب يحاول استثمار تجربته مع إسبانيا للاستدلال على دوره الحيوي في التدبير المشترك للهجرة غير النظامية بين ضفتي المتوسط، آخرها لمناسبة افتتاح الدورة 17 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي تم تنظيمها بالرباط في 15 و16 من فبراير/ شباط 2024(31).

- **تفضيل الحلول التفاوضية للهجرة:** مقابل التعاطي الإيجابي للمغرب مع "الحلول" الأوروبية للهجرة، فقد عارض الخيارات المرتبطة بالهجرة القسرية منذ 2012 برفضه التوقيع على اتفاق إعادة قبول مواطنيه ورعايا البلدان الثالثة (EURA) (32). كما رفض الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الذي دعا إلى ممارسة ضغوط

أكثر على دول جنوب المتوسط لدفعها إلى إرجاع المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم أو إلى أقرب دولة عبور مثل المغرب، وظل يعارض مختلف حلول إعادة القبول مخافة تأثيرها على أمنه الداخلي وعلى علاقاته الإفريقية. وبموازاة ذلك، غدا المغرب أكثر استحضاراً لمتطلبات الموازنة بين المصالح الأوروبية والإفريقية عبر عدة مفاوضات نجم عنها التوقيع مع المفوضية الأوروبية على إعلان مشترك ثم على مخطط عمل للشراكة من أجل التنقل، الذي تضمن عدة تدابير للرفع من الآثار التنموية للهجرة ولتيسير المسالك القانونية للحركة، مقابل التصدي الحازم للهجرة السرية (33).

- **الهجرة "بطاقة دخول" لشبكات التعاون الإقليمي:** أصبح المغرب أكثر وعياً بحيوية قضايا الهجرة في رسم تحالفاته مع دول الاستقبال والمنشأ، فاعترافاً بجهوده في التصدي للهجرة غير النظامية تم تمتيع المغرب بوضع متقدم مع الاتحاد الأوروبي خلال الدورة السابعة للشراكة المغربية-الأوروبية المنعقدة بلوكسمبورغ، في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2008، والتي أثنت فيها الدول الأوروبية على الجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة المغربية للحد من تدفق المهاجرين (34). وقد انطلق المغرب من هذا المكتسب للمطالبة بترقية الإطار العام للشراكة المغربية-الأوروبية وتوظيف سياسات الهجرة للتموقع شريكاً إستراتيجياً لشبكات القرار الأوروبي. علاقة بذلك، نشير إلى نزوع المغرب في السنوات الأخيرة إلى تنويع مواقفه مع الجانب الأوروبي؛ فتارة يتعامل مع الكتلة الأوروبية وتارات أخرى يفضل التعاون الثنائي مستغلاً في ذلك اختلاف الرؤى والمصالح بين بعض دول الاتحاد الأوروبي حول ملفات الهجرة. وبالرغم من تواتر الضغوط الأوروبية على المغرب من أجل توقيع اتفاق شامل لإعادة قبول مهاجري "الدول الثالثة"، فإنه يفضل التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار الأوروبي وخاصة إسبانيا؛ إذ مكنت اتفاقية إعادة القبول الموقعة بين المغرب وإسبانيا في 2019 -والتي دخلت حيز التنفيذ في 2022 من تقليص دخول المهاجرين غير النظاميين للتراب الإسباني بنسبة 25% (35). فيما يتعلق بعلاقاته مع دول المنشأ، حرص المغرب منذ عودته إلى المجموعة الإفريقية على التجذر في الأطر القيادية الإفريقية، وشكلت الهجرة نافذة مهمة لتوسيع النفوذ المغربي بالعمق الإفريقي، من خلال اضطلاع به دور محوري في رسم مستقبل إفريقيا

الجديدة، وتشبيك علاقاته مع دول الجوار بمحاولته الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في ضوء الرهانات الإستراتيجية لتدبير قضايا الهجرة.

رابعاً: كلفة تدبير الهجرة الإفريقية وارتداداتها: التهديدات والتحديات

في مقابل المكاسب المحققة، بدأت تتعاظم عدة مخاطر تهدد قيام المغرب بدور متوازن في الإطار بين-الجهوي لتدبير الهجرة غير النظامية، في ظل تزايد الصعوبات المرتبطة بترصيد العوائد الإيجابية لملف الهجرة ضمن شبكة العلاقات مع الأطراف الأوروبية والإفريقية على مختلف الأصعدة:

- التكامل بين الإستراتيجيات المخصصة لمغاربة الخارج وللمهاجرين الأجانب بالمغرب: وذلك من أجل خلق أكبر قدر من التناغم بين تحصين حقوق ومصالح الجالية المغربية القاطنة بالدول الأوروبية، وبين الضرورة القانونية والأخلاقية التي تُحتمّ منح الاهتمام نفسه للمهاجرين الأفارقة بالمغرب انسجاماً مع مصادقة المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لصالح تلك الفئة (36). ومن شأن تدعيم هذا التوجه أن يساعد على بناء سياسة موحدة للهجرة تتوخى تحصين الحقوق الأساسية للمهاجرين غير النظاميين بغض النظر عن أصولهم وعن طبيعة وأفق العلاقات السياسية بدول المنشأ.
- الملاءمة بين المقاربة الأمنية والمقاربة الحقوقية: أصبح موقع المغرب في تدبير الهجرة غير النظامية بين إفريقيا وأوروبا منوطاً باحترام حقوق وحريات المهاجرين واللاجئين. لكن تفعيل هذا التوجه على المستوى العملي يتطلب مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالهجرة، كما يفترض الشروع في حوار جدي مع دول المنشأ في ضوء التداخيات السلبية للتنقلات العابرة للحدود، مثل: الاتجار في البشر، والإرهاب، وتهريب المخدرات، والأسلحة، والجريمة المنظمة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال المفصولين عن ذويهم، والأشخاص ذوي الإعاقة (37). لكن في المقابل، خوّل تطور دور المغرب في الحكامة الجهوية للهجرة المساهمة في الجهود الدولية لمعالجة الإشكالات المؤثرة على الأمن العالمي والإقليمي بالحوض المتوسطي ومنطقة الساحل والصحراء، مثل التصدي للشبكات الإرهابية ولعب أدوار الوساطة في حل النزاعات ببلدان المنشأ والعبور، مثل ليبيا ومالي.

• **الموازنة بين خيارات الترحيل والتوطين:** أثبتت التجارب المرتبطة بإعادة المهاجرين إلى أوطانهم محدودية استدامتها، فالترحيل القسري يؤثر بشكل كبير على ثقة الدول الإفريقية وعلى المنظمات الدولية الشريكة في مجال تدبير التدفقات البشرية، مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للاجئين بحكم إضراره بحقوق وأحياناً بحياة المهاجرين خاصة أولئك الذين أرجعوا إلى مناطق النزاع، كما تصطدم خيارات العودة الطوعية والتوطين بإشكالات عدة سياسية وتديرية تؤثر في فعاليتها، وخاصة فيما يتعلق بعدم كفاية التمويلات الأوروبية المخصصة لذلك، فضلاً عن توجس المغرب من تحوله إلى حاضنة للدول الأوروبية في التدبير الخارجي لتدفقات المهاجرين غير النظاميين، وهو ما يفسر تعثر المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن اتفاقية إعادة القبول، فوزارة الخارجية المغربية تصر على تحمل كل دولة مسؤوليتها تجاه مواطنيها وعلى رفض منطق التعاقد من الباطن في تدبير إشكالات الهجرة بين ضفتي المتوسط (38).

• **الترجيح بين المكاسب الإفريقية والأوروبية:** أصبح المغرب يجد صعوبة بالغة في إمساك العصى من الوسط في التعامل مع دول المنشأ والاستقبال، خاصة مع الحرص المتزايد للاتحاد الأوروبي على سياسة "تصدير الحدود" التي تستهدف تحويل حدود الاتحاد الأوروبي إلى داخل هذه الدول (39)، عبر مجموعة من الحلول الرامية إلى تسهيل إعادة طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يكون هؤلاء قد دخلوا منها (40). الأمر الذي سيؤثر سلباً على وضع المغرب وعلى سعيه الحثيث إلى التمتع فاعلاً إستراتيجياً في تدبير تدفقات الهجرة، في ظل التوجس من استغلال موقعه فاعلاً أساسياً في تنفيذ الإستراتيجية الإفريقية للهجرة في بلورة مواقف مستقلة قد تدفعه لاحقاً نحو تجاوز أو "مقاومة" الترتيبات الأوروبية حول إيقاع وحجم هذه التدفقات ومنهجية تدبيرها.

• **المفاضلة بين المصالح الداخلية والالتزامات الإقليمية:** خاصة في ظل تبلور رؤى متعددة تصل إلى حد التضارب بشأن مقاربات تدبير الهجرة، فعلى المستوى الداخلي تفرض برامج التعاون عدة استحقاقات قد تضر بالمصالح الوطنية على

مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الصعيد الخارجي ما فتئ الخرق يتسع بين مواقف الشركاء الأوروبيين والأفارقة، كما ارتفع سقف المنظمات الدولية المهمة بحقوق المهاجرين واللاجئين بشكل سيجعل تفعيل بعضها يتعارض مع الأولويات والرهانات الداخلية.

نشير في هذا الصدد إلى تأثير ملف الهجرة على حظوظ المغرب في الانضمام إلى شبكات التعاون الإقليمي، فعنونه بالمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ستحتم عليه الانضباط لبروتوكولاتها الخاصة بحقوق الولوج والتنقل والإقامة بين دول المجموعة؛ إذ بمجرد تقديم المغرب لطلب الانضمام للمجموعة في 2017 تعالت المطالب بتخفيف قيود السفر التي يفرضها على مواطني دول غرب إفريقيا المنتمية للمجموعة (41). كما أن انضمام المغرب لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، سيجعله ملزماً بوضع تشريعات وسياسات تكفل حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء؛ الأمر الذي قد يجلب أفواجا جديدة من المهاجرين سيمارسون ضغطاً إضافياً على إدارة الحدود بشكل سيثير بدون شك حفيظة الاتحاد الأوروبي (42)، ويجعله يتخذ إجراءات مشددة لكبح التجذر الإفريقي للمغرب، الذي أصبح أكثر وعياً بأهمية ملف الهجرة في ضبط التحالفات الجيوسياسية، في ظل محدودية مكاسبه من سياسات الهجرة الأوروبية التي حاولت جعله دركياً لحدودها دون أن تُمكنه في المقابل من جني ثمار هذه الشراكة.

فضلاً عن هذه المخاطر برزت تحديات جديدة من شأنها إبطاء دينامية الموقف المغربي، لعل أبرزها تداعيات التغير المناخي، حيث تشير بيانات المركز الدولي لرصد النزوح الداخلي إلى أن 80 في المئة من حالات النزوح بسبب العنف والنزاع والكوارث الطبيعية عبر العالم تقع ضمن نطاق إفريقيا جنوب الصحراء (43)، وهو وضع مقبل على التفاقم أمام توسع ظاهرة "الهجرة المناخية" جرّاء ندرة الأمطار وتوالي موجات الحر الشديدة والجفاف؛ حيث يتوقع البنك الدولي بلوغ عدد المهاجرين بسبب التغيرات المناخية في هذه المنطقة إلى 86 مليوناً في سنة 2050 (44). كما أن تزايد صعوبات العبور من ليبيا وتونس سيرتب تحديات مضاعفة على المغرب باعتباره الوجهة المفضلة للعبور نحو أوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار التصلب المتزايد للمواقف الأوروبية تجاه قضايا الهجرة في ظل تنامي قوة الأحزاب المناهضة للهجرة،

التي ما فتئت تغذي المشاعر المعادية للمهاجرين لتجعل من محاربة الهجرة غير النظامية ورقة انتخابية رابحة من أجل تصدر المشهد السياسي في العديد من الدول الأوروبية، كما وقع في هولندا في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، وكما هو متوقع في الانتخابات البرلمانية للعديد من الدول الأوروبية، مثل ألمانيا، وانتخابات البرلمان الأوروبي المزمع تنظيمها في يونيو/ حزيران 2024(45).

في خضم هذا السياق "العنصري" تزايدت ترتيبات "أمنية" تدبير الهجرة، في ضوء مرجعيات توجيهية جديدة، منها وثيقة الرؤية المشتركة لعام 2030 الصادرة عن القمة الأوروبية الإفريقية المنعقدة ببروكسل في فبراير/ شباط 2022، والتي دعت إلى تعزيز العودة الطوعية وتطوير فرص الهجرة القانونية بين القارتين وداخل إفريقيا، وهو ما قد يقود نحو تكثيف الضغوط على المغرب للقبول بشكل كامل بالحلول الأوروبية في شأن توطین المهاجرين الأفارقة وإعادة قبولهم. ومنذ بداية سنة 2024، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعلن عن عزمه تشديد ضغوطاته على دول العبور الإفريقي، ومن ضمنها المغرب، للانخراط في سياساته الأمنية للهجرة، عبر برامج الترحيل وإعادة القبول والتوطین(46).

خاتمة

يشكل تدبير الهجرة الإفريقية منفذاً مهماً لتقوية النفوذ الإستراتيجي للمغرب في علاقته بشركائه الأفارقة والأوروبيين، في ظل نزوعه المستمر نحو تقوية موقعه في حكمة تدبير حركات الهجرة بين ضفتي المتوسط، مستثمراً في ذلك موقعه الجغرافي حلقة وسيطة بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين. لكن هذا الموقع بقدر ما يوفر من مكاسب بقدر ما يفرز من تهديدات لا حصر لها على أمنه الداخلي ومصالحة السياسية والاقتصادية، في ظل الرهانات المعاكسة لدول المنشأ والاستقبال التي ما فتئت تحاول استغلال "توثب" المغرب لأدوار الريادة لخدمة مصالحها، فإلى جانب الأوروبي لم يتخلص بعد من "عقيدته" الدبلوماسية التي طالما رأت في المغرب مجرد دركي حدود. وجراء ذلك تُفرض عليه ترتيبات و"حلول" تتجاوز إمكانياته وتُهدد مصالحه الداخلية وتحالفاته الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بسياسات إعادة القبول والتوطین والإرجاع القسري، التي طالما أثرت سلباً على جاذبية أنموذجه

في التعامل مع المهاجرين واللاجئين وعلى علاقته بدول المنشأ والعبور الإفريقية التي تحفز المغرب على الاقتراب من سياستها في الهجرة شرطاً لتطوير العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وللانضمام إلى منظمات التعاون بين الإقليم، مثل المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

زيادة على هذه المخاطر برزت تحديات جديدة تُهدد باستفحال معضلة تدبير الاتجاهات الجديدة للتنقلات البشرية العابرة للحدود، منها تداعيات أزمة كورونا وتفاقم انعدام الاستقرار والتحول المناخي والديمقراطية التي أصبحت تغذي باستمرار موجات النزوح؛ الأمر الذي يفرض إحداث تغيير جوهري في المقاربة المغربية للهجرة وفق منظور تقاطعي يستوعب المتغيرات الإقليمية الجديدة، ويوازن بين الحسابات السياسية والأمنية في علاقته بالأطراف الأوروبية، وبين الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية في استيعابه للمتطلبات الداخلية والإفريقية لتدفقات الهجرة نحو أوروبا. وذلك من خلال الترافع من أجل تقوية مسالك الهجرة القانونية بتوسيع نطاق الهجرة الاقتصادية وتأطير الهجرة الموسمية بضمانات فعلية تكفل حقوق المهاجرين، مع الضغط في اتجاه استئصال الجذور المنتجة للهجرة غير النظامية، بتطوير مساعدات التنمية وتشجيع الاستثمارات وتشغيل الكفاءات بالدول الإفريقية الأكثر تصديراً للمهاجرين غير النظاميين.

المراجع

(1) صبري الحو، "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/ كانون الأول سنة 2016، ص 5، (تاريخ الدخول: 25 يونيو/ حزيران 2023)، <https://2u.pw/rKTVeko>

(2) ارتفع عدد المغاربة المقيمين بالخارج من 1.8 مليون في 1998 إلى 4.8 ملايين حالياً، أكثر من ثلاثة ملايين منهم يقيمون بأوروبا بما يشكل نسبة 86.4٪ غالبيتهم مستقرون بفرنسا (31.1٪) وإسبانيا (23.4٪) وإيطاليا (18.7٪).

Mehdi Lahlou, Le Maroc, pays de départ, de transit et d'installation de migrants: Contexte régional et retombées politiques, in :Les migrations en Afrique du Nord (Tunis :Konrad-Adenauer-Stiftung, 2021), p.2.

(3) هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجًا: دراسة تحليلية مقارنة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 130.

(4) Khalil, Mourad, Irregular Migration in Morocco: A Case for Constructionism, Independent Study Project, Collection. 34 (Vermont: School for International Training, 2022). p. 8.

(5) Mrabti, Abdelali, "el marco jurídico de la migración en marruecos" , revista de investigación de la facultad de derecho", Vol. 8 n 1, 2019, p.2.

(6) Davide Lemmi & Oumar Sall, "Rather than looking for scapegoats, Morocco is cashing in on South-South migration, thenewhumanitarian, 16 January 2024. accessed on 18/02/2024, at: <https://short-url.uk/yGM4>

(7) الحسن السرات، "المهاجرون الأفارقة بالمغرب يعيشون على التسول والمساعدات"، الجزيرة نت، 23 يناير/ كانون الثاني 2008، (تاريخ الدخول: 16 مارس/ آذار 2024)، <https://cuts.top/z-9M>

(8) réseau euro-méditerranéen des droits de l’homme, Asile et migrations dans le Maghreb (Copenhague : réseau euro-méditerranéen des droits de l’homme, 2012), p.46.

(9) المنظمة الدولية للهجرة، "تقرير الهجرة في العالم لعام 2020"، (جنيف، 2020)، ص 55.

(10) عادل نجدي، "المغرب: ضغوط متزايدة مع تنامي أرقام الهجرة السرية"، العربي الجديد، 18 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/ شباط 2024)، <https://short-url.uk/Amwg>

(11) Jean-Noël Ferrié & Mehdi Alioua, politiques migratoires et sérénité de l’action publique, in : la nouvelle politique migratoire marocaine (Rabat : Konrad Adenauer Stiftung, 2017), p.25.

(12) Abdeslam Badre, rethinking the migration dialogue in the Maghreb region, policy study n 25 (Girona: Euomesco, 2022), p.19.

(13) ماتيو أندري، وآخرون، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي (كوبنهاغن، الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان، 2010)، ص 60.

(14) الوزارة المتتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، "الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" (الرابط، 2019)، ص 5.

(15) الأمم المتحدة، "قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73 / 195 في شأن المصادقة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، ص 6، (تاريخ الدخول: 28 يوليو / تموز 2023)، <https://undocs.org/ar/A/RES/73/195>

(16) CMEMD, "Déclaration Politique de Marrakech", Consulté le 15 février 2024. Disponible à : <https://bit.ly/3JwNIcx>

(17) مجموعة عمل حول الهجرة والإرهاب تتألف من وزراء داخلية كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وبولندا، تم تأسيسها في سنة 2006 للتصدي لتهديدات الهجرة والإرهاب.

(18) Anna Jacobs, "Morocco's Migration Policy: Understanding the Contradiction between Policy and Reality", MIPA, 30 june 2019, accessed on 13/07/2023, at : <https://mipa.institute/6872#>

(19) Nadir El Habib, la politique marocaine de la migration, à l'aune de l'adhésion du royaume du Maroc à la CEDEAO, in : la question migratoire en Afrique : enjeux, défis et stratégies (Rabat: Ires, 2018), p.19-20.

(20) توفيق بوفرتيح، "المغرب يبحث عن استثمار قضايا الهجرة في خدمة التنمية بالقارة الإفريقية"، هسبريس، 16 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول 17 شباط/ فبراير 2024)، <https://short-url.uk/yFFk>

(21) محمد ماموني العلوي، "المغرب يرفض التوظيف السياسي في قضايا الهجرة"، صحيفة العرب، العدد 12322، 8 فبراير/ شباط 2022، 4.

(22) Samir El Ouardighi, "Rivalité UE-Chine : les cartes du Maroc", medias24. 14 février 2022, consulté le 30 juillet 2023. Disponible à : <https://bit.ly/3KXB470>

(23) Yousra Abourabi. Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Desecuritisation. In: Governing Migration for Development from the Global Souths (Leiden: Brill Nijhoff, 2022) p. 52.

(24) Hatem Ghemari, " dynamiques de migration et coopération internationale: analyse de la politique migratoire marocaine et de sa collaboration avec union européenne", revue droit et société, n 11 (2023), p. 30.

(25) Tarek Bazza, "Spain Calls for Raising EU's Fund to Morocco for Border Control", MoroccoWorldNews, 18 October, 2018, accessed on 13/08/2023, at: <https://bit.ly/3sC6ERN>

(26) The International Centre for Migration Policy Development, "Chairmanship of the Rabat Process launched at high-level event in Morocco" , 06 February 2024. Accessed on 16/02/2024, at : <https://short-url.uk/AmDx>

(27) مصطفى حجي، هل المغرب بالفعل دركي أوروبا؟، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2022، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/ شباط 2024)، <https://mipa.institute/8653>

(28) María Martín, "Marruecos recibirá 500 millones de la UE para que controle sus fronteras", EL PAIS, 15 Agosto 2022, Accedido el 24 de agosto de 2023. <https://bit.ly/41Xm4hY>

(29) حسين معلوم، "ما مكاسب المغرب من الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي؟"، إنترريجنال للتحليلات الإستراتيجية، 10 يناير/ كانون الثاني سنة 2023، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/ شباط 2024)، <https://2u.pw/CSAcw6D>

(30) Laïla Fathi, "La gestion de la migration Transméditerranéenne Entre partage de responsabilités et convergence d'intérêts", Afrique(s) en mouvement, N° 3 (2020), p.45-46.

(31) خالد فاتحي، "المغرب يتصدى لخطاب الكراهية ويدعو لإبعاد الهجرة عن المزايدات الانتخابية"، المدار 21، 16 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/ شباط 2024)، <https://madar21.com/217149.html>

(32) Carrera, Sergio, et al. "EU-Morocco Cooperation on Readmission, Borders and Protection: A model to follow?". CEPS Papers in Liberty and Security in Europe, No. 87 (2016), p.5.

(33) Oxfam, Intrinsèquement Incohérentes : Les politiques migratoires et économiques de l'UE vis-à-vis de l'Afrique du Nord (Nairobi : Oxfam international, 2020), p.8-7

(34) Nora El Qadim, "La politique migratoire européenne vue du Maroc : contraintes et opportunités", Revue Politique européenne, n 31, (2010), p.111-112.

(35) Dominique Reynié (Dir), immigration: comment font les états européens (Paris :la fondation pour l'innovation politique, 2023), p.37.

(36) صبري الحور، مرجع سابق، ص 11.

(37) The International Organization for Migration, "fostering health and protection to vulnerable migrants transiting through Morocco, Tunisia, Egypt, Libya, Yemen and Sudan" (Rabat: 2022), p.1.

(38) جان بيير كاسارينو (منسق)، التعاون بشأن إعادة القبول في المنطقة الأورو-متوسطية وخارجها: الدروس المستفادة والدروس غير المستفادة، سلسلة دراسات سياسية، رقم 28، (برشلونة، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، 2023)، ص 11.

(39) أحمد نظيف، "بلاد المغرب ومهاجرو إفريقيا جنوب الصحراء: النزعة الوظيفية لسياسات تصدير الحدود"، جبر، 2 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 11 يوليو/ تموز 2023)، <https://2u.pw/DtE29zZ>

(40) سعيد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، مجلة رؤية استراتيجية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، المجلد 3 العدد 1، 2013)، ص 99.

(41) خالد عثمان الفيل، "المغرب: استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على إفريقيا وتحدياتها المستقبلية"، ص 12، مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس/ آذار 2020 (تاريخ الدخول: 10 يوليو/ تموز 2023)، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4596>

(42) El Arbi Mrabet, La migration africaine (Rabat: Institut Royal des Études Stratégiques, 2018), p.175.

(43) مركز رصد النزوح الداخلي. "التقرير العالمي حول النزوح الداخلي في 2022: الأطفال والشباب في النزوح الداخلي" (جنيف: 2022) ص 15، (تاريخ الدخول: 13 مارس/ آذار 2024)، <https://cuts.top/AaWu>

(44) البنك الدولي، "الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ" (واشنطن: 2021)، ص 7، (تاريخ الدخول: 13 مارس/آذار 2024)، <https://cuts.top/Aa-E>

(45) زهير حمداني، "بإستراتيجية صفر لجوء وهجرة عكسية.. رهان اليمين الأوروبي في عام الانتخابات"، الجزيرة، 27 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 19 فبراير/شباط 2024)، <https://short-url.uk/yF7C>

(46) The International Centre for Migration Policy Development "Migration outlook 2024" (Vienna: ICMPD, 2024), p.12-13.

أيديولوجية الووكيزم: تعميق أزمة القيم وإزاحة المرجعيات

The Ideology of Wokeism: Deepening the Crisis of Values and Displacing References

* هشام الإسماعيلي – Hicham Ismaili

ملخص

صاحب انتشار مجموعة من حركات العدالة الاجتماعية المعاصرة بروز أيديولوجية راديكالية، يسميها بعض المفكرين بـ "حركة الووكيزم" (wokeness) أو (Wakism) أو (Wokeism)، وهي أيديولوجية نيوليبرالية يدفعها مبتكروها والمدافعون عنها (النخب السياسية الغربية والشركات العملاقة والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية...) نحو الأصولية، وذلك بالانتقال من الدفاع عن حقوق الأقليات العرقية التي تعاني التمييز بسبب العرق واللون إلى التركيز على الأقليات الجندرية والجنسية، ورفض الأسرة النووية التقليدية أنموذجًا مثاليًا للمجتمع، ومعاملة أي ميل جنسي على أنه طبيعي وأخلاقي

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفاهيم وأسس أيديولوجية "الووكيزم" باعتبارها نوعًا محددًا من ممارسات "الوعي بالتمييز" التي تدعيها حركة "العدالة الاجتماعية المعاصرة". مع تحديد مبادئ وإستراتيجيات هذه الحركة التي أصبحت تركز بشكل متزايد على النظرية النقدية (Critical theory) والاستبداد على حساب القيم والهويات والمرجعيات الوطنية. ويتمظهر ذلك بشكل ملحوظ من خلال ربط "حركة الووكيزم" بتيار ما بعد الحداثة التطبيقية (Applied Postmodernism) التي تتضمن الحركة النسوية المتقاطعة واليسار الراديكالي، فضلًا عن موجة جديدة من سياسات الهوية الجنسية، والموجة الثالثة من مناهضة العنصرية ذات البعد الجنساني، مع التركيز على الأجندة الاجتماعية العالمية لأيديولوجية "الووكيزم" التي تهدف إلى تعميق أزمة القيم وإزاحة المرجعيات الثقافية والدينية

الكلمات المفتاحية: أيديولوجية الووكيزم، الحرب الثقافية، إلغاء الثقافة، الشمولية اليسارية، دين النخب الغربية

Abstract

Accompanying the proliferation of contemporary social justice movements is the emergence of a radical ideological trend, dubbed by some thinkers as "wokeness" or "wakism". This neoliberal ideology, driven by its creators and proponents (like Western political elites, giant corporations, international

* هشام الإسماعيلي، باحث في مجال حقوق الإنسان والدراسات الدولية – المغرب

Hicham Ismaili, Researcher in the field of human rights and international studies - Morocco

institutions and non-governmental organizations), veers towards essentialism. This shift is marked by transitioning from advocating for the rights of racial minorities suffering discrimination based on race and colour to focusing on gender and sexual minorities, rejecting the traditional nuclear family as an ideal societal model, and treating any sexual inclination as natural and ethical.

This study aims to analyse the concepts and foundations of the "wokeness" ideology as a specific type of "consciousness of discrimination" practiced by the contemporary "social justice" movement. It delineates the principles and strategies of this movement, which increasingly prioritise critical theory and authoritarianism over values, identities and national references. This is notably manifested by linking "wokeness" to the stream of applied postmodernism, which encompasses intersectional feminism, radical leftism, as well as a new wave of gender identity politics and the third wave of intersectional anti-racism, all while focusing on the global social agenda of "wokeness" ideology aimed at deepening the crisis of values and displacing cultural and religious references.

Keywords: wokeism ideology, cultural war, cancel culture, leftist totalitarianism, religion of Western elites.

مقدمة

بعد مرور عدة سنوات على الأحداث التي وقعت في فيرجسون بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأميركية أو ما يسمى باضطرابات فيرجسون (تسمى أحياناً انتفاضة فيرجسون أو احتجاجات فيرجسون أو أعمال الشغب في فيرجسون). شملت تلك الأحداث سلسلة من الاحتجاجات وأعمال الشغب التي بدأت في فيرجسون بولاية ميسوري، في 10 أغسطس/ آب 2014، بعد مقتل المواطن الأميركي من أصل إفريقي، مايكل براون، على يد ضابط الشرطة، دارين ويلسون، وصحب ذلك انفجار ثقافي أيديولوجي متطرف أطلق عليه ماثيو إيغلاسياس (Matthew Yglesias)، الصحفي الأميركي، مصطلح "الصحوة" (Awakening) ومنها اشتق اسم "حركة الووكيزم" (wakeness)، وهي أيديولوجية نيوليبرالية يدفعها مبتكروها والمدافعون عنها نحو الأصولية، وذلك بالانتقال من الدفاع عن حقوق الأقليات العرقية التي تعاني التمييز بسبب العرق واللون إلى التركيز على الأقليات الجندرية والجنسية.

ولم يعد "وضع الأقلية" وحده يكسب تعاطف اليسار الحداثي؛ إذ أصبحت مؤشرات الحصّة الديمغرافية الصغيرة والتوجهات الأيديولوجية المناصرة للنوع الاجتماعي وسياسات الهوية الجنسية مهمة بشكل رئيسي باعتبارها دليلاً ومؤشراً على العجز والحرمان يستدعي إعطاء أهمية بالغة في الأجندات والسياسات الدولية والوطنية. فالبنية غير المركزية للهوية الليبرالية الحداثيّة أصبحت تشبه الديانات الانشاقية مثل البروتستانتية أكثر من الديانات المركزية مثل الكاثوليكية. ومع ذلك، فإن افتقارها إلى أي مؤسسة كنسية عليا، يدفعها إلى ما هو أبعد من البروتستانتية. ولا توجد ضوابط داخلية تقريباً للتطرف الذي تشهده هذه الحركة الجديدة أو ما يطلق عليه "الووكيزم" (Wakeism). وإن النظر إلى هذه الحركة على أنها دين ليبرالي غير مركزي، يساعدنا على فهم تطرف هذه الحركة واجتياحها لأجندات التشريع والسياسات الدولية. فهذا يفسر لماذا تنلفظ أهم النخب الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي بالشعارات التقدمية لحركة "الووكيزم" من مكافحة العنصرية المبنية على الهويات الجنسية، ولماذا لا يستطيع المعتدلون (المحافظون) الوقوف في وجه هذه الحركة، ولماذا هي نتاج الاستقطاب ومحرك له في الوقت نفسه.

لقد كان الجدل المحتمل بشأن معنى "الووكيزم" والسياسات العامة المرتبطة بهذا المفهوم قضية محلية حصرية في الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، فقد بدأ هذا المفهوم يتغلغل في بلدان أخرى، وأصبح مصدر قلق لمجموعة من التيارات الفكرية والسياسية. ففي فرنسا مثلاً، وصلت ذروة أيديولوجية "الووكيزم" إلى مستوى متطور ويتجلى ذلك في تعيين الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون (Emmanuel Macron)، في 2020، باب ندياي (Pap Ndiaye)، الأستاذ من أصل سنغالي الذي درس في الولايات المتحدة الأميركية والمتخصص في قضايا الأقليات الجنسية، والذي يشاطر المدافعين عن حركة "الووكيزم" معظم قضاياهم، وزيراً للتعليم في فرنسا. وعين ماكرون، في 2024، غابرييل أثال (Gabriel Attal) مثلي الجنس رئيساً للوزراء الذي عيّن في حكومته وزيرين من مثليي الجنس، هما: وزير الخارجية ووزيرة الأسرة. كما عبّرت أصوات من دول غير غربية عن مخاوفها من انتقال "نظريات العلوم الاجتماعية الأميركية" عبر الحدود الوطنية أو أسلوب نشاطها الأيديولوجي (الووكيزم). وقد أثّرت مخاوف بشأن الاختلافات في السياق والجذور التاريخية، فضلاً عن الاختلافات بشأن العواقب الضارة المحتملة لهذه الحركة، كما تتعرض لانتقادات في الهند وروسيا.

يعد المؤتمر الأكاديمي الذي نظّمته جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت، في فبراير/شباط 2023، بعنوان "تتبع الووكيزم العالمية - Tracking Global Wakeism" الحدث الأكثر أهمية لدراسة حركة "الووكيزم" عبر المناطق والثقافات المختلفة. وكان ذلك المؤتمر أول مناسبة يجتمع فيه أكاديميون ومفكرون من بلدان وتخصصات متنوعة لمناقشة "أيديولوجية الووكيزم" وأثرها على الثقافات غير الغربية. كما قد تكون أبحاث العلاقات الدولية حول عولمة "حركة الووكيزم" الغربية في وضع متقدم في إطار الدراسات العابرة للحدود الوطنية والعولمة، لاسيما كجزء من الحرب الثقافية العالمية و"سياسات الهوية Identity Politics" التي تعني مجموع الحركات الاجتماعية والمؤسسات والنخب الرامية إلى الحصول على الاعتراف بالمجموعات العرقية وبعض الفئات ذات الشذوذ الجنسي من خلال السياسات العمومية والمجال التشريعي. ومع ذلك، فإن القلق بشأن انتشار أيديولوجية "الووكيزم" عبر المناطق والثقافات المختلفة هو أمر جديد نسبياً. كما أن الدراسات التي تستهدف تحليل هذه

الأيديولوجية لا تزال على وجه التحديد نادرة ومجزأة. ونأمل أن تؤدي هذه الدراسة إلى تحفيز المزيد من المناقشات الأكاديمية والسياسية حول أبحاث "أيديولوجية الووكيزم"، خاصة من وجهات النظر غير الغربية.

المحور الأول: حركة الووكيزم: النشأة والتطور

سوف نتطرق في هذا المحور إلى نشأة حركة الووكيزم وتطورها، والتي انتقلت من تبنيتها للمبادئ الليبرالية لتصبح أكثر راديكالية فيما بعد.

أولاً: حركة الووكيزم وثقافة الإلغاء

كان العديد من جيل "مثقفي نيويورك" الصاعدين من يساريي الحداثة في ثلاثينات القرن العشرين من الشيوعيين السابقين قد فقدوا إيمانهم عندما بدأ ستالين في إبادة المنشقين خلال محاكمات موسكو الاستعراضية سنة 1936، وتوقيعه على "الميثاق النازي السوفيتي" لسنة 1939 (1). فبدلاً من الحلم الشيوعي، انجذب الراديكاليون الثقافيون نحو ما اعتبروه (المدينة الفاضلة الليبرالية العالمية) وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى، فمع انتشار قيم الحداثة، ارتفع معدل النقاشات المرتبطة بالعنصرية والتمييز، وفي وقت لاحق موضوع "التحيز الجنسي (2) Sexism) المتعلق بالمعتقدات حول الطبيعة الأساسية للنساء والرجال والأدوار التي ينبغي أن يلعبوها في المجتمع والقوالب النمطية الجنسانية، والتي تصنف أحد الجنسين على أنه متفوق على الآخر. حيث بدأت الموجة الأولى من الحماس العاطفي للحداثة اليسارية أو ما يسمى بـ"الصحة الكبرى الأولى"، حوالي سنة 1964 في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت إلى أعلى مستوياتها في أواخر الستينات. واحتل العرق -ولاحقاً الجنس والنوع الاجتماعي- مركز الصدارة مع تحول اليسار بشكل متزايد بعيداً عن الاهتمامات الطبقة التقليدية نحو اهتمامات اليساريين الحداثيين.

وفي الوقت نفسه، اعتنق الماركسيون السابقون قضية الحقوق المدنية للأميركيين من أصل إفريقي ومعاداة الإمبريالية، فضلاً عن الحركة النسائية ومجتمع المثليين. وجلب الفيلسوف وعالم الاجتماع، هربرت ماركوز Herbert Marcuse، التركيز الفرويدي

لنظرية النقدية والقلق بشأن معاداة السامية إلى السياق الأميركي. وبسبب يأسه من ثورة الطبقة العاملة في الغرب، اعتنق قضية مجموعات الهوية والنوع الاجتماعي. وأدى التوتر بين الماركسية الثورية والليبرالية إلى حقن راديكالية سياسية في قلب الحداثة اليسارية، مما منحها ميزة أيديولوجية أكثر حدة ركزت على ثالوثها المقدس، وهو: مكافحة العنصرية، والتمييز على أساس الجنس، ثم مكافحة رهاب المثلية الجنسية Homophobia (3).

ومن جهة أخرى، تعد "ثقافة الإلغاء" Cancel Culture مفهومًا وممارسة جديدة ومثيرة للجدل، وهي محور العديد من المناقشات السياسية والأيدولوجية حاليًا. فتاريخيًا، يعد "إلغاء فرد أو مكان أو شيء" مصطلحًا ظاهريًا يشير إلى وصم شخص ما علنًا بفضيحة بسبب اعتناقه لمعتقدات إشكالية. ويحمل مفهوم ثقافة الإلغاء تعريفات مختلفة؛ حيث عرّفها توماس مولر Thomas Mueller بأنها "سحب الدعم للأفراد الذين تصرفوا بطريقة تعد غير مقبولة أو تنطوي على إشكالية". والذي يعتبره نوعًا من التشهير العام الذي يحدث بشكل أساسي على منصات التواصل الاجتماعي. ويعني هذا أن شخصًا ما لم يعد مدعومًا أو لا ينبغي التعامل معه بعد الآن. ويتم وصف ثقافة الإلغاء بأنها تتضمن التشهير علنًا بهدف محدد على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يتم تنفيذه أو دعمه من قبل مجموعة من الأشخاص تسعى إلى تحميل الهدف "الشخص أو الجماعة" المسؤولية عن السلوك الذي يُنظر إليه على أنه "غير ملائم اجتماعيًا أو أيديولوجيًا" أو "غير مقبول". كما أن لثقافة الإلغاء جوانب إيجابية وسلبية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون ذات قيمة للديمقراطية لأنها قد تعزز المحاسبة والمساءلة، ولكن من الناحية السلبية يمكن أن تعمل على قمع آراء المواطنين نتيجة خشيتهم للتعرض للإلغاء (4).

وتعرّف بيبي نوريس (Pippa Norris) ثقافة الإلغاء بأنها "إستراتيجيات جماعية من قبل الناشطين الذين يستخدمون الضغوط الاجتماعية لتحقيق النبذ الثقافي تجاه فئة معينة". كما أن الساحة السياسية والثقافية الغربية حاليًا تعرف ازدياد وثيرة المناقشات حول ثقافة الإلغاء كجزء من الانقسامات الأيدولوجية والقيمية العميقة التي تقسم الليبراليين "التقدميين" والمحافظين الاجتماعيين؛ حيث تعمل ثقافة الإلغاء على تغذية الاستقطاب الشديد الناتج عن القضايا المتعلقة بسياسات الهوية (5).

ومن المؤكد أن فكرة ثقافة الإلغاء ليست شيئاً ثابتاً وغير متغير، بل هي "متغيرة ومتطورة ومتحولة". ويؤكد توماس مولر على خطورة تكتيكات ثقافة الإلغاء باعتبارها تمثل قوة عدم التسامح مع الآراء والأفكار المحافظة والتي تعزز التشبث بالتقاليد والمرجعيات الدينية. فقد كان "الإلغاء" في وقت من الأوقات بمنزلة نبذ لشخص آخر، بينما الآن يمكن أن يصبح تدميراً لمستقبل الفرد والمجتمع. لكن الأمر لا يقتصر على أن أهداف الإلغاء تقتصر على الأشخاص والمنظمات والموضوعات، بل أيضاً على الأفكار والقيم المتضمنة في الهوية السياسية والحضارية. والقصد من ذلك هو إعادة هندسة الأسس الأيدولوجية والعلاقات المتبادلة بين الحضارة ومواطنيها اجتماعياً وسياسياً(6).

ثانياً: حركة الووكيزم: المبادئ والأجزاء المكونة لها

قبل تحليل ثقافة الووكيزم، من الضروري أن ننظر إلى ما تعنيه في الواقع وما هو تعريفها الحقيقي والمفاهيم المرتبطة بها (حركات العدالة الاجتماعية، وسياسات الهوية، والحرب الثقافية Culture War (7) التي تحول عالم القيم إلى ساحة معركة بين التيار المحافظ والتيار اليساري الراديكالي حول كونية القيم الليبرالية والخصوصية الوطنية، والشمولية اليسارية Leftist Totalitarianism - التي يتبناها جناح أصولي في التيار اليساري الهادف إلى تعزيز قيم الفردانية ومناهضة القيم المحافظة - (8)، والصواب السياسي political correctness - وهو مصطلح يستخدم لوصف اللغة والسياسات أو التدابير التي تهدف إلى تجنب الإساءة أو الإضرار بأفراد مجموعات معينة في المجتمع في الخطاب العام ووسائل الإعلام، ولا سيما المجموعات المحددة حسب العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي - ، وإلغاء الثقافة Cancel Culture - التي تعني الرقابة الأيدولوجية القسرية على التعبيرات والممارسات التي تتعارض مع توجهات نشطاء حركة الووكيزم-) مع تحديد مبادئ وإستراتيجيات هذه الحركة التي أصبحت تركز بشكل متزايد على (النظرية النقدية Critical theory (9) وبتيار "ما بعد الحداثة التطبيقية(10) "Applied Postmodernism). ففي اللغة الإنكليزية، ووفقاً لقاموس ميريام وبستر Merriam-Webster، في العامية الأميركية، يشير المصطلح إلى الوعي والاهتمام الشديد بالحقائق والقضايا الاجتماعية المهمة (خاصة قضايا العدالة العرقية والاجتماعية). ويُستخدم مصطلح استيقظ أو صحا woke أيضاً في

سياق سلبي لإدانة الليبراليين الراديكاليين، خاصة عندما يتم استخدام المصطلح من طرف التيار اليميني المحافظ. ويزعم الكاتب الأميركي، شادي حامد Shadi Hamid، أن المحافظين ينظرون "إلى الليبراليين اليوم على أنهم محاربون ثقافيون مستيقظون ويشكلون تهديدًا وجوديًا للأمة وتقاليدها" (11)؛ حيث أصبح مفهوم الووكيزم لدى الأوساط السياسية والأكاديمية الغربية مرادفًا لليسار الراديكالي الذي يهدف إلى إزاحة المرجعيات والهويات الوطنية.

1. الإطار المفاهيمي لحركة الووكيزم

يعبر مصطلح "استيقظ أو اصح" Wake عن العدسة الراديكالية التي يرى بها نشطاء حركة "الووكيزم" العالم والأشخاص. وتعرف نظرتهم إلى العالم تحت عدة مفاهيم؛ كالعدالة الاجتماعية التي تنبني على نظرية ما بعد الحداثة، أي بمعنى "استيقظ واصح" على وجهة نظر مختلفة بشأن العالم. وبالتالي، فهذا المفهوم يمثل الأشخاص والجماعات الذين لديهم منظور مختلف للعدالة الاجتماعية ويلتزمون به. وتشمل نظرة حركة "الووكيزم" للعالم عددًا من النظريات المختلفة المتعلقة بعدم المساواة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ويشمل المصطلح نظرية العرق النقدية ونظرية مثليي الجنس (Queer theory) (12) التي تفترض أن الجنس -ذكورًا أو أنثويًا أو غيره- للفرد لا يتم تحديده حصريًا من خلال جنسه البيولوجي (ذكرًا أو أنثى)، ولكن من خلال بيئته الاجتماعية والثقافية، ومن خلال تاريخ حياتهم أو من خلال اختياراتهم الشخصية.

على الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لكلمة "الووكيزم"، فقد أصبحت مرتبطة إلى حد كبير بالأفكار التي تنطوي على الهوية والعرق والتي يتم الترويج لها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الإخبارية الليبرالية، وحركة "حياة السود مهمة" Black Lives Matter، وهوليوود، وسياسات الهوية، والمنظمات الليبرالية المدافعة عن العدالة الاجتماعية. فهناك من يعتبر الووكيزم عبارة عن طائفة دينية تنبني أسسها على نظرية العرق النقدي، وهي أيديولوجية عنصرية. وترتبط أيضًا بالهوية الجنسية، والتي تعني الإحساس الشخصي بنوع جنسه الملائم. حيث يمكن أن ترتبط الهوية الجنسية بالجنس المحدد للشخص أو يمكن أن تختلف عنه. كما يعد

مفهوم Pro-Pedophile واحدًا من أحدث العلامات التجارية المخيفة لأيدولوجية الووكيزم؛ حيث يتم من خلال هذا المفهوم حاليًا تصنيف المعتدين جنسيًا على الأطفال على أنهم الأشخاص الذين ينجذبون إلى الأطفال "هربًا من" وصمة العار المرتبطة بكلمة "الاستغلال الجنسي للأطفال". ويسعون إلى تصنيف البيدوفيليا على أنها فئة مضطهدة تحتاج إلى الحماية من الملاحقة القضائية، ويشبهون أنفسهم بحركة الحقوق المدنية أو الحركة النسائية، كمحاولة لتصوير الاعتداء الجنسي على الأطفال كجزء من تحرك المجتمع الأوسع نحو التحرر الجنسي (13).

ومن جهة أخرى، هناك ثلاثة مبادئ رئيسية لمنظور "الووكيزم" تجاه العالم، والتي ترتبط بالعديد من السمات المختلفة لهذه الحركة، وهي مبدأ المعرفة والمبدأ السياسي ومبدأ الموضوع.

فمبدأ المعرفة يعني أن الواقع نفسه لا يتم إنكاره أو التشكيك فيه، إلا أنه من المستحيل بالنسبة لمعتنقي هذه الأيدولوجية معرفة الطبيعة الحقيقية للواقع، لأنهم يعتقدون أن أي معرفة لديهم هي في الواقع نتاج بناء اجتماعي فقط؛ ومن الأمور الحاسمة لهذا المبدأ، هو أن الثقافات المختلفة لها مفاهيم مختلفة حول طبيعة العالم.

والمبدأ السياسي هو أن المعرفة ليست مبنية اجتماعيًا فحسب، بل المعرفة تبنيتها "المجموعات القامعة والسلطوية" في المجتمع على حساب المجموعات المضطهدة، ويتم بناء المعرفة من خلال اللغة التي يتم تحديد قواعدها أيضًا من قبل المجموعات التي لديها القدرة على القيام بذلك، أي المجموعات "القامعة". وعلاوة على ذلك، يتم بناء المعرفة بطريقة تساعد في الحفاظ على الدور القمعي للجماعات السلطوية ومنع الجماعات المضطهدة من التحرر من قمعهم. فهذا يعني أنه ليس فقط أي معرفة مبنية اجتماعيًا، ولكنها بحكم تعريفها تعتبر معرفة متحيزة ولا يمكن أن تكون تمثيلًا دقيقًا للواقع. هذا إلى جانب حقيقة أن الثقافات المختلفة لها فهم مختلف لطبيعة العالم، يعني أنه لا توجد نظرة عالمية أكثر موثوقية من أي نظرة أخرى. وعلى هذا النحو، فإن جميع وجهات النظر العالمية (المعرفية) متكافئة من حيث قدرتها على معرفة أي شيء عن الواقع، وتصل ببساطة إلى قنوات مختلفة عن الواقع. لذلك، على سبيل المثال، فإن النظرة العلمية للعالم حسب الووكيزم، تبني المعرفة بالواقع بطريقة تديم أنظمة الاضطهاد التي تفيد فئات معينة في المجتمع. على هذا النحو،

فحتى الأدوات المستخدمة لفهم العالم مثل المنطق، والحجة، والأدلة، والفرضيات، والتجارب الخاضعة للرقابة، وما إلى ذلك؛ تعمل على إدامة الاضطهاد. في حين يهدف مبدأ الموضوع إلى اعتبار أن الأفراد يتم تعريفهم بشكل أساسي من خلال هويتهم الجماعية (أبيض، أثنى، أسود، أوروبي، ... إلخ). وهذا يعني أنهم يخضعون لهويتهم الجماعية في المجتمع، وهذه الطريقة في التحليل هي التي غالبًا ما يشار إليها باسم ما بعد البنيويين (أو ما بعد الحداثيين). فمنظور ما بعد الحداثة غالبًا ما يشير إلى الأفراد (كمواضيع)، فهذا يعني أن المواطنين مضطهدون أو مضطهدون وفقًا للمجموعة/ المجموعات التي ينتمون إليها. وبالمثل، فهذا يعني أن سلوك الأفراد هو في المقام الأول يعكس هوية المجموعة، و(جنبًا إلى جنب المبدأ السياسي) أن سلوكهم يدعم ويساعد على إدامة الأنظمة القمعية من حولهم دون وعي. والنتيجة الطبيعية لهذا المبدأ هي أنه نظرًا لأن السلوك الفردي يتم تعريفه من خلال هوية الفرد، فإن الأفراد مسؤولون عن الإجراءات المرتبطة بأي هوية يرتبطون بها. وعلى هذا النحو، فإن الأفعال القمعية لعضو واحد في المجموعة تعد بمنزلة الفعل القمعي لجميع أعضاء تلك المجموعة.

وبالتالي، يمكن أن نستنتج أن أيديولوجية الووكيزم تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع بواسطة أشخاص مدفوعين للتصرف وفقًا لهويات مجموعتهم. وتلك المجموعات ورعاياها يعتبرون أنفسهم دائمًا مضطهدين ويتصرفون بوعي أو بغير وعي لإدامة التصور الافتراضي للاضطهاد(14).

2. ثقافة الووكيزم

يُستخدم مفهوم "ثقافة الووكيزم" كلغة مشفرة للسخرية من حركات العدالة الاجتماعية المعاصرة المناصرة للمساواة المبنية على التوجه الجنسي. فخلال سنة 2014، بعد مقتل المواطن الأميركي من أصل إفريقي، مايكل براون، على يد الشرطة في فيرجسون ميسوري بالولايات المتحدة الأميركية، أصبح شعار "ابق مستيقظًا Stay Wake" شعارًا يستخدم للاحتجاج والتعبئة السياسية ضد الشرطة والعنف العنصري. واستخدم هذا الشعار في الترويج لها على نطاق واسع من قبل حركة حياة السود مهمة Black Lives Matter (BLM)، على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي بمنزلة دعوة للوعي

بالعنصرية والعنف الهيكلي والعنصرية المنهجية. وعند قراءة واستيعاب الحجج ضد حركة حياة السود مهمة وغيرها مما يسمى بحركات "الووكيزم" -أي الحركات من أجل العدالة الاجتماعية والجنسانية التي تستخدم نفس اللغة المفاهيمية- فإن ذلك يساعد على فهم الارتباط الخفي بين الليبراليين واليساريين وتلك الحركة.

فقد نشأ مصطلحا "اصح" "woke" و wokeism "ووكيزم" من حدث تاريخي محدد وتم نشرهما من قبل حركة "حياة السود مهمة" للتعبير عن العنصرية المنهجية. ومع ذلك، فقد أصبح من الشائع وصف نشاط المدافعين عن حقوق الأقليات بأنه "ووكيزم" wokeism". وقد وصل مفهوم "الووكيزم" إلى أوروبا الغربية، حيث تم استخدامه من قبل الأحزاب السياسية والنخب، ووسائل الإعلام، وحتى الجمهور الأوسع. كما ظهر هذا المفهوم مؤخرًا في بعض الدول مثل المجر، حيث يتم استخدام كلمتي "استيقظ" و"ووكيزم" من قبل القادة والمحافظين غير الليبراليين لتوضيح التهديد الذي تشكله حركة الووكيزم كحركة دينية أيديولوجية للنظام الثقافي والاجتماعي الأوروبي القائم (15).

فقد كان مؤتمر مستقبل أوروبا (2021-2022) الذي نظمه الاتحاد الأوروبي، بمنزلة مشاورة تشاركية من القاعدة إلى القمة، وعبارة عن سلسلة من المناقشات والمناظرات لمدة سنة بين المواطنين والسياسيين وصنّاع السياسات حول مستقبل أوروبا. وقد تم تقديم العديد من المقترحات المقدمة من المواطنين والمؤسسات، بما في ذلك مقترح مركز الدراسات الأوروبية ماثياس كورفينوس كوليجيوم The Mathias Corvinus Collegium Centre for European Studies، والذي جاء على الشكل التالي: "يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي مساحة آمنة خالية من ثقافة الإلغاء ويجب القضاء على "ثقافة الصحة" Woke Culture المتفشية والضارة بالمجتمع، ويجب حظر مفاهيم هذه الثقافة مثل التقاطعية intersectionality (16)، والتحيز غير الواعي An unconscious bias (17)، والجنس المحدد عند الولادة Sex assigned at birth (18)، وخاصة في الوثائق الرسمية؛" فاقترح هذا المركز الفكري هو محاولة لنزع الشرعية عن ثقافة الووكيزم في سياق أوروبي ودولي يتسم بالارتباك، وخيبة الأمل، والأهم من ذلك، إزاحة المرجعيات الدينية والثقافية، وانتشار الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية الخطيرة التي لا تثير فقط انعدام الأمن

الوجودي، ولكن أيضاً الغموض النظري حول المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وسياسات الهوية (19) .

3. مكونات حركة الووكيزم Wakeiness

في السنوات الأخيرة، تم استخدام مصطلح الووكيزم كاختصار للترويج للعديد من الأفكار الليبرالية واليسارية، كأيدولوجية النوع الاجتماعي وأجندة المثلية والتحول الجنسي (20) (LGBT+)، ومكافحة تغير المناخ، والنسوية، والهجرة، وحماية الأقليات؛ هذه الحركة التي تسمى تقدمية، ولكن السؤال هو ما إذا كان مناصروها يحققون التقدم الاجتماعي في الممارسة العملية؟ حيث يسعى أنصار حركة الووكيزم إلى إعادة تشكيل الأسس الثقافية والحضارية الغربية وباقي الحضارات بشكل تدريجي وبطريقة ثورية. من خلال التقليل من قيمة المرجعيات والتراكمات الثقافية والحضارية عبر العصور، في مقابل فرضية الارتقاء وإعادة تأهيل الضحايا "التاريخيين" وتأكيد حقوق الأقليات والمجموعات العرقية والأقليات الجنسية. فقد أدرك الفيلسوف الفرنسي، رينيه جيرار (René Girard)، جوهر الأمر جيداً؛ حيث اعتبر أنه "يتم الآن إنشاء أيدولوجية وثنية جديدة" ما بعد المسيحية" والتي تتولى "رعاية الضحايا" من أجل طرد تأثير المسيحية وإنشاء مجتمع تقدمي جديد لم تعد فيه المعايير المسيحية قائمة". حيث يعتبرها ديناً مدنياً جديداً يحاول إزاحة وتهميش جميع المرجعيات والثقافات والديانات.

وتعد أيدولوجية النوع الاجتماعي وأجندة LGBTQ+ مكوناً مهماً من حركة الووكيزم. ففي بريطانيا مثلاً، تنصح منظمة LGBTQ+ Stonewall، التي تدير مؤشر المساواة في مكان العمل، الشركات بالتوقف عن استخدام كلمة "الأم" من أجل إلغاء التعريف الكلاسيكي للوالدين باعتبارهما "الأب" و"الأم" وإدخال المصطلحين "الوالد 1" و"الوالد 2"؛ الشيء الذي يعتبر إلغاء للعائلة التقليدية التي كانت موجودة منذ بداية الإنسانية. فإذا لم يتمكن الطفل من مناداة والده وأمه بأسمائهما الحقيقية، فسيتم إنشاء نموذج جديد تُفقد فيه الأدوار العائلية التقليدية، بالإضافة إلى معنى العائلة.

وبالتالي، فمن الواضح أنه تحت عباءة حماية الأقليات، هناك حماسة ثورية بتبني إعادة تشكيل المجتمع الذي نعرفه. فحركة الووكيزم تتطلع إلى إنشاء عالم جديد

يشكل قطيعة مع القيم والمرجعيات الثقافية والحضارية، فهي تنبني على قيم مذهب المتعة والترفيه والتقسيم الشامل للمجتمع. فقد رفض العالم الغربي بشكل واقعي الأسس الدينية في السياسة منذ زمن طويل، والآن يخطو خطوات إلى الأمام ويريد التخلص تمامًا من وجهات النظر الدينية بصفة عامة من خلال أيدولوجية حركة الووكيزم. فلا يتعلق الأمر فقط بالقضاء على المسيحية كدين غير مرغوب فيه (كما كانت الحال في الكتلة الشرقية)، بل يتعلق الأمر بتعزيز ظواهر التدمير الذاتي التي تتعارض مع الطبيعة البشرية، مثل تدمير الأسرة التقليدية، وتشجيع التحول الجنسي، وتعزيز الحياة بدون أطفال، ودمج تجارب الذكاء الاصطناعي على جسم الإنسان وما أصبح يطلق عليه مفهوم "ما بعد الإنسانية". ومن المؤكد أن مثل هذه الاتجاهات سيكون لها آثار ضارة للغاية على الحضارة الغربية والإنسانية جمعاء (21).

المحور الثاني: أيدولوجية حركة الووكيزم

على النقيض من الأنظمة الأيدولوجية المنظمة مثل الشيوعية الاشتراكية، فإن أيدولوجية الووكيزم لم يتم تثبيتها بعد في الكتب المدرسية والوثائق الرسمية بجل دول العالم الغربي (على الرغم من أن بعض مكوناتها ثابتة). ففي العلوم السياسية الغربية، تُفهم الأيدولوجية عادة على أنها مجموعة من البرامج السياسية أو التوجه العام للحركات السياسية التي تعبر عن تطلعات فئة معينة من المجتمع، مثل الليبرالية والاشتراكية والفاشية وما شابه ذلك. وقد تعني الأيدولوجيا؛ البنية الفوقية الثقافية الكاملة للمجتمع ككل، والتي تتميز بسمات مشتركة وتضفي الشرعية على نظام الحكم. كما يمكن تعريف الأيدولوجيا باعتبارها نظامًا رمزيًا يسمح للفرد بتفسير العالم بشكل شامل باستخدام الصور والتمثيلات. فالأيدولوجية تختلف عن الأفكار العادية المتباينة على وجه التحديد من خلال كونها نظامية، وتحاول فهم الحياة والفضاء ككل، وليس الأجزاء والظواهر المنفصلة. وتختلف الأيدولوجيات عن الأساطير التقليدية بادعاء أنها علمية. وكما تتميز الأيدولوجية الغربية بكونها حديثة منذ ظهورها في العالم الغربي بعد عصر التنوير، وبتقديسها للتقدم العلمي.

فرغبة الكثير من النخب الغربية في تغيير العالم نحو الأفضل أمر طبيعي تمامًا، لكن لا علاقة لها بالتطور العلمي كما يدعون. حيث ينشأ الخطر عندما تسعى النخب

إلى تحقيق أهداف أيديولوجية، من خلال اتخاذ إجراءات تنتهك حقوق الأفراد أو الجماعات، وتدعو إلى تجاهل قوانين الطبيعة. وفي هذا الصدد، فحينما رفضت الإنسانية ما يسمى بالعنصرية الاستعمارية والفكر الفاشي، فإن أيديولوجية "الووكيزم" الجديدة قد اكتسبت بالفعل سمات الأيديولوجيات الخطيرة على البشرية (22). حيث اعتبرت مارثا بايلز (Martha Bayles) الأستاذة في معهد الدراسات المتقدمة في مجال الثقافة بالولايات المتحدة الأميركية أن "أيديولوجية الووكيزم تهدف إلى تحقيق (التزامن أو المزامنة Gleichschaltung) المصطلح النازي الذي يعني السيطرة الكاملة على المجتمع وتحويله" (23).

فيمكن اعتبارها أيديولوجية غربية بديلة تسعى للسيطرة على الثقافة الشعبية وإزاحة كل المرجعيات الثقافية والدينية...، ومن مظاهرها مثلاً أنه في الولايات المتحدة الأميركية، يتم تعقيم المراهقين من أجل تغيير الجنس بسبب أيديولوجية النوع الاجتماعي، فعلى ما يبدو أنها أيديولوجية معادية للإنسانية بشكل أساسي. كما تمثل شكلاً أكثر مرونة وتعقيداً من الماركسية الكلاسيكية، فقد كانت الشيوعية السوفيتية بسيطة للغاية، حيث كانت الدولة تمتلك وتدير وتسيطر على كل شيء، لكن هذه الأيديولوجية لديها شركات متعددة الجنسيات ومؤسسات دولية (24). بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الدولي الذي نعيش في ظلّه قد وفر البنية التحتية القانونية والمؤسسية والأيديولوجية التي من خلالها حدثت تغييرات ثقافية وبنوية أوسع في جل المجتمعات، من خلال منح امتياز لأيديولوجية معينة على غيرها. وبالتالي، يتم تنشئة المواطنين اجتماعياً على الانخراط في التفكير المزدوج، وعدم التشكيك في السياسات الرسمية بشأن القضايا الحساسة (الأسرة، التعليم، الهوية...)، وتقبل مطالب الناشطين والنخب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تتعارض مع المرجعيات الثقافية والهويات الوطنية، بغض النظر عن مدى معقوليتها (25).

أولاً: أيديولوجية الووكيزم ودين النخب الغربية

يُستخدم حالياً مصطلح الووكيزم "Wokeism" على نطاق واسع باعتباره تسمية جدلية وغالباً ما تكون تحقيراً من قبل المحافظين في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. ويشير هذا المفهوم عمومًا إلى نوع جديد من "سياسات الهوية" و"الصواب السياسي Political correctness (26)" الذي يعزز المساواة والتنوع في الهويات

العرقية والجنسانية، وبشكل خاص من خلال استخدام اللغة التي يبدو أنها تهدف إلى إعطاء أقل قدر من الإساءة، خاصة عند وصف بعض الفئات حسب انتمائها العرقي أو التوجه الجنسي، وعلى سبيل المثال، يطالب بإلغاء بعض المصطلحات التي تنم عن التمييز الجنسي في اللغة كـ(هي) أو (هو)، وتعويضها بلغة محايدة بين الجنسين كـ"هم".

وغالبًا ما يصف السياسيون والمثقفون المحافظون حركة الووكيزم بأنها شكل جديد من أشكال اليسار الراديكالي. فعلى سبيل المثال، يعدها عالم النفس، جوردان بيترسون (Jordan Peterson)، بأنها "مزيج شيطاني من الماركسية وما بعد الحداثة". ونظرًا لصعوبة تصنيف حركة الووكيزم بشكل مناسب من حيث التمييز السياسي الكلاسيكي بين اليسار واليمين، فمن المعترف به بشكل متزايد أنها تعمل بشكل أقل كأيديولوجية متماسكة، وبشكل أكثر "كدين جديد" في المجتمعات الغربية. فأحد العناصر المهمة في حركة الووكيزم هو "الفخر بالذنب" وهو شكل الاعتراف العلني بالذنب الموروث (أي التاريخ العنصري للدول الغربية تجاه الأفارقة). ففي أعقاب الإستراتيجية الألمانية لما بعد الحرب المتمثلة في إنشاء هوية وطنية جديدة على أساس قبول المسؤولية الأبدية عن جرائم ألمانيا النازية، يستطيع الشباب الأمريكي، على سبيل المثال، بناء شعور بالصلاح الأخلاقي للاعتراف بالخطيئة الهائلة "للتفوق الأبيض والتاريخ العنصري تجاه الأميركيين من أصول إفريقية". ومن المفارقة أن قبول مثل هذا الذنب يؤدي إلى مجد أخلاقي معين للخاطئ التائب. وبهذه الطريقة، تعتبر حركة الووكيزم في الأساس دينًا مدنيًا علمانيًا ما بعد المسيحية. كما تركز حركة الووكيزم باعتبارها حركة دوغمائية تركز على عدد قليل من القيم الأخلاقية "المطلقة" المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. حيث لا تدعو إلى الجدل، بل تعزز مشاعر الإصلاح المجتمعي، وتعدّ بالحلّ العلماني للتخلص من الشر الموروث بإلغاء الزنادقة (المحافظين والمعارضين لأيديولوجية الووكيزم).

وتختلف باقي الأديان السماوية عن حركة الووكيزم ليس فقط من خلال كونها تحت على الإيمان بالقيم الإنسانية، ومن خلال الالتزام الصادق بالأدوار الاجتماعية، خاصة "الأسرة" كوحدة ولبنة أساسية للمجتمع. لكن على العكس من ذلك، لا تشجع حركة الووكيزم الأفراد على الإيمان بـ"القيم العائلية" التقليدية. وبدلاً من ذلك، فإنها توفر

للأفراد والمنظمات (الشركات والأحزاب السياسية) فرصة لتعزيز حضورهم العام من خلال محاولة ارتداء قناع ديانة مدنية. وبناء على ذلك، لا يمكن فهم حركة الووكيزم فقط كنتيجة لعلمنة المسيحية، ولكن أيضاً كنتيجة للانتقال من عصر الإيمان (الإيمان بالقيم والثقافة والهويات الوطنية) إلى عصر الكفاءة (Proficiency) كأحدث التقنيات والأساليب الأكثر تعقيداً لتعزيز المكانة السياسية والرمزية (بناء صورة Profil مثالية تقديمية للنخب السياسية)، أي إنه ليس فقط من خلال النظر إلى شخص ما أو شيء ما، ولكن من خلال رؤية كيف ينظر إليه "الجمهور العام"، وهو جمهور مجهول لا يمكن الوصول إليه غالباً إلا من خلال البيانات المولدة رقمياً (الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي واللغة المستخدمة في الخطاب)؛ حيث تتضمن "الكفاءة" تنظيم ملف تعريف عام بغرض التعبير عن التوجهات الأيديولوجية التقدمية وتطويرها. وهكذا تسعى الووكيزم إلى تقديم نفسها بوصفها (ديانة ما بعد المسيحية) لا تركز على الإيمان بالله، وتتحول من الالتزام بالأدوار الاجتماعية إلى التزام بتجميع ومعالجة البيانات ذات الصلة بتعزيز انتشارها عبر العالم. ومع ذلك، من الصعب في الوقت الحاضر التنبؤ بما إذا كانت هذه الحركة ستظهر وتعزز حضورها في المجتمعات غير المسيحية عبر العالم (27).

من جهة أخرى، فهناك مصطلح آخر سيكون مناسباً لتصنيف نشاط حركة الووكيزم، وهو مصطلح "النخب". حيث يعتبر الكاتب الأميركي، جوزيف بوتوم (Joseph Bottum)، أن هؤلاء "المختارين أو النخب"، يدعون أنهم متفوقون بسبب التزاماتهم الثورية بشأن الجنس أو العرق والحريات الفردية، فهذه "النخبة" ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي التي تحتل موقعاً متميزاً في المجتمع، لكنها لا تدعي أنها تتمتع بتفوق أخلاقي لا جدال فيه. ووفقاً لبوتوم، "أصبح يفهم جيل النموذج ما بعد البروتستانتية أنفسهم على أنهم يشكلون طبقة مختارة للأمة.... عادة ما يكونون ليبراليين في سياساتهم، وغالباً ما يحقرون الدين والثقافة المحافظة، وواثقين دائماً من أحكامهم الثقافية، ويعتبرون أن الأمر متروك لهم لإعادة تعريف الأنظمة الاجتماعية الغربية والعالمية". ويمكن تصنيف معتقدات تلك النخب في خانة "معتقدات الرفاهية Croyance de Luxe"؛ ففي الماضي، أظهرت النخب من الطبقة العليا وضعهم الاجتماعي بالسلع الفاخرة، لكن حينما تصبح المنتجات الفاخرة ميسورة التكلفة، تعمل النخب على إيجاد طريقة أخرى لعرض وإظهار وضعهم الاجتماعي المتميز، ويعكسون ذلك من

خلال "معتقداتهم الفاخرة" [هذه هي الأفكار والآراء التي تضيء مكانة على النخب بتكلفة قليلة جداً، بينما تعيثُ فساداً في الطبقات الدنيا من المجتمع]. فمن خلال دعم الأطروحات المتناقضة، تمكنت الطبقات العليا من تمييز نفسها عن الطبقات الدنيا، كاعتبارهم أن الزواج الأحادي التقليدي عفا عليه الزمن، رغم أن نخب الطبقة العليا أنفسهم ينحدرون من عائلة تقليدية. لكن هذه الفكرة القائلة بأن "الزواج الأحادي عفا عليه الزمن"، حينما انتشرت بين الطبقة الوسطى للمجتمع بالمجتمعات الغربية، أدت إلى انفجار عدد المواليد خارج إطار الزواج، وتكاثر الأسر ذات العائل الواحد بين الأسر الفقيرة، مما أدى إلى عواقب وخيمة على المجتمع كالإهدار المدرسي وانتشار الجريمة. وبالتالي فالمواطنون الأكثر حرماناً هم الأكثر عدائية لهذه "المعتقدات الفاخرة" لأنهم على اتصال مباشر بالعواقب الناتجة عنها (28).

وهكذا يبدو أن حركة الووكيزم نخبوية في الأساس، وفي جوهرها يكمن افتراض مفاده أن البعض جاهلون للغاية والبعض الآخر مهمشون بدرجة ألا يسمح لهم وضعهم بالتحكم في مسار حياتهم وتشكيل مجتمعهم. وبالتالي تكشف "الووكيزم" عن نفسها بأنها مناهضة للديمقراطية وتمارس الرقابة عندما يتم سن سياسات تعارضها، إما من قبل شركات وسائل التواصل الاجتماعي أو الحكومات الوطنية. فقد أصبحت أيديولوجية الووكيزم القوة الدافعة المركزية وراء العديد من المؤسسات الدولية والحكومية الغربية والقطاع الخاص. فجّل النخبة الثقافية مثلاً التي تتألف من أولئك الذين ينتجون الكتب، والأفلام والمسلسلات، والفنون والأزياء، وينشرون الأخبار ويعلقون عليها، ويديرون الجامعات، أصبحت تبني هذه الأيديولوجية معياراً أساسياً لعملها الثقافي. وهذا يعني أن الحكومات الوطنية ليس لديها سوى نطاق محدود للتصدي لأجندة هذه النخبة. فمن خلال التركيز على الهوية "الجنسية"، فإنهم يتجاهلون المخاطر التي تهدد الهندسة الاجتماعية ويرون أن أفراد الطبقة العاملة يحتاجون إلى إعادة التعليم والثقيف. فهم غير فخورين بالانتماء للمرجعيات الوطنية ويوجهون انتقادات حادة بشكل خاص للتراث والأعراف والتقاليد الوطنية. كما أنهم مناهضون للديمقراطية، حيث تحاول نخب حركة الووكيزم فرض التغيير من الأعلى إلى الأسفل (29).

ثانيًا: الووكيزم كحرب ثقافية تقوض أسس الحضارات

في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، أصبح الصراع بين القطبين في الولايات المتحدة الأميركية قوياً بشكل متزايد، سواء بين الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، وأيضاً بين عامة المواطنين والنخب الذين ينقسمون سياسياً إلى ليبرالي ومحافظ. حيث أصبح يكتسب مفهوم "الحرب الثقافية" زخماً أيديولوجياً وسياسياً مع مرور الوقت، وتعد "ثقافة الووكيزم" جزءاً لا يتجزأ من تلك الحرب. فاليسار يدعم هذه الحركة باعتبارها تقدمية في نظره، بينما اليمين يبقى حائراً ومتوجساً أمامها. ولقد أصبح من الواضح على نحو متزايد أن ظاهرة "الووكيزم" أصبحت موضوعاً رئيسياً في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ومما يلاحظ أيضاً أنها انتشرت من الولايات المتحدة إلى العالم الغربي برمته (30).

وقد وصف عالم الاجتماع الأميركي، جيمس د. هنتر (James D. Hunter)، الصراعات الأخلاقية والسياسية في الولايات المتحدة منذ السبعينات بأنها حروب ثقافية. فمن وجهة نظره، تم استبدال الانقسام البروتستانتية-الكاثوليكية بالانقسام بين المؤمنين المتدينين الملتزمين بالقيم التقليدية من ناحية وأتباع العلمانيين الملتزمين بالقيم التقدمية من ناحية أخرى. وهكذا، يعتمد مفهوم الحرب الثقافية على ثلاثة افتراضات رئيسية، وهي:

أولاً: لم تعد الخلفية الدينية -سواء كانت بروتستانتية أو كاثوليكية- للناخبين أو الرؤساء أو النخب هي التي تميل إلى استقطاب المواطنين في الانتخابات، بل أصبحت مكانتهم الخاصة كمصدر للحقيقة الأخلاقية، والولاءات الأخلاقية للجهات الفاعلة وميولهم الثقافية والسياسية التقدمية أو الأرثوذكسية.

ثانياً: وفي هذا السياق، وكما هي الحال مع التيارات التقدمية للبروتستانتية والكاثوليكية، تعمل التيارات المحافظة على تشكيل تحالفات لمواجهة "التأثير الذي يسعى التقدميون الحداثيون إلى ممارسته في الثقافة العامة".

وأخيراً، والأهم من ذلك، لا تدور هذه الحرب الثقافية ببساطة حول وجهات النظر المتباينة حول الإجهاض أو الحريات الفردية فقط، وإنما تدور حول كيفية إعادة بناء المجتمع، وبالتالي تغيير هويته الوطنية.

ففي مايو/ أيار 2021، نشرت صحيفة بوليتيكو Politico مقابلة مع جيمس دافيدسون هانتر (James Davison Hunter)، مدير معهد الدراسات المتقدمة في الثقافة بجامعة فيرجينيا. والذي اعتبر أنه "بالتأمل في اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير/ كانون الثاني 2021، يتم تسليط الضوء على نقطة ذات صلة لفهم "الحروب الثقافية"، ويعني ذلك أن هذه الصراعات تدور دائماً حول السياسة والثقافة، لأنها تنطوي على "تعبئة الموارد السياسية -من المواطنين والأصوات والأحزاب السياسية- حول مواقف معينة بشأن القضايا الثقافية والاجتماعية. وبهذا المعنى، فإن "الحرب الثقافية" تتعلق في الواقع بالسياسة، وفي الوقت نفسه، فإن "الاتجاهات الثقافية الأعمق" -وليس فقط المواقف والقيم- تشكل السياسة والسياسات العمومية الوطنية. ومن الناحية التجريبية، فتفاعل التفسيرات الدينية وعمليات التنظيم السياسي الأخلاقي بين النخب السياسية تعتبر حرباً ثقافية. وعلى هذا النحو فإن الحروب الثقافية تشكل وتعكس في الوقت نفسه الكيفية التي يعيد بها المجتمع تعريف قيمه وهويته، فهي تسبق دائماً العنف داخل المجتمع، لأن الثقافة قد توفر مبررات العنف.

ومنذ 24 فبراير/ شباط 2022، وفي سياق الحرب الروسية ضد أوكرانيا، تم إلقاء الضوء على تصميم بوتين الأخلاقي السياسي وعلاقته بتلك الحرب، حيث اعتبرت كريستينا ستوكل Kristina Stöckl، الخبيرة في شؤون روسيا والكنيسة الأرثوذكسية ودفاعهما المشترك عن القيم التقليدية، "بوتين قد هاجم أوكرانيا بدعم من البطريرك، كيريل (Kirill)، لأن كليهما يجدان الغرب -بحقوقه وقيمه الليبرالية- "منحلاً"، ومن الواضح أن هذه المعركة هي أيضاً منافسة حول إعادة بناء النظام العالمي بالمعنى الأيدولوجي والجيوستاسي".

وحتى لو كانت القضايا الأخلاقية والسياسية المطروحة متشابهة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فالى أي مدى تحدد مثل هذه الصراعات معنى الأمة في الدول الأوروبية؟ ففي بولندا والمجر، على سبيل المثال، ساعدت السياسات المناهضة للجنسانية (المثلية...) على إنشاء تحالفات قوية بين مؤسسات الفكر والرأي الكاثوليكية الأرثوذكسية والحكومة ضد اتفاقية إسطنبول لمجلس أوروبا بشأن العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وتم تأطير معارضة اتفاقية إسطنبول، من قبل حكومتي البلدين كواجب احترام الدستور الوطني والهوية الوطنية؛ حيث أصبحت

هذه الدول مرجعًا للقيم التقليدية المسيحية، وكمعارضة لسياسات النوع الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

وإلى جانب ذلك، فقد شهد العقد الماضي إنشاء عدد لا يُحصى من المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر (المنتسبة في الغالب إلى الكنيسة الكاثوليكية) مثل المعهد البولندي والكرواتي للثقافة القانونية Ordo Iuris - بروابطها الاقتصادية والأيدولوجية مع منظمة "التقاليد والأسرة" البرازيلية التي تسعى إلى التأثير على النظام القانوني وفقًا لقيمهم غير الليبرالية. وذلك من خلال انتقاد الحقوق الإنجابية المتساهلة (كالإجهاض)، والتدابير السياسية التي تراعي النوع الاجتماعي مثل برامج مكافحة التمييز والهوية الجنسية في المناهج المدرسية، أو حقوق المتحولين جنسيًا، وهو التطور الذي رافق صعود اليمين في أوروبا الغربية لأكثر من عقد من الزمن. وما تغير حاليًا، هو أن الحروب الثقافية أصبحت معولمة ويتم تأطيرها بشكل متزايد على أنها معارك من أجل حقوق الأسرة والمرأة في المرحلة الأولى، وتمتد إلى الإجهاض وحقوق المثليين، أما المرحلة الثانية فتهدف إلى تغيير الهندسة الاجتماعية بشكل كامل وإزاحة المرجعيات الثقافية والدينية. أما المرحلة الثالثة الآن فتهدف إلى إضفاء الطابع العابر للحدود الوطنية على الصراعات السياسية الأخلاقية أو الحروب الثقافية، والتي تتضمن بناء شبكات القضايا العابرة للحدود الوطنية مثل أجندة الاتحاد الأوروبي، كإنشاء هياكل اللوبي في بروكسل من خلال المفوضية الأوروبية؛ وبالتالي تشكيل تحالفات متعددة المستويات عبر الأنظمة السياسية والثقافات العلمانية أو الدينية. ففي هذه المرحلة، تتمظهر جليًا هيمنة المشروع الليبرالي بمبادئه المتمثلة في الحريات الفردية، وانتشار ثقافة "الووكيزم" كأيدولوجية النوع الاجتماعي والمثليين، ويرجع ذلك الانتشار الواسع بشكل خاص إلى هيمنة القيم النيوليبرالية الاجتماعية والثقافية.

وبالتالي، فقد أصبح من الواضح أنه مع التحول العالمي نحو التلقين الأيدولوجي للجنسانية (حركة النسوية والمثليين...) وإعادة تصميم هندسة الأسرة التقليدية، تغيرت طبيعة المعارك الأخلاقية والسياسية في جميع أنحاء العالم، وتزايدت حدة مطالب المعارضين غير الليبراليين للتغييرات القانونية "التقدمية" في سياقات دينية وسياسية مختلفة، كمعركة من يحاول الحفاظ على الهوية من جهة، ومن يحاول الوصول

إلى السلطة السياسية وتحقيق المصالح الاقتصادية من جهة أخرى. ووفقاً لجيمس دافيدسون هانتر (James Davison Hunter)، عالم الاجتماع الأمريكي ومدير معهد الدراسات المتقدمة في الثقافة بجامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مقاله بصحيفة نيويورك تايمز بعنوان "الزواج بين الجمهوريين والشركات الكبرى على وشك الانهيار" (2021)، أكد على أنه "سنستمر في رؤية صراعات سياسية لفترة طويلة في المستقبل، لكن الحروب الثقافية تميل بشكل نهائي نحو فوز التقدميين، لأسباب ليس أقلها أن لديها راعياً جديداً من خلال أهم الشركات العالمية" (31). فهذا يعكس انخراط العديد من الشركات العملاقة عبر العالم (Black Rock) في دعم أجندة الووكيزم، من خلال إحداث صناديق الدعم والمنظمات

(Open Society Foundations) التي تعمل على تمويل المشاريع والبرامج الهادفة إلى تعزيز سياسات الهويات الجنسية وإعادة تشكيل مفهوم الأسرة لتشمل جميع الميولات الجنسية.

وعلى ما يبدو أن مفهوم الحرب الثقافية قابل للتطبيق على حالات في أوروبا الغربية (أو حتى خارجها) عندما يتعلق الأمر بالصراعات حول قضايا الحريات الفردية والحقوق الإنجابية، فضلاً عن التربية الجنسية. مما ينتج عنه خوف قائم على أسس دينية وثقافية من "انحلال الأسرة التقليدية". علاوة على ذلك، يفترض مفهوم الحرب الثقافية وجود صراع ثنائي بين المحافظين والتقدميين. ولتجنب الإفراط في تبسيط الصراعات أو حتى جعلها صراعات سوداء وبيضاء، يجب فك تعقيداتها من خلال علم الاجتماع والسياسة (32).

ففي الخطاب السياسي الغربي المعاصر، أصبحت الارتباطات الوطنية، والهوية الوطنية، والمشاعر الوطنية، صفات سلبية تستدعي الإدانة، لأن هذا التوجه لا يواكب العصر حسب "التقدميين". وكثيراً ما يعطي صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي الانطباع بأنهم يعتقدون أن الولاءات الوطنية تشكل تحيزاً عفا عليه الزمن ويفضلون الارتباطات الموجهة نحو القيم والمبادئ الغربية. فوجهات النظر المتضاربة حول وضع القيم الوطنية والهوية تدعم التوتر الثقافي بين الدول المحافظة والقوى الغربية.

إن تحول الخطاب السياسي الغربي من التعاون الاقتصادي مع باقي دول العالم باعتباره محوراً رئيسياً للتوجه السياسي للاتحاد الأوروبي إلى سيادة القانون مدفوعاً

بأيديولوجية "الووكيزم" وليس بالالتزام بالنزاهة باحترام الخصوصية، يفسر الهجمات الإعلامية والدبلوماسية للقوى الغربية على الدول غير المنتمية للتيار الغربي على أساس أنها تعاني من "عجز في سيادة القانون" كوسيلة للترويج لشكل من أشكال إعادة بناء النظام الاجتماعي الدولي.

فالقضية المركزية المطروحة هنا هي مسألة مبدأ السيادة الوطنية. فأحد المعايير الأساسية للمجتمع الديمقراطي هو أن الشعب ذا السيادة في دولة ذات سيادة هو الذي يقرر ما هي القيم السائدة في المجتمع. فالحكومات الأجنبية والمؤسسات عبر الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي يحق لها أن تختلف مع سياسة حكومة الدول بشأن المعايير الكونية لحقوق الإنسان، ولكن من وجهة نظر مبدأ السيادة ليس لهم الحق في فرض آرائهم على باقي الدول غير الغربية(33).

ثالثاً: الأجندة الاجتماعية لحركة الووكيزم

لا تقتصر حركة الووكيزم على المساواة العرقية فحسب، إنما تهدف إلى تغيير المشهد الاجتماعي والسياسي في أميركا وباقي العالم، أي إن لها أجندة اجتماعية عابرة للحدود الوطنية. فقد أعلن الموقع الإلكتروني لمؤسسي حركة حياة السود مهمة (BLM)، على الإنترنت عن هدفهم المتمثل في إلغاء ما أسمته "بنية الأسرة النووية والسعي إلى تعزيز شبكة تأكيد الكوير (Queer)" المثلية والهويات الجنسية المختلفة"(34) بهدف التحرر من التفكير المعياري المغاير". وتشمل أجندة حركة الووكيزم مجموعة من القضايا الاجتماعية الأيديولوجية، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ التطبيع مع الزواج المثلي، ورفض الأسرة النووية كنموذج مثالي للمجتمع، ومعاملة أي ميل جنسي على أنه طبيعي وأخلاقي. فالدفع المستمر نحو التحول الجنسي، والذي وصفه مناصرو حركة الووكيزم بأنه "ماركسية التحول الجنسي" (Transgender Marxism)، يحاول الآن تخفيف الشر الأخلاقي المتمثل في الولوج الجنسي بالأطفال (Pedophilia) من خلال وصف الأشخاص الذين يعانون من مثل هذه الاضطرابات بأنهم فقط "أشخاص ينجذبون إلى قاصرين" (Minor-Attracted Persons). فعلى سبيل المثال بدأت سلطات إنفاذ القانون الأسكتلندية في استخدام مصطلح "الشخص المنجذب للقاصر"، والذي يتم اختصاره عادةً إلى (MAP)، لوصف المتحرشين بالأطفال من أجل "تزويدهم بالدعم النفسي اللازم"، متجاهلة

التحذيرات من أن العبارة تعمل على التطبيع مع الاعتداء الجنسي على الأطفال. فقد صرح قائد الشرطة الأسكتلندية، كونستابل إيان ليفينغستون (Iain Livingstone)، في تقريره السنوي لسنة 2023 بأن قطاع الأمن كان يعمل على دعم مشروع أوروبي هدفه الأساسي المعلن هو "تجنب إيذاء الأطفال من العنف" وإشراك "الأشخاص الذين يجذبهم القصر (MAPs) وتزويدهم بالدعم والعلاج والتوجيه اللازمين للمساعدة في منع الأنشطة الإجرامية(35)، من خلال مشاركة الشرطة في مشروع "أفق أوروبا" التابع للاتحاد الأوروبي المتعلق بمنع الاستغلال الجنسي للأطفال لسنة 2021، والذي أعاد تعريف المجرمين المعتدين جنسيًا على الأطفال ووصفهم فقط بعبارة الأشخاص المنجذبين للقاصرين(36).

ويبدو بشكل جلي أن نظرة حركة الووكيزم للعالم تتعارض مع مفهوم النظام الأخلاقي والاجتماعي الطبيعي الموضوعي. فهي تتعامل مع المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج والأسرة، وحتى هوياتنا الشخصية باعتبارها بنيات اجتماعية؛ أي إن المجتمعات قامت بإنشاء هذه البنيات وربما خدمت غرضًا ما في الماضي، لكنها لم تعد توفر خيرًا طبيعيًا وثابتًا للمجتمع. كما تفترض هذه الحركة أن كل شيء يتم تعريفه على أنه خير في المجتمع -بدءًا من المعايير الأخلاقية التي تحدد العلاقات الاجتماعية- يتكون أو يتم بناؤه من قبل المجتمع بشكل أساسي. وهذا الاعتقاد، هو ما يسمى بالبنائية الاجتماعية (social constructivism)، وهو اتجاه فكري يهدف إلى إنكار إمكانية معرفة العالم، وطبيعته ونظامه المقصود، أو غرضه بأي طريقة موضوعية، من خلال التأكيد على أن التحيز والإرادة وعوامل أخرى لها نفس القدرة من القوة مقارنة مع قدرة العقل البشري. وهكذا فإن التحيز والأولويات الثقافية في الماضي والحاضر هي التي شكلت المعرفة البشرية. وبالتالي حسب هذا الاتجاه فإن جميع ادعاءات البشرية بالمعرفة أو الخير والأخلاق تتميز بالتحيز وعدم الموضوعية، وبالتالي تعتبر معرفة تعسفية اتجاه أولئك الذين لا يتوافقون مع معايير الثقافة والهويات الوطنية.

وقد وجَّه هذا النوع من التفكير عملية إعادة تعريف الزواج على مدى العقد الماضي؛ حيث يعتبر أن الإصرار على تعريف الكتب السماوية لمؤسسة الزواج، يهْمُش العلاقات الجنسية الأخرى. وعلى هذا النحو، فهو تعريف "قمعي" حسب هذا التيار الأيديولوجي. كما يتم تطبيق منطق مماثل على الخطاب المعاصر في سياق تعريف مصطلح النوع الاجتماعي على أنه الطريقة التي يقدم بها الشخص نفسه، أي

إن التحول جنسيًا يعني أن الذكر البيولوجي قد يقدم نفسه، لأي سبب من الأسباب، على أنه أنثى أو أي عدد من الأنواع الأخرى المستمدة من قائمة متزايدة باستمرار. فقد يرتدي كما ترتدي المرأة عادة، أو يأخذها آخرون إلى أقصى الحدود ويقومون بتغيير أجسادهم كيميائيًا وجراحياً لتناسب مع الجنس الذي يرغبون فيه.

وبالتالي، فإن انتقاد أي جانب من جوانب هذا التوجه الراديكالي (حتى لمجرد الدعوة إلى حظر التشويه الجراحي للقاصرين) يعتبره البنائيون الاجتماعيون رهابًا وكرهية تجاه المتحولين جنسيًا (Transphobia). وبما أن الأشخاص المتحولين جنسيًا أكثر عرضة للانتحار، فإن المدافعين عن تيار الووكيزم يزعمون أيضًا أن الفشل في دعم ممارسات تأكيد الجنس (استخدام الضمائر، وجراحة تغيير الجنس، وما إلى ذلك) يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية للمتحولين جنسيًا transgenocide (37). فالجهات المعارضة لأجندة "الووكيزم"، يمكن أن تتصف برهاب التحول الجنسي، ورهاب المثلية الجنسية...، فالنظرة العالمية لحركة الووكيزم يمكن تلخيصها فيما قاله كارل ماركس عن طبيعة الفلسفة: "الفلسفة لا تتعلق بمحاولة فهم العالم وتفسيره كما هو، بل يتعلق الأمر بتغيير العالم". وبالتالي فهم يسعون إلى تغيير العالم من خلال النقد بطريق راديكالية، أي من خلال تفكيك وجهات النظر العالمية والمؤسسات والمرجعيات والتسلسلات الهرمية الاجتماعية، ومعارضة النظام الموجود (الاجتماعي، الثقافي...). من أجل أن ينشأ نظام جديد بشكل عفوي من خلال ديكتاتورية حركة الووكيزم (38). فالمدافعون عن هذه الأيديولوجية يؤمنون بأنهم يحرزون تقدمًا عقليًا وأخلاقيًا من خلال تغيير المجتمع. ومع ذلك فإن المجتمع يتغير ليس من منطلق الإجماع الوطني بشأن التطور الاجتماعي والأخلاقي، ولكن بدافع من الخوف من الاتهام بمعارضة التقدم المجتمعي والعنصرية المبنية على الهوية الجنسية والنوع الاجتماعي (39).

خاتمة

أصبحت أيديولوجية الووكيزم تتفنن التنكر في شكل حركة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية (عبر شبكة من المؤسسات الدولية والمجتمع المدني والنخب السياسية والاقتصادية...)، لكنها في الواقع لا تناهض مظاهر عدم المساواة الاجتماعية المشروعة، فهي عبارة عن أيديولوجية طوباوية لا حدود لها من أجل إلغاء الثقافة

والمرجعيات والقيم والهويات الوطنية، عبر هوسها بمكافحة عدم المساواة على أساس الجنس. فهذه الرؤية التبشيرية تهدف إلى مكافحة ما تعتبر أنه (شر) متمثل في "القيم والهويات الوطنية والمرجعيات الثقافية والدينية في المجتمع"، أي إنها تعتبر نفسها ديانة بيوريتانية تطهيرية أو Puritanism أو Puritan، (وهي مذهب مسيحي بروتستانتي يجمع خليطاً من الأفكار الاجتماعية، والسياسية، واللاهوتية، والأخلاقية. ومن الآثار المهمة للحركة التطهيرية، بسبب تأكيدها حرية الفرد، ظهور برجوازية جديدة، فالحرية الفردية وما رافقها من نجاح في مجال الصناعة، جعل أتباع البيوريتانية يهتمون بالثروة والمتعة وحب التملك) تركز على المتعة والاستهلاك من خلال الفصل بين الخير و"الشر" المتمثل في رهاب المثليين LGBTphobic ورهاب التحول الجنسي transphobia ورهاب الجنس genderphobia عبر شبكات اجتماعية وسياسية واقتصادية لا حصر لها. فقد أصبحت "حركة الووكيزم" بمنزلة دين النخب الغربية، "دين بدون مغفرة" والذي لا يستطيع التخلي عن معتقداته التي تهدف إلى إلغاء الثقافة واستئصال أي هوية وطنية أو قيم تتعارض مع أيديولوجيته، من خلال إعادة بناء التاريخ وإلغاء المعتقدات والمرجعيات بطريقة جذرية.

وفي ظل هذا النظام العالمي المعاصر الذي يعزز عولمة الأيديولوجيات الغربية، فجهود الدول غير الغربية الرامية إلى الدفاع عن خصوصيتها وتعزيزها والحفاظ على القيم والثوابت الوطنية أصبح أمراً حتمياً، وذلك عبر بلورة مشروع سياسي يهدف إلى تحدي العالمية النيوليبرالية وأيديولوجية الووكيزم، من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية وتكريس الأمن الوجودي، والبحث عن المكانة داخل سياق النظام الدولي. خاصة أن العالم يشهد حقبة "ما بعد نهاية التاريخ" التي تتميز بتكثيف الصراع الأيديولوجي في السياسة العالمية.

المراجع

- (1) ميثاق عدم الاعتداء الألماني-السوفيتي (German-Soviet Nonaggression Pact)، ويُسمى أيضاً ميثاق عدم الاعتداء النازي-السوفيتي، ومعاهدة عدم الاعتداء الألمانية-السوفيتية، وميثاق هتلر-ستالين، وميثاق مولوتوف-ريبنتروب، (23 أغسطس/ آب 1939)، اتفاق عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي الذي تم إبرامه قبل أيام قليلة فقط من بداية الحرب العالمية الثانية والتي قسمت أوروبا الشرقية إلى مناطق النفوذ الألمانية والسوفيتية.

Britannica, "German-Soviet Nonaggression Pact Germany-Soviet Union [1939]", June 2019. Accessed (28 November 2023). <https://www.britannica.com/event/German-Soviet-Nonaggression-Pact>.

(2) يرتبط مفهوم التمييز الجنسي بالمعتقدات حول الطبيعة الأساسية للنساء والرجال والأدوار التي ينبغي أن يلعبوها في المجتمع. يمكن للافتراضات الجنسية حول النساء والرجال، والتي تظهر في صورة قوالب نمطية جنسانية، والتي تصنف أحد الجنسين على أنه متفوق على الآخر. مثل هذا التفكير الهرمي يمكن أن يكون واعياً وعدائياً، أو يمكن أن يكون غير واع، ويظهر في صورة تحيز لا واع. يمكن أن يؤثر التحيز الجنسي على الجميع، لكن النساء يتأثرن بشكل خاص:

European Institute for Gender Equality, "What is sexism?", Accessed (05 December 2023): <https://shorturl.at/CEKNX>

(3) Eric Kaufmann, "Liberal Fundamentalism: A Sociology of Wokeness", American Affairs Volume IV, Number 4 (Winter 2020): 188–208. Accessed (10 august 2023) <https://shorturl.at/gjO18>

(4) Najda Gvozden, Lovisa Zetterlind, "The complexity of cancel culture: Unveiling the personal and social drivers that influences the decision to cancel", Umea University, Degree project in Business Administration, 30 credits, Spring 2023, p. 3-4.

(5) ويشير مفهوم "سياسات الهوية" المثقل أيديولوجياً إلى الحركات الاجتماعية الرامية إلى الحصول على الاعتراف بالمجموعات العرقية وبعض الفئات ذات الشذوذ الجنسي. ويمكن تصنيف سياسات الهوية على نطاق واسع إلى نوعين: (1) السياسات الانفصالية الراديكالية، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات بدءاً من العنف وحتى الحث على الاعتراف من خلال الوسائل السياسية التقليدية؛ و(2) سياسات الهوية في ظل التعددية الثقافية، والتي تسعى من خلالها بعض الفئات إلى الاعتراف بها داخل المجتمعات التعددية:

Science Direct, "Identity Politics", Accessed (09 October 2023) <https://shorturl.at/uBCSV>

(6) Simons Greg, "Role of social media in amplifying neo-liberal cancel culture", Turkish Policy Quarterly, vol 20, 2021, pages 74-75.

(7) تعد الحرب الثقافية، مفهوماً حديثاً يصف الصراع الثقافي بين التقدميين والمحافظين عبر مواقف عدائية تسعى إلى احتكار التمثيل الشرعي للهويات الوطنية. فهذه الحرب تجسد قيماً متنازعةً عليها ثقافياً مثل الدين أو الأمة أو العرق، والتي تحول عالم القيم إلى ساحة معركة، راجع:

Juan Maria Sánchez-Prieto, "Culture Wars and Nationalism", Religions 2023, page 1. <https://doi.org/10.3390/rel14070898>

(8) تيار سياسي يساري أصولي أو شمولي يربط نشاطه السياسي بأساطير التمرد ضد السلطات، وارتباطهم بالمثل العالمية للحريات الفردية والاحتجاجات. ويخدم هذا التيار اليساري الدولة الليبرالية الرأسمالية -وبالتالي تصرف مثل ما يسمى عادة بالدولة الاستبدادية ضمنيًا- ولكن دون الاضطرار إلى اللجوء إلى الأيدولوجيات التي يعتقد أنها يمينية: "العنصرية المفتوحة، والقيم المحافظة، ومناهضة المساواة الشاملة". بل على العكس من ذلك، فإن الدولة الحالية تلبس نفسها ثوب اللياقة السياسية. إن دعائها ليسوا قادة يتمتعون بشخصية كاريزمية، بل هم خبراء ملتزمون بقضية ما، لغتهم موضوعية، ويشيرون إلى حقائق ومؤشرات كمية، ويتوجهون نحو الحلول عن قناعة، والأيدولوجيات (ظاهريًا) غريبة بالنسبة لهم. وهذا ما يمنحهم قوتهم التكاملية: فهم يدافعون عن مجتمع منفتح ومتعدد الثقافات ويتحدثون كثيرًا عن الاندماج. ولهذا السبب فإن الرأسمالية التي تحافظ على نفسها على قيد الحياة تبحث عن حلفاء اليوم ليس في صفوف اليمين السياسي، بل داخل اليسار، الذي يمثل على وجه التحديد القيم "الانفتاح والتقدم".

Tove Soiland, "Hypermodern Hygienism and the Left: Toward a Postideological Totalitarianism", April 26, 2023. Accessed (23 October 2023) <https://shorturl.at/uCJQW>

(9) في مجال علوم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، يستخدم مصطلح النظرية النقدية للإشارة إلى تقييم ونقد فكري للمجتمع والثقافة والمعرفة وللتاريخ. وهناك العديد من فروع النظرية النقدية المختلفة التي تشارك الأهداف التحررية لمختلف الحركات الاجتماعية والسياسية، مثل النظرية النسوية، ونظرية العرق النقدي، ونظرية الكوير (أي المثلية)، ويتم استخدام "النظرية النقدية" في بعض الأحيان للإشارة إلى أعمال المنظرين المرتبطين بالتحليل النفسي وما بعد البنيوية، مثل ميشيل فوكو وجاك دريدا.

Stanford Encyclopedia of Philosophy, "Critical Theory (Frankfurt School)", December 12, 2023," Aaccessed (19 December 2023) <https://shorturl.at/kAHIX>

(10) وفقًا لنظرية ما بعد الحداثة التطبيقية، فقد تم بناء المجتمع لخدمة المجموعات المهيمنة من خلال خلق وإدامة الخطابات -طرق التحدث عن الأشياء- الموجودة لتهميش الأشخاص الملونين وخاصة النساء الملونات، بشكل إيجابي وسليبي. أي إن ما بعد الحداثيين التطبيقيين يعتقدون أن الطريقة التي نعرف بها ما هو صحيح والطريقة التي يعمل بها المجتمع قد تم بناؤها بشكل مصطنع من خلال حديث الأشخاص البيض، بما في ذلك كيفية إنتاج المعرفة وتوصيلها. علاوة على ذلك،

فإن هذا البناء الاجتماعي كان، ولا يزال، وسيظل كذلك ما لم يتمكن النشاط من إعادة تشكيل المجتمع.

(11) Matija Šerić, "Woke Culture: The Hidden Danger Undermining Foundations Of Western Civilization", Eurasia review. July 182023, Accessed (04 December 2023) <https://rb.gy/4ihrvz>

(12) نظرية اجتماعية وفلسفية تفترض أن النشاط الجنسي، ولكن أيضاً الجنس -ذكورياً أو أنثوياً أو غيره- للفرد لا يتم تحديده حصرياً من خلال جنسه البيولوجي (ذكراً أو أنثى)، ولكن من خلال بيئته الاجتماعية والثقافية، ومن خلال تاريخ حياتهم أو من خلال اختياراتهم الشخصية.

(13) Andrews, Edward D, 'Wokeism: The Predatory Grooming of Your Children', Cambridge OH, The Christian Publishing House. 2023, p. 32-33.

(14) Charles Pincourt & James Lindsay, "Counter Woke craft: A Field Manual for Combatting the Woke in the University and Beyond", New Discourses 2021, p. 16-22.

(15) Angéla Kóczé, "Dual Attack on Social Justice: The Delegitimization of "Woke/Wokism", p. 227-230. DOI: 10.53483/MOLAC8968

(16) يصف مفهوم "التقاطعية" الحالات التي "تتقاطع" بها أنظمة عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي والعرق والانتماء العرقي والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والإعاقة والطبقة وغيرها من أشكال التمييز لخلق ديناميكيات وتأثيرات فريدة. فجميع أشكال عدم المساواة تعزز بعضها البعض، وبالتالي يجب تحليلها ومعالجتها في وقت واحد لمنع شكل من أشكال عدم المساواة الذي قد يعمل على تفعيل شكل آخر من التمييز.

Center for Intersectional Justice, "what is intersectionality", Accessed (16 November 2023) <https://shorturl.at/iATWX>

(17) التحيز غير الواعي هو تحيز أو صورة نمطية يحملها الأفراد تجاه مجموعات معينة من الأشخاص لا يدركون وجودها. قد توجد هذه التحيزات تجاه الأشخاص من مختلف الأجناس والمجموعات العرقية والهويات الجنسية والتوجهات الجنسية والقدرات البدنية، راجع:

Bailey Reiners, "Unconscious Bias: 16 Examples and How to Avoid Them in the Workplace", BuiltIn January 18, 2024. Accessed (20 January 2024):<https://builtin.com/diversity-inclusion/unconscious-bias-examples>

(18) يهدف مفهوم الجنس المحدد عند الولادة إلى إزاحة مفهوم "الجنس البيولوجي" من خلال اختبار جنس المولود.

(19) Angéla Kóczé, Dual Attack on Social Justice: The delegitimization of "Woke"/"Wokism", Supra, p. 227-230.

(20) هي اختصارات تستخدم لوصف المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس.

(21) Matija Šerić, "Woke Culture: The Hidden Danger Undermining Foundations Of Western Civilization", July 18, 2023, Eurasia review. Accessed (19 October 2023) <https://shorturl.at/grOX8>

(22) Matija Šerić, " Ibid.

(23) Martha Bayles "Dare We Joke About the Woke?" , The Institute for Advanced Studies in Culture, December 2021, Accessed (09 December 2023) <https://shorturl.at/agxZ4>

(24) Álvaro Peñas , "Wokism' is a fundamentally anti-human ideology: An Interview with Jay W. Richards", The European Conservative, September 25, 2023. Accessed (11 October 2023) <https://shorturl.at/hlGHP>

(25) Hanania Richard, "The Origins of Woke: Civil Rights Law, Corporate America, and the Triumph of Identity Politics, Harpercollins" , Broadside Books 2023, pa. 44-45.

(26) الصواب السياسي، مصطلح يستخدم للإشارة إلى اللغة التي يبدو أنها تهدف إلى إعطاء أقل قدر من الإساءة، خاصة عند وصف بعض الفئات حسب انتمائها العرقي أو الجنسي أو الثقافي أو التوجه الجنسي.

(27) Hans-George Moeller, "Wokeism : A Global Civil Religion in the Age of Proficility", Global Studies Center, Special Issue on Wokeism No 4 March 2023, p. 4-5.

(28) Jean Francois Braunstein, "La Religion Woke " , Edition Grasset & Fasquelle, 2022, p. 20-24.

(29) Joanna Williams, "How Woke Won: The Elitist Movement That Threatens Democracy, Tolerance and Reason", (London: Spiked, 2022), p. 49-52.

(30) Matija Šerić, “Woke Culture: The Hidden Danger Undermining Foundations Of Western Civilization”, Supra.

(31) James Davison Hunter, “In the New York Times, Hunter Says Culture Wars (Are Tilting toward a Progressive Win)”, The Institute for Advanced Studies in Culture, April 14, 2021. Accessed (11 November 2023) <https://shorturl.at/zUW49>

(32) Anja Hennig, “whose War? The Nature and Analysis of ‘Culture Wars’ in Europe and Beyond Culture Wars in Europe”, 2023, p. 11-19: DOI: 10.53483/MOLG8944

(33) Frank Furedi and Werner J. Patzelt, “Dangerous Game: The Weaponisation of Rule of Law and the Attack on the Veto”. January 3, 2023 p. 7-9 : <https://shorturl.at/celO6>

(34) الكوير (Queer): مصطلح يصف الهويات الجنسية بخلاف الهويات المستقيمة والمتوافقة مع الجنس. قد يعرف جميع الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً بواسطة مفهوم الكوير.

(35) Robert Semonsen, “Scotland Police Rename Pedophiles As “Minor Attracted People” at Direction of EU”, The European Conservative, January 5, 2023. Accessed (20 November 2023): <https://t.ly/TsNHS>

(36) European comission, “Prevention of child sexual exploitation”,Horizon -CL3-2021-FCT-01-11. Accessed (20 November 2023): <https://shorturl.at/eoFLO>

(37) الإبادة الجماعية للمتحولين جنسياً هو مصطلح يستخدمه بعض العلماء والناشطين لوصف مستوى مرتفع من التمييز المنهجي والعنف ضد الأشخاص المتحولين جنسياً.

(38) Adam S. Francisco, “The Social Agenda of Woke Ideology” ,Articles, Series 11 Comments / Series: Awake or Woke, June 15, 2023 Accessed (13 November 2023): <https://shorturl.at/vKPT2>

(39) John McWhorter, “Woke Racism: How a New Religion Has Betrayed Black America”, Portfolio, 2021, pages 23-24.

قراءة في كتاب

"هزيمة الغرب" تاريخ آخر للحدث

The Defeat of the West: Another History of Modernity

* رشيد بوطيب – Rachid Boutayeb

ملخص

في كتابه الجديد، يدافع إيمانويل تود عن فرضية تقول بأن الغرب، والذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، في طريقه إلى خسارة الحرب ضد روسيا، ويبحث في الأسباب المتعددة التي انتهت بالغرب إلى ما هو أكثر من الخسارة المحتملة للحرب، ويعني بذلك خسارة الأسس الثقافية-الدينية التي قامت عليها حضارته الحديثة، وعلى رأسها، في رأيه، البروتستانتية، والتي يفهمها، مثل فيبري كلاسيكي، باعتبارها رافعة التقدم الحضاري الغربي، ويرى في التراجع عن قيمها، مثل الانضباط في العمل وترشيد الاستهلاك والادخار وتأجيل المتعة، وتعويضها بالقيم النيوليبرالية التي تركز على الاستهلاك، كما في التراجع عن الدولة القومية، وعن ثقافة وطنية جامعة، السبب الرئيس وراء تراجع قوة الغرب وانهيار مشروعه الحضاري ودخوله في مرحلة فراغ قيمي.

تركز مقاربة إيمانويل تود على العوامل الثقافية من أجل قراءة التحولات الجيوسياسية، وهو ما يميزها عن مقاربات أخرى، من نوع تلك التي تركز فقط على التناقضات الداخلية للاقتصاد الرأسمالي في مرحلته النيوليبرالية، وتسلط مقاربتة الضوء على العدمية التي أضحت تطبع السياسات الغربية، وهي العدمية التي تعبّر عن نفسها أيضًا بشكل اقتصادي كما هي الحال بالنسبة لأوروبا في تبنيها لعقوبات اقتصادية على روسيا تتضمن عواقب وخيمة على الاقتصاديات الأوروبية نفسها

الكلمات المفتاحية: الغرب، العوامل الثقافية، البروتستانتية، المشروع الحضاري.

Abstract

In his latest book, Emmanuel Todd suggests that the West, led by the United States, is losing the war against Russia. He delves into the multiple reasons that have led the West to potentially lose its cultural-religious foundations upon which its modern civilization is based as well. Foremost among these, in his opinion, is Protestantism, which he interprets, akin to Weber's classic analysis, as the driving force behind Western civilisational progress. He identifies the abandonment of its values, such as work discipline, consumption moderation, saving

* د. رشيد بوطيب، أستاذ الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا.

and deferred gratification, and their substitution with neoliberal values focusing on consumption. Additionally, he notes the retreat from the nation-state and a cohesive national culture as the primary reasons for the West's declining power and the collapse of its civilisational project, leading it to a phase characterised by a values vacuum.

Todd's approach emphasises cultural factors in understanding geopolitical shifts, distinguishing it from other approaches that focus solely on internal contradictions within capitalist economics in its neoliberal phase. His approach highlights secularism, which has become a defining feature of Western policies. This secularism also reveals itself economically, as evidenced by Europe's adoption of economic sanctions against Russia, with significant repercussions for European economies themselves.

Keywords: the West, cultural factors, Protestantism, the civilizational projet.

عنوان الكتاب

هزيمة الغرب

La Défaite de l'Occident

المؤلف: إيمانويل تود (Emmanuel Todd)

قراءة: رشيد بوطيب

دار النشر: غاليمار (Gallimard)

تاريخ النشر: 11 يناير / كانون الثاني 2024

اللغة: الفرنسية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 384

يندرج الكتاب الصادر مؤخرًا للمؤرخ والأنثروبولوجي الفرنسي، إيمانويل تود، والذي يحمل عنوانًا مثيرًا: "هزيمة الغرب" (1)، في سياق تلك الأدبيات التي رافقت الحدث منذ بدايتها وقدمت نقدًا راديكاليًا لمسارها وانحرافاتهما، والتي سيطبعتها ما اصطلاح عليه في تاريخ الأفكار الحديثة بالتشاؤم الثقافي (Cultural pessimism). ولا غرو أن القارئ المتأنى سينتبه إلى علاقة القرابة التي تجمع بين هذه الأدبيات على امتداد العصور، وذلك بغض النظر عن اختلاف منطلقاتها النظرية والمنهجية، وهي التي قد تلخص، في أغلبها، في نقد فكرة التقدم التي قامت عليها الحضارة الحديثة وافتقاد هذه الحضارة إلى الروحانية، وهو ما سيدفع المؤرخ السويسري، ياكوب بوركهاردت، على سبيل المثال لا الحصر، وفي توافق مع الرومانسية المحافظة، إلى أن يدين الثورة الفرنسية باعتبارها أكبر كارثة في التاريخ الغربي، بل إنه لن يتورع في "شذراته التاريخية"، كما في "تأملات في التاريخ الكوني" عن نقد كل تلك المبادئ التي دافع عنها الفلاسفة الليبراليون في القرن الثامن عشر، معتبرًا أنها قادت الإنسانية إلى نقيض ما وعدت به. أما أوسفالد شينغلر، والذي يحتل مكانة مهمة في هذه التاريخ السلبي للحدث، فإنه سيتنقد أيضًا، وبشكل قاس، لا يخلو من شعبية، التفاؤل العقلاني ومشتقاته من تقدم وطوباوية، مؤكدًا أن الإنجازات الثقافية الكبرى تنتمي أكثر إلى ماضي الإنسانية وليس إلى حاضرها، ومعتبرًا أن العلم الحديث "سطحي، يفقد إلى الروح" (2)، وقد ندمج بهذا التيار حتى بعض أعمال النظرية النقدية، وعلى رأسها، لا ريب، "أطروحات عن مفهوم التاريخ" لفالتر بنيامين أو "جدل التنوير" لهوركهايمر وأدورنو.

يفتح إيمانويل تود كتابه بمناقشة المفاجآت العشر للحرب الروسية-الأوكرانية. المفاجأة الأولى، هي لاريب، اندلاع الحرب في أوروبا، في هذه القارة التي كانت تعتقد بأن الحرب أضحت جزءًا من ماضٍ سحيق، ولربما يغفل تود هنا حرب يوغوسلافيا، التي كانت حربًا أوروبية بامتياز. أما المفاجأة الثانية فتتمثل في رأيه في طرفي الصراع: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، في وقت كان يجري فيه الحديث منذ سنوات خلت عن الصين باعتبارها العدو الرئيس للولايات المتحدة. وتتمثل المفاجأة الثالثة في الصمود الأوكراني في وجه الغزو الروسي. في حين تتمثل

المفاجأة الرابعة في صمود الاقتصاد الروسي رغم العقوبات المفروضة عليه، ويستمر تود في تعداد هذه المفاجآت والتي يتمثل أبرز ما فيها في الوضع القلق الذي يعيشه الاتحاد الأوروبي وتراجع دوره الدولي، ومع تراجع دور المحور الفرنسي-الألماني داخل الاتحاد أو حتى تعويضه، كما يكتب تود، بمحور لندن-وارسو-كييف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. ولكن قد تبدو أهمية المفاجأة التاسعة اليوم، الأكثر أهمية، وهي تلك المتمثلة فيما يصطلح عليه المؤلف بـ"العزلة الأيديولوجية للغرب وجهله بهذه العزلة. ذلك أن الغربيين الذين تعودوا على فرض القيم التي يتوجب على العالم أن يخضع لها، كانوا ينتظرون، في قنعة وبلاهة، أن الكوكب بأسره سيُعبّر عن سخطه على روسيا"(3). والواقع، أن الأمر لا يتعلق بمفاجأة كبيرة، فلقد عانت بلدان إفريقيا والبلدان العربية وبلدان أميركا اللاتينية الأمرين من السياسات الغربية، وكيلاها بمكيالين، وما تبقى من مصداقية للغرب، سيجهز عليه العدوان الإسرائيلي على غزة، والذي لن تتردد مختلف البلدان الغربية في دعمه سياسيًا وعسكريًا. لكن لا بأس أن نقف هنا عند ما يصطلح عليه تود بالمفاجأة العاشرة للحرب الروسية-الأوكرانية، ويعني بذلك: "هزيمة الغرب". فعلى الرغم من أن الحرب لم تضع أوزارها بعد، إلا أنه يرى أن هذه الهزيمة مؤكدة، وهو ما سيذهب إلى تحليله ومحاولة إثباته في هذا الكتاب، وما سيدفع بعض نقاده إلى اتهامه بمحاباة النظام الروسي أو ربطه باليمين المتطرف(4).

يقترح المؤلف "تفسيرًا ما بعد أوقليدي (post-eucliden) للجغرافيا السياسية العالمية"؛ ذلك أنه انطلاقًا من فرضية تتحدث عن غياب للدولة-الأمة في السياق الغربي، سيصبح السلوك العدمي للغربيين في رأيه مفهومًا. إن الغرب، كما يقول، بصدد تدمير ذاته. يكتب: "إن الدولة القومية التي تعمل بشكل صحيح، تفترض أيضًا وجود بنية طبقية محددة، تتضمن طبقات متوسطة باعتبارها مركز ثقل، وبالتالي أكثر من مجرد تفاهم جيد بين النخبة الحاكمة والجماهير"(5). وفي ارتباط بهذا التصور عن الدولة القومية والدور المنوط في داخلها بالطبقات المتوسطة، سيوضح تود لاحقًا كيف أن تدمير هذه الطبقات سيسهم في تفكك الدولة القومية الأميركية، مستشهدًا بأرسطو وما كتبه في "السياسة"، من أجل دعم تصوره عن الطبقات الوسطى باعتبارها حامية للاستقرار السياسي وضامنة للصالح العام، بل وضامنة لثقافة وطنية تشترك فيها الدولة والمجتمع، وهو ما لم يعد ممكنًا اليوم في السياق الأميركي. إن

أبرز دليل على غياب هذه الثقافة الجامعة، برأي تود، يتمثل في "موت البروتستانتية"، أو ما يصطلح عليه بمرحلة "الصفير الديني"، والذي، في لغته، سيفرز نوعاً من "تأليه الفراغ"، بل وسيتتهي بالسياسات الغربية إلى نوع من العدمية. تلك العدمية التي سيفهمها، ليس فقط باعتبارها نزعة لتدمير البشر والأشياء، بل وأكثر من ذلك لتدمير مفهوم الحقيقة أو العقل وكل تفسير عقلاني للعالم، وهو ما يربطه تود خصوصاً بانهيال للقيم والأخلاق.

وعلى الرغم من الصورة الوردية التي يرسمها تود لروسيا ونجاحاتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي يرى، في سذاجة، أنها حافظت على سيادتها في نظام معولم، بفضل قدرتها على الحؤول دون تطور فردانية مطلقة، وهي الصورة التي قد يجد فيها بعض منتقديه مدخلاً لاتهامه بمحابة البوتينية، فإن ذلك لن يُنسب في شيء التراجع الكبير الذي يشهده النموذج الغربي في العالم. إن الغرب "مريض"، وهو المرض الذي لا يمكننا تشخيصه والوقوف عند أسبابه وآثاره إلا حين نتوقف، في رأي تود، عن ربط الهوية الحضارية للغرب حصراً بالديمقراطية الليبرالية أو حتى بالصناعة أو السوق، فهو يربط هذه الهوية ويعود بتطور الغرب، شأن فيبيري كلاسيكي، إلى البروتستانتية، كما يقرأ هزيمته من خلال اختفاء البروتستانتية، والتي يرى في تراجعها سبباً رئيسياً في أفول حقبة الدولة-الأمة داخل السياق الغربي.

يتحدث إيمانويل تود عن غربين، في معرض إجابته عن السؤال: ما الغرب؟ الغرب الأول يرتبط بالإقلاع التربوي والتعليمي والتقدم الاقتصادي، وهو أيضاً الغرب المرتبط بحلف الناتو والذي يمتد إلى اليابان، هذا البلد الذي يصفه تود، إلى جانب ألمانيا، بالمحمية الأميركية. إن الأمر يتعلق هنا بتعريف واسع للغرب، ولكن تود يقدم أيضاً تعريفاً ضيقاً للغرب، يربطه بالثورات الليبرالية الثلاث، البريطانية والأميركية والفرنسية، مؤكداً أن الغرب، بالمعنى الواسع، تاريخياً ليس بالليبرالي، فقد أسس أيضاً للفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والعسكراطية اليابانية. سيتبنى تود التعريف الأوسع للغرب، لأنه يتوافق أكثر مع نظام الهيمنة الأميركي، فما يطلب تفسيره هو صعود وانهيار هذه الهيمنة الأميركية على العالم، ويرى أن الغرب عرف تطوراً اقتصادياً لم تعرفه أي منطقة أخرى من العالم، ويربط هذا التطور بثورتين ثقافيتين: النهضة الإيطالية والإصلاح الديني البروتستانتية. يكتب: "يربط ماكس فيبر بين البروتستانتية

والنمو الاقتصادي في أوروبا، وذلك حتى وإن ظل طريقه وهو يبحث عن أسباب هذا الإقلاع الاقتصادي في فروق لاهوتية دقيقة.

إن العامل الأساسي هو أكثر بساطة: تعمل البروتستانتية على تعليم أتباعها القراءة والكتابة، لأنه يتوجب على المؤمنين أن يصلوا مباشرة إلى الكتب المقدسة. ومن شأن السكان المتعلمين أن يمتلكوا القدرة على التطور التكنولوجي والاقتصادي. لقد صاغت الديانة البروتستانتية، وبالصدفة، قوة عمل فعالة بشكل كبير. وبهذا المعنى، كانت ألمانيا في قلب التنمية الغربية، وذلك على الرغم من أن الثورة الصناعية الكبرى كانت في بريطانيا، وعلى الرغم من أن الإقلاع النهائي الأكثر إثارة سيحدث في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا أضفنا (إلى هذه الصورة) الدول الإسكندنافية البروتستانتية، والتي تم محو أميتها في وقت مبكر، سنحصل على خريطة العالم الأكثر تقدمًا عشية الحرب العالمية الأولى" (6).

ويرى تود أن البروتستانتية ستمتلك وجهين متناقضين في التاريخ الغربي، فهي من جهة ستسهم في الإقلاع التربوي والاقتصادي وتسهم بشكل فعال في ظهور الدولة القومية، وهي تدعم تشكّل وعي جمعي، وقد أسهم مارتن لوتر، وهو يدعو إلى ترجمة العهد القديم إلى اللغة الألمانية الحديثة، في بناء الأمة الألمانية وثقافتها الوطنية (7). ولكن الوجه القبيح للبروتستانتية سيمثل في تأكيدها لعدم المساواة بين البشر والتي قد تصل إلى حدّ الدفاع عن موقف عنصري كما كانت الحال عليه في السياق النازي تجاه اليهود أو الأميركي تجاه السود.

ويؤكد التطور اللاحق للبروتستانتية، انقسامها بين نموذج سلطوي، يطبعه، على المستوى الأنثروبولوجي، نظام الأسرة الممتدة، وهو الذي مثلته ألمانيا، وآخر ليبرالي وفرداني، هو الذي نلتقيه في النموذج البريطاني. ولهذا فإن تود يرى أن التفسير الواسع للغرب، والذي يضم في ثناياه أيضاً النموذج الألماني، لا يصطدم بالضرورة بروسيا، بل يمكن الحديث عن نوع من القرابة الأنثروبولوجية بينهما، خصوصاً فيما يتعلق بنموذج الأسرة أو التأسيس لنماذج توتاليتارية. بل حتى ادعاء أن الغرب يمثل اليوم الديمقراطية الليبرالية على النقيض من النموذج السلطوي الروسي، تكذبه التطورات التي عرفتها العقود الأخيرة. إن الديمقراطية الليبرالية تعيش أزمة كبرى، بل يجري الحديث عما بعد الديمقراطية (Postdemocracy). إن تود يصل هنا إلى

نقطة في غاية الأهمية، ولكنه للأسف يكتفي بعرض مبتسر لبعض الأدبيات المعروفة حول ذلك. إننا نشهد، وكما سيوضح عالم الاجتماع الاقتصادي، فولغانغ شتريك، والذي يقدم هو أيضاً تفسيراً لهزيمة الغرب أو تراجعها، ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي، نشهد طلاقاً بين الديمقراطية والرأسمالية منذ السبعينات من القرن العشرين، وتعبّر أزمة الرأسمالية الديمقراطية عن نفسها، في رأيه، من خلال ثلاث أزمت: الأزمة المصرفية، وأزمة المالية العامة، وأزمة الاقتصاد الحقيقي. ويصف شتريك أيضاً ما يسميه "عملية نزاع الديمقراطية عن الرأسمالية من خلال نزاع الطابع الاقتصادي عن الديمقراطية" (8). إن الأمر الأكثر أهمية في مقارنة شتريك هو وجهة نظره المادية، التي تعلمنا أنه "بعد أزمة 2008، لا يمكن فهم السياسة ومؤسساتها إلا في علاقة وثيقة بالأسواق والمصالح الاقتصادية وما نتج عنها من بنى طبقية وصراعات" (9)؛ ذلك أن الفصل الصامت بين الرأسمالية والديمقراطية منذ سبعينات القرن العشرين سيتضمن أيضاً اغتراباً مستمراً للمجتمع عن السياسة ويؤكد الاستعمار الاقتصادي لعالم الحياة (Lebenswelt) في أدق تفاصيله، هذا الاستعمار الذي يُعبّر عن نفسه أيضاً كصناعة ثقافية تُنمط الإنسان وتختزله في نموذج مفارق ومستقبل تاريخي، وهو الذي يتمظهر اليوم في تلك النزعة الاستهلاكية. وغير بعيد عن شتريك، وهذه المرة انطلاقاً من مفهومين مركزيين للفلسفة الاجتماعية المعاصرة: الاعتراف والعدالة التوزيعية، ستقدم الفيلسوفة الأميركية، نانسي فريزر، تأبيناً نقدياً للغرب، أو لمرحلة معينة، وتفسيراً - في لغة أنطونيو غرامشي - للمابين (Interregnum)، الذي يفتح الباب لكل أنواع الأعشاب الضارة، ومنها صعود الشعبوية إلى السلطة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. تكتب فريزر: "يشكل الاعتراف والتوزيعية معاً المكونات المعيارية الأساسية التي تُبنى عليها الهيمنة. وعبر جمع هذه الفكرة مع فكرة غرامشي، يمكننا أن نقول: إن ما جعل ترامب والترامبية ممكنين، هو تفكك كتلة مهيمنة سابقة، وتسفيه العلاقة بين المعيارية المميزة بين التوزيعية والاعتراف" (10). وتشرح فيزر انفصام عرى هذه العلاقة بين الاعتراف والعدالة التوزيعية، والتي لا تختلف كثيراً عن التشخيص الذي يقدمه فولغانغ شتريك للطلاق بين الديمقراطية والرأسمالية، على النحو الآتي: "كان العالم السياسي الذي قلبه ترامب رأساً على عقب مقيداً للغاية. لقد تم بناؤه حول التعارض بين نسختين من النيوليبرالية، واللذان تختلفان عن بعضهما البعض وبشكل رئيسي، بالنظر لمحور

الاعتراف. من المؤكد أنه يمكن للمرء أن يختار بين التعددية الثقافية والقومية العرقية. ولكنه كان عاجزاً أمام صيرورة فرض الطابع المالي وتراجع التصنيع. ومع اقتراب قائمة [الخيارات] على النيوليبرالية التقدمية والرجعية، لم تكن هناك قوة لمعارضة تدمير مستويات معيشة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. لقد تم تهميش المشاريع المناهضة للنيوليبرالية، إن لم يكن تم استبعادها ببساطة من المجال العام" (11).

لا يبالغ تود وهو يكتب أن الغرب يدافع عن ديمقراطية لم يعد لها وجود، أو عن ديمقراطية لم تعد تُعبّر عن تطلعات الشعوب، بقدر ما تُبرر وتُشرعن السياسات غير الاجتماعية للمؤسسات النيوليبرالية. وهذا ما يفسر أيضاً صعود الشعوبيات في الغرب، والتي تحاول السردية النيوليبرالية السائدة أن تقدمها، من خلال صناعتها الثقافية المعولمة، باعتبارها حركة تريد أن تحتكر تمثيل الشعب، وبلغه أخرى، أن تجهز على التعددية، أو ما يسميه كلود لوفور بالتقسيم الاجتماعي، وأنها حركة لا تسعى، في لغة يان-فيرنر مولر، إلى حكم الدولة ولكن إلى استعمارها (12). لا شك أن الشعبوية لا تقدم حلولاً للأزمة الراهنة، ولكن من المثالية المبتذلة أن نعتقد أنها الخطر العظيم الذي تواجهه الديمقراطية اليوم. لقد أوضح تود أنه قبل حرب أوكرانيا، كان يتم النظر إلى الديمقراطيات الغربية باعتبارها تواجه صراعاً ما برح يشتد بين النخبوية والشعبوية: "تدين النخب انحراف الشعوب باتجاه اليمين المتطرف المعادي للأجانب في حين تتهم الشعوب النخب بالغرق في "عولمة" مجنونة. وإذا لم يكن الشعب والنخبة متوافقين على العمل معاً، فإن مفهوم الديمقراطية التمثيلية سيفقد معناه. سننتهي إلى نخبة لا تريد أن تمثل الشعب وإلى شعب لم تعد له أية تمثيلية سياسية. ويفتح ذلك الباب على مصراعيه لنظرية المؤامرة، وهي باثولوجيا خاصة بنظام اجتماعي ينبنى على الثنائي: نخبوية/شعبوية، أي على انعدام الثقة الاجتماعية" (13). إن هذا الانقسام السياسي لا يمثل فقط تعبيراً عن تقهقر لدور الطبقات المتوسطة، ولكنه شاهد على اندحار للثقافة الوطنية والقيم المجتمعية الواحدة. إن هذا ما سيعبر عنه تود بـ "الفراغ الديني المطلق"، وفي تعبير آخر: "الوضع الصفري للدين. وفي هذه اللحظة تفكك الدولة القومية وتنتصر العولمة، في مجتمعات مفتتة، لم يعد بوسعنا أن نتصور الدولة فيها قادرة على العمل بفعالية"، وهو وضع، بحسب تود، لا يمكن أن نتحدث فيه عن حرية فردية بل عن تضائل وانكماش للفرد بسبب من ذلك الفراغ (14). إن هذه اللحظة الصفرة للدين، لا يتوقف

تأثيرها عند الفرد، فهي تجهز على "الشعور الوطني وأخلاق العمل، وعلى مفهوم أخلاق اجتماعية موجهة، والقدرة على التضحية من أجل الجماعة"، كما يكتب تود، مؤكداً أن الأمر يتعلق بتغيب للأنا الأعلى وأن غياب الدين انتهى بالنظام الغربي إلى العدمية، وهي عدمية لا تعبر عن نفسها سياسياً فقط، ولكن أيضاً بشكل اقتصادي كما هي الحال بالنسبة لأوروبا في تبنيها لعقوبات اقتصادية على روسيا تتضمن عقاب وخيمة على الاقتصاديات الأوروبية نفسها، كما هي الحال خصوصاً بالنسبة لألمانيا. وتظل بريطانيا خير تعبير عن هذه العدمية التي تضرب المشروع الغربي، والتي يربطها تود بالمشروع النيو ليبرالي، والذي يعتبره مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي، ولكنه بخلاف فولغاغ شتريك أو نانسي فريزر، يرى أن النيوليبرالية وحدها غير كافية لتفسير هذا التفكك الاقتصادي، بل يكمن خلفه تفكك ديني. يكتب: "أرادت النيوليبرالية تأسيس رأسمالية غير فيبرية، تتحرر "روحها" من الأخلاق البروتستانتية. وبعيداً عن تبسيطيتها الفكرية، فإن الثورة النيوليبرالية تكشف عن نقص أخلاقي (...). لقد أتعبوا أذاننا بـ "التدمير الخلاق" لشومبيتر، لكن ما نلاحظه حقاً، في الاقتصاد والمجتمع، هو التدمير نفسه: كلمة "العدمية" تعود لتطاردنا. ولنتذكر العبارة الأكثر شهرة لمارغريت تاتشر: "لا يوجد شيء اسمه مجتمع"، والتي كثيراً ما يُستشهد بها، لسبب وجيه، لأنها عنصر مركزي للغاية. إنني أجد صعوبة في النظر إلى مارغريت تاتشر باعتبارها فيلسوفة سياسية كبرى في أواخر القرن العشرين. ومع ذلك، فإن هذه الجملة، غير العادية في جذريتها، تكشف لنا الحقيقة الخفية للنيوليبرالية: إنكارها المحض والبسيط للواقع ما لم تعرب عن رغبتها في تدمير المجتمع الذي تنكر وجوده.

ليس في مناظرات الاقتصاديين القديمة، على سبيل المثال بين ميلتون فريدمان وخصومه الكينزيين، سنجد أسباب هذه العدمية، واختفاء الأخلاق الاجتماعية، ولكن في جهة الدين، النشاط، أو الزومبي أو الصفر. لقد حان الوقت لتطبيق فرضية الانهيار النهائي للبروتستانتية على بريطانيا. إن الفراغ الديني هو الحقيقة المطلقة للبرالية الجديدة" (15).

إن هذا الانهيار النهائي للبروتستانتية هو ما سيقف عليه تود أيضاً في حديثه عن سياسات ترامب وبايدن وكل "أشكال العنف التي يمارسها النظام الأميركي ضد

مواطنيه ومواطني البلدان الأخرى". وفي هذا السياق أيضاً سيعرّج على مفهوم أساسي وهو العدمية، والذي ظل يرافقه مثل ظله منذ بداية الكتاب، ولكن هذه المرة من خلال العودة إلى نص شهير لليو شتراوس: "العدمية الألمانية"، تلك العدمية التي سيجد تود تمظهرات لها في الفراغ الكبير الذي تعيشه الولايات المتحدة اليوم. يعرف ليو شتراوس العدمية باعتبارها: "إرادةً للاشيء، تدميرٌ لكل شيء، وتدميرٌ للذات نفسها، وعلاوةً على ذلك، أساساً، إرادةٌ تدمير الذات" (16). ثم ينصرف للحديث عن "العدمية الألمانية" ويكتب أنها "ليست عدميةً مطلقة، أي تلك الرغبة في تدمير كل شيء بما في ذلك الذات، ولكنها الرغبة في تدمير شيء مخصوص وهو الحضارة الحديثة. وهذا، إذا جاز لي أن أقول ذلك، فإن العدمية المحدودة تصبح عدمية شبه مطلقة فقط لهذا السبب: لأن رفض الحضارة الحديثة، لا يسترشد أو يرافقه أي تصور إيجابي واضح" (17). وقد عبّرت هذه العدمية عن نفسها في السياق الألماني من خلال الانتصار لما كان يسميه الألمان بالثقافة ضد الحضارة أو ضد القيم الليبرالية، كما يؤكد شتراوس، وفي تعبير آخر: إنه انتصار للجماعة القبلية ضد قيم المواطنة، وقيم الحرب ضد السلام. وما لم يقرأه تود عند شتراوس، وما كان يمكنه أن يساعده أكثر في فهم العدمية الغربية اليوم، هو أن النيولبرالية، وعلى الرغم من دعاوي الكوسموبوليتية، هي في واقع الأمر ثقافة إمبريالية، مغلقة، تقف على النقيض من منجزات الحضارة الحديثة، فلقد عوضت المواطن بالمستهلك، والدولة بالشركة، وفَرّقت بين الإنسان المنتج والإنسان الزائد، وهي في ذلك، شأن كل ثقافة قبلية أو كل مجتمع مغلق، سترفض التعددية. إن العدمية ليست مرتبطة بالتيارات العنصرية والقومية والثقافية، فقط، ولكنها قد تتخذ طابعاً كونياً، لكن الأمر يتعلق بكونية إمبريالية، غير متضامنة، أو بكونية ضد الكونية، مكتفية بذاتها، عاجزة عن التعلم من الآخرين، تعتقد، في شكل باثولوجي، بأن سرديتها تقدم كل الأجوبة لأسئلة الإنسانية المعاصرة وقضاياها الملحة.

يسأل تود في آخر كتابه سؤالاً مركزياً، يتعلق بانكفاء باقي العالم اليوم عن الغرب، وتضامنه المُعلن وغير المُعلن مع روسيا في الحرب الحالية ضد أوكرانيا أو ضد حلف الناتو. إنه يقدم تفسيرين رئيسيين لذلك: الأول يرتبط بالعولمة الأميركية التي أضحت بالنسبة لبقية العالم مجرد استعادة للمشروع الاستعماري أو استمراراً له بوسائل أخرى، وثانياً: بنية الأسرة التقليدية التي تجمع روسيا ببقية العالم، والقيم

التي ترافقها، والتي ما برحت النيوليبرالية تهاجمها في شراسة منقطعة النظير. ولكن ما يغفله تود هنا، هو أن موقف بقية العالم من هذه الحرب ومن البوتينية عمومًا هو أيضًا، لا يخلو من عدمية، قد نصلح عليها بعدمية الضعفاء، أولئك الذين ما زالوا يعتقدون أنه بإمكانهم مواجهة النزعات الامبريالية للحدث من خارج منجزاتها الحضارية. لقد أكد الفيلسوف الفرنسي، إدغار موران، أن للحدث وجهين: الحضارة والبربرية، وأكد في الآن نفسه أنه لا يمكننا مواجهة بربريتها إلا من خلال الحضارة وقيمها، وهو ما انتبهت إليه الشعوب المستعمرة بالأمس وتبنته في صراعاها مع الاستعمار الغربي (18). لكن بقية العالم اليوم، في انتصارها للنموذج الأوتوقراطي، تحرم نفسها من المنجزات السياسية والحقوقية والإبستمولوجية للحدث في صراعاها مع البربرية الغربية، وتنحط بالمشروع التحرري، كما فعلت النيوليبرالية بالحدث الغربية، إلى نوع من العدمية الحضارية.

المراجع

(1) Emmanuel Tod, La défaite de l'occident, Paris, Gallimard, 2024.

(2) انظر الفصل السادس من كتاب:

Jean Nurdin: Le rêve européen des penseurs allemands (1700-1950), Paris, Presses Universitaires du Septentrion, 2003.

(3) Ibid., p. 10

(4) أذكر منهم الباحث Éric Le Bourg، وعالم السياسة Olivier Schmitt، والصحافية من أصل روسي Anna Colin Lebedev.

(5) Emmanuel Tod, p. 16

(6) Ibid., p. 109

(7) Antoine Berman, L'épreuve de l'étranger : culture et traduction dans l'Allemagne romantique, (Paris : Gallimard 1984), p. 48.

(8) Wolfgang Streeck. Gekaufte Zeit. Die vertagte Krise des demokratischen Kapitalismus. Berlin, Suhrkamp, 2013, p. 28.

(9) Ibid., p. 23.

(10) Nancy Fraser, *The old is Dying and the new cannot be born*, (London: verso, 2019), pp. 10-11.

(11) Ibid., p. 18.

(12) يان فينر مول، ما الشعبوية؟ ترجمة: رشيد بوطيب، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2017.

(13) Emmanuel Tod, p. 114.

(14) Ibid., p. 119.

(15) Ibid., pp. 164-165.

(16) Leo Strauss, *German Nihilism, Interpretation*, Spring, 1999, Vol. 26, No. 3, p. 357.

(17) Ibid.,

(18) Edgar Morin, *Culture et barbarie européennes*, Paris : Edition de l'Aube, 2021, p. 58.

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).
- **مسؤولية الباحث:**
 - الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)
 - تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.
 - الالتزام بكتابة بحثه وفقاً لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.
 - الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.
 - عدم تقديم عمل نُشر مسبقاً في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقت واحد.
 - لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسمياً على طلب سحب البحث المقدم.
 - تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.
 - في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركون في البحث.
 - الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.
 - الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشف خطأ فادحاً في بحثه المنشور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعة بحثه وفقاً لمقترحات المحكمين، وفي حال عدم موافقة الباحث على الأخذ بالتعديلات المقترحة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- مسؤولية المحكّم:

تعتمد مجلة لباب محكّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيسةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم استخدام معلومات حصل عليها من البحث الذي تم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خلوّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتزام بمعايير السرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذكر الحجج الداعمة.

- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

- مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسؤولية اختيار المحكمين المناسبين وفقاً لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئياً في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.
- تنقيد بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المركز.
- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نشر ما يشبهه في أية وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.
2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.
3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:
 - عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.
 - ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.
 - اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.
5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000-2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضاً وصفيّاً لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضاً.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصراً.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.
- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولاً: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/تموز -1952 يوليو/تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كآلاتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5-7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوثَّق بيانات الكتاب كآلاتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلفين:

اسم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

سيار الجميل وآخرون، الطريق إلى سايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., 1901, *Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اسم الجهة أو المؤسسة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اسم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اسم المحرر الأول، اسم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديمية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجم ومحرر:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اسم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, *Crossing Borders*, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.
رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اسم المترجم (مترجم)، أو اسم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد القادر بوباية (محقق)، تاريخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي مختصراً بالرجوع إلى مُختَصِر الروابط (.Bitly com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، <https://bit.ly/2DaBEgG>

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, <https://bit.ly/2RKqtR4>.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حسناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثيلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عاماً: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اسم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اسم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشيخ حسن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اسم المؤلف، عنوان الرسالة أو الأطروحة، (نوعها: رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنسان في العالم"، "10 PLO / 6700 / 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, <https://bit.ly/2SxUVIH>.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

اسم المؤلف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدني المعاصر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسسات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار - 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), <https://bit.ly/2WMMNNK>.

خامساً: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اسم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.
Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علي عبد الهادي، "مصادقية المتحدث الرسمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018):

<https://bit.ly/2t7no3J> ، 115

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), <https://bit.ly/2BmTdtI>.

سادساً: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.
شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.
Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعاً: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.
سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا"، الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، <https://bit.ly/2DdLy12>.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". <https://wapo.st/2BnpYXS>.

ثامناً: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.
2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز



للباب

للدراستات الاستراتيجية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر
صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: +974 40158384

فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES